تعارض الفتوى في ماليزيا من حيث اعتبار المصالح: دراسة تحليلية تقييمية

إعداد

محمد مزمل بن محمد رضوان

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠٢٥م

تعارض الفتوى في ماليزيا من حيث اعتبار المصالح: دراسة تحليلية تقييمية

إعداد

محمد مزمل بن محمد رضوان

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

سبتمبر ٢٠٢٥م

ملخص البحث

يركّز هذا البحث على دراسة دور "المصلحة" في إصدار الفتاوى بوصفها أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في وقوع التعارض. وتكمن إشكالية البحث في مدى تأثير اعتبار المصلحة على تعارض الفتوى، وفيما إذا كانت مراعاة المصلحة في مؤسسات الإفتاء الماليزية منسجمة مع الضوابط التي وضعها الفقهاء. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على قضية تعارض الفتاوى في ماليزيا، كما يتّضح من خلال الاختلافات بين الفتاوى الصادرة من مجلس الإفتاء الوطني ومؤسسات الإفتاء في الولايات المختلفة. ويُعدّ هذا التعارض من القضايا الحساسة، إذ قد يؤدي إلى حدوث ارتباك واضطراب في أوساط المجتمع إذا لم يتم التعامل معه بشكل منهجيّ ومدروس. وقد تناول الباحث تحليل ضوابط اعتبار المصلحة في الفتوى، والتعريف بمؤسسات الإفتاء في ماليزيا ومناهجها وإجراءاتها، إلى جانب تحليل نماذج من الفتاوى التي صدرت بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٢٠م. اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الرجوع إلى مصادر الفقه وأصوله، بالإضافة إلى المقالات والدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع، كما أجرى مقابلات ميدانية مع عدد من المختصين والمعنيين بالموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتبار المصلحة في الفتوى من قبل مؤسسات الإفتاء الماليزية يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأن المصلحة تُعد سببًا من أسباب التعارض، إلا أن هذا التعارض لا يُعد أمرًا سلبيًا في حد ذاته، بل يتطلب معالجة مناسبة، مثل: الترجيح بين الآراء، وتوعية المجتمع عن التعامل مع الفتاوى المختلفة بأدب، وتطوير أداء مؤسسات الإفتاء، بما يساهم في الحد من الارتباك ومنع النزاع بين المسلمين.

ABSTRACT

This research focuses on examining the role of Maṣlaḥah in issuing fatwās as one of the main factors contributing to the occurrence of conflicts. The research problem lies in the extent to which consideration of Maṣlaḥah affects fatwā conflicts, and in determining whether consideration of Maṣlaḥah in Malaysian fatwā institutions is aligned with the Ḍawābiṭ established by jurists. This research aims to shed light on the issue of fatwā conflicts in Malaysia, particularly those evident in the differences between fatwās issued by the National Fatwā Council and those issued by fatwā institutions in different states. This conflict is a sensitive issue, as it can lead to confusion and unrest within society if not addressed systematically and thoughtfully. The researcher analyses the criteria for considering Maṣlaḥah in fatwās, introduces fatwā institutions in Malaysia, their methods, and procedures, and analyses examples of fatwās issued between 1990 and 2020. The researcher employed the analytical inductive approach in this study, drawing on sources of Fiqh and Uṣūl al-Fiqh as well as relevant scholarly articles and studies. Field interviews were also conducted with several relevant specialists. The study concluded that the consideration of Maṣlaḥah in fatwās by Malaysian fatwā institutions is consistent with the Sharīʿah Law, and Maṣlaḥah is a factor contributing to fatwā conflict. However, this conflict is not considered a negative matter in and of itself, but rather requires appropriate responses, such as tarjīḥ, educating society about proper etiquette when dealing with different fatwās and enhancing the performance of fatwā institutions, which contributes to reducing confusion and preventing conflict among Muslims.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Abdul Bari Awang
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Mustafa Bin Mat Jubri @ Shamsuddin
Internal Examiner

…….
Bouhedda Ghalia
Internal Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Fiqh and Uṣul al-Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Sayyed Mohamed Muhsin
Head, Department of Fiqh and Uṣul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….

Hafiz bin Zakariya
Dean, AbdulHamid Abu Sulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Muhammad Muzzammil bin Mohammed Ridzuan

Signature: Date: 4 July 2025

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٥م محفوظة لـ: محمد مزمل بن محمد رضوان

تعارض الفتوى في ماليزيا من حيث اعتبار المصالح:
دراسة تحليلية تقييمية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: محمد مزمل بن محمد رضوان

التوقيع: _____ التاريخ: ٤ يوليو ٢٠٢٥

أكتب هذه الرسالة إلى جميع المسلمين بنية استعادة القوة والمجد الذي كان لنا في زمنٍ مضى. وبروح الوحدة، أرجو أن يساهم هذا العمل، ولو بقدرٍ بسيط، في إطفاء نار الخلاف والكراهية بين المسلمين، وتوحيد صفوفهم على أسس المحبة والتعاون لما فيه الخير للأمة الإسلامية جمعاء.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم، ورفع بالعلم منازل الأمم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خير من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وعلى آله وصحبه الكرام.

بالامتنان والإحسان، أتقدم بخالص الشكر إلى عائلتي المباركة، الذين دعواتهم الزكية كانت زادي في هذه الرسالة. إلى والديّ الحبيبين، محمد رضوان بن نوردين ومرضية بنت أبو بكر ما في خطاب أفضل إلا الدعاء بأن يبارك الله فيكما.

ولن تنسى أستاذي المشرف الكريم الأستاذ المشارك الدكتور عبد الباري بن عوانج، الذي يرشدني بخبرته، ويضيء دربي بحكمته. لقد كان مساعداته وتوجيهاته السديدة الفضل الكبير في إتمام هذه الرسالة.

وأخص بالشكر أساتذتي الأجلاء في عبد الحميد أبو سليمان كلية معارف الوحي والتراث وعلوم الإنسانية، الذين كانوا أضاءت لي طريق البحث ويساعد في الأمور الإدارية خصوصا عمل إجراء المقابلات مع الأشخاص المعنيين بالموضوع. فجزاهم الله عني خير الجزاء.

أتوجه بالشكر إلى المشاركين في مقابلاتي، وهم شخصيات من مؤسسات الإفتاء وغيرها. ولا أنسى أصدقائي وزملائي الأعزاء، الذين كانوا نبضًا في قلبي وشعاعًا في طريقي، وشاركوا معي لحظات الفرح والتحدي. أسأل الله أن يديم أواصر المحبة بيننا.

وأخيرًا، أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، سواء بالمشاركة أو المساهمة في توفير المصادر والمعلومات، فقد كان لدعمكم أثر بالغ في إتمام هذا العمل. وأحمد الله تعالى الذي أعانني ومنحني الصبر والقوة لإتمام هذا الجهد المتواضع، وأسأله أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإيجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... و

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... ز

الإهداء ..... ح

الشكر والتقدير ..... ط

فهرس محتويات البحث ..... ي

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٤

حدود البحث ٤

منهج البحث ٥

الدراسات السابقة ٦

الفصل الثاني: خلفية مؤسسات الإفتاء وتعارض الفتاوى في ماليزيا ١٤

المبحث الأول: خلفية مؤسسات الإفتاء في ماليزيا ١٤

المطلب الأول: مؤسسة الإفتاء على مستوى الولايات ١٤

المطلب الثاني: مؤسسة الإفتاء الوطني ١٧

المبحث الثاني: منهج الاستنباط لدى مؤسسات الإفتاء في ماليزيا..... ٢٢

المطلب الأول: منهج مؤسسات الإفتاء في إصدار الفتوى ٢٢

المطلب الثاني: إجراءات إصدار الفتاوى..... ٣٣

المبحث الثالث: تعارض الفتاوى في ماليزيا..... ٣٧

المطلب الأول: تعارض الفتاوى في ماليزيا..... ٣٧

المطلب الثاني: عوامل تعارض الفتاوى في ماليزيا..... ٤٢

المطلب الثالث: آثار تعارض الفتوى ٤٥

الفصل الثالث: مفهوم الفتوى والمصلحة وحجيتها وضوابطها في إصدار الفتاوى....٤٨

المبحث الأول: تعريف الفتوى وأهميتها ٤٨

المطلب الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاح..... ٤٨

المطلب الثاني: تعريف الفتوى في ماليزيا ٤٩

المطلب الثالث: أهمية الفتوى..... ٥١

المبحث الثاني: تعريف المصلحة وأقسامها..... ٥٣

المطلب الأول: تعريف المصلحة ٥٣

المبحث الثالث: حجية المصلحة عند العلماء وضوابطها في إصدار الفتاوى ٦٥

المطلب الأول: حجية المصلحة عند العلماء..... ٦٥
المطلب الثاني: الفتوى بالمصلحة في الشريعة الإسلامية ٦٦
المطلب الثالث: مجالات الفتوى بالمصلحة ٦٨
المطلب الرابع: ضوابط المصلحة في إصدار الفتاوى ٧٠
المطلب الخامس: الإفتاء بالمصلحة في ماليزيا ٧٥

الفصل الرابع: تحليل الفتاوى المتعارضة المبنية على المصلحة في ماليزيا ٧٨
المبحث الأول: الفتوى في باب المعاملات المالية (استثمار شركة (ASNB)) ٧٩
المطلب الأول: خلفية القضية ٧٩
المطلب الثاني: محل النزاع ٨٣
المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة ٨٤
المطلب الرابع: ملاحظات ٨٩
المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة ٩٣
خلاصة ٩٧
المبحث الثاني: الفتوى في باب القضاء (تولي المرأة القضاء) ٩٨
المطلب الأول: خلفية النظام القضائي في ماليزيا ٩٨
المطلب الثاني: محل النزاع ١٠١
المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة ١٠٢
المطلب الرابع: ملاحظات ١٠٣
المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة ١٠٥

خلاصة ١٠٦
المبحث الثالث: الفتوى من باب العبادات (الزكاة الراتب) ١٠٧
المطلب الأول: خلفية زكاة الراتب في ماليزيا..... ١٠٧
المطلب الثاني: محل النزاع ١٠٩
المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة ١١٠
المطلب الرابع: ملاحظات ١١٣
المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة ١١٦
خلاصة ١٢٠
المبحث الرابع: حلول لعلاج قضية التعارض ١٢٢

الخاتمة ١٢٩
توصيات..... ١٣٤

قائمة المصادر والمراجع ١٣٥
المراجع العربية: ١٣٥
المراجع الأجنبية ١٤٠
موقع الإلكتروني ١٤٣
المقابلات ١٤٩

الملاحق ١٥٠

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وبعد.

فإن الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله لعباده، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۗ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾ [آل عمران:١٩]. ويتصف هذا الدين بصفة العالمية والشمولية في تطبيقه حتى يكون مناسبا لكل زمان ومكان. وينطبق هذا الوصف على مصدرين من مصادر الشريعة وهما القرآن الكريم والسنة النبوية حيث أنهما يغطيان جميع جوانب حياة الإنسان. ولكن مع مرور الأوقات وتطور الدهور، قد ظهرت المسائل المستجدة المتعددة ولم توجد نظائر هذه القضية في عصر الصحابة. وكانت المشكلة أن الصحابة، في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم، كانوا يرجعون إليه مباشرة عندما يجدون المشاكل في الأحكام. أما في هذا العصر، فالناس بحاجة إلى ضوابط وقواعد لاستنباط الأحكام التي لم يرد فيها نصٌّ صريح في الكتاب أو السنة. وقد ترك الرسول صلى الله عليه وسلم للأمة بعده منهج الاجتهاد والإفتاء، الذي يعد وسيلة للبحث عن حكم الله في القضايا المستجدة. يتضح الآن أن الاجتهاد والإفتاء لهما دور هام في إظهار الأحكام الشرعية مع مرور العصور. ويتطور الاجتهاد والإفتاء على شكل تدريجي.

والمفتي هو الذي يتولى هذه الأمور، لذا لا بد له أن يفهم النصوص الشرعية وأن يصدر الفتاوى بما يوافق ما أراد الله من الشرع وهو جلب المصالح ودرء المفاسد .والإلمام بمقاصد الشرع في هذا العصر المتجدد ضروري في إصدار الفتاوى، وذلك لإيجاد حلول سليمة تلبي حاجات المجتمع. إلا أن فهم المقاصد لا يقتصر على المفتي فقط، بل تتعدى فوائده إلى كل مسلم. ومن مفهوم العالمية في الإسلام، تحقيق الرحمة وجلب المصالح للبشرية جمعاء.

لذا لا ينبغي للإنسان أن يترك قضية المصلحة التي تكون عنصرا هاما في الإفتاء. وذلك لأنه قد وردت فتاوى كثيرة على أساس المصلحة خصوصا في ماليزيا. وهذه الفتاوى يجب أن تكون ملتزمة بالضوابط الخاصة لتطبيقها. ومع ذلك قد توجد الفتاوى الغريبة بالنسبة لبعض الناس بسبب اختلافها عن الفتاوى الصادرة في ولايات أخرى. فالسؤال هنا هل الفتاوى التي تصدر على أساس المصلحة كثيرة ومنتشرة؟ وإلى أي مدى يراعى جانب المصلحة في الإفتاء؟ هذا ضروري للمحافظة على الشريعة الإسلامية من التحاكم إلى الأهواء الشخصية في إصدار الفتوى. وقال عبد الكريم زيدان: "والمعنى الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة وما تتضمنه من وجود مستفتٍ ومفتٍ وإفتاء وفتوى، ولكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي."[١] وإضافة إلى ذلك، لكي الفتاوى مفيدة لدى المجتمع ويتبع ما أراد الشارع. فإنّ مجال الاجتهاد والإفتاء مهم خصوصا في العصر الحاضر بسبب كثرة المسائل المستجدة التي تنزل على المجتمع. وهذه المسائل تحتاج إلى الاجتهاد والإفتاء لبيان أحكامها. والحاصل، الاجتهاد والإفتاء أمران مهمان لتطوير أحكام الشرع على مر العصور، وهما يدلان على مرونة هذا الدين في الفرع مع ثبوت أصله في التطبيق.

مشكلة البحث

ماليزيا لها ولايات كثيرة، وكل ولاية لها مؤسسة الإفتاء الخاص. وازداد احتياج العامة بمرور الوقت إلى بيان حكم شرعي إذا اختلفوا في شيء ما، فظهرت المسائل المستجدة على المسلمين. وتبرز مشكلة البحث في تعارض الفتاوى بشأن قضية واحدة على حسب إلمام المفتي بجوانب المصلحة في الإفتاء. هذا التعارض يشمل الفتاوى المتعارضة الصادرة عن مؤسسة الإفتاء الوطني ومؤسسة الإفتاء بالولاية وأيضا اختلاف الفتاوى الصادرة عن مؤسسة الإفتاء في الولاية وفتوى مؤسسة الإفتاء في ولاية أخرى. وهذا التعارض بين الفتاوى يمكن أن يؤدي إلى ارتباك المجتمع. إذن، هل مراعاة المصلحة في الفتوى يسبب تعارض الفتاوى فعلا؟ فما مدى مراعاة المفتي جانب

[١] عبد الكريم زيدان، **أصول الدعوة**، (د.م: مؤسسة الرسالة، ط٩، ٢٠٠١١٩٨٦)، ص١٤٠.

المصلحة في الإفتاء، وهل اعتبار المصلحة شائع ومقبول أم نادر ومردود؟ وهل الفتاوى الصادرة من هذه المؤسسات مناسبة لذلك المجتمع المعين لتطبيقها؟

وفي الجانب الآخر، المصلحة تبدو كأنها مصدر للإفتاء في حدود المسائل المعينة. كيف استدلال بالمصلحة؟ هل بمجرد تسمية المصلحة أو لها ضوابط لقبول المصلحة؟ لذلك لا بد للمفتي من دراسة كيفية الإفتاء وضوابطه في ماليزيا. يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن حجية المصلحة في الشريعة الإسلامية وضوابط في اعتبارها، خصوصا في الفتاوى المتعارضة. كما يناقش الآثار المترتبة على تعارض الفتاوى والحلول لمعالجة هذه قضية.

حدثت هذه المشكلة في ماليزيا، على سبيل المثال قضية اختلاف الفتاوى في مسألة الاستثمار في أمانة الأسهم الوطنية (ASN) وأمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB) وما شابهها، حيث قررت المراجعة التي أجراها مجلس الإفتاء الوطني (MJFK) (الاجتماع الثمانون المنعقد في ١-٣ فبراير ٢٠٠٨) أن قانون الاستثمار في نظام أمانة الأسهم الوطني (ASN)، وأمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB) والمخططات المماثلة بالإضافة إلى توزيعات الأرباح أو المكافآت المستلمة جائز شرعا.[٢] ولكن اختلفت آراء مؤسسات الإفتاء في جوازها. وهذه المشكلة تحتاج إلى دراسة حول المنهج المطبق في تلك الولايات في ماليزيا.

أسئلة البحث

يحاول الباحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

١. كيف تتم عملية الإفتاء في ماليزيا وما الجوانب التي يحدث فيها التعارض وما أسباب وآثار هذا التعارض؟
٢. ما آراء العلماء في حجية المصلحة في الإفتاء وما ضوابط إصدار الفتاوى المبنية على المصلحة؟
٣. هل مراعاة المصلحة في الفتوى يسبب تعارض الفتاوى وكيف يتم الاعتبار بالمصلحة في عملية الإفتاء في ماليزيا وما الحلول لعلاج قضية التعارض؟

[٢] محضر اجتماع MJFK الثمانين وJAKIM. (٢٠٠٨، ١-٣ فبراير). منتجع شاطئ بريمولا، كوالا تيرينجانو.

أهداف البحث

يحاول الباحث تحقيق ما يلي من الأهداف:

١. بيان إجراءات الإفتاء في ماليزيا وجوانب التعارض بين الفتاوى وأسباب وآثار هذا التعارض.
٢. شرح حجية المصلحة عند العلماء وضوابط إصدار الفتاوى المبنية على المصلحة.
٣. بيان مدى تأثير مراعاة المصلحة في إصدار الفتاوى على حدوث التعارض وكشف عن كيفية إصدار الفتوى باعتبار المصلحة في قضايا مختارة في ماليزيا والحلول لعلاج قضية تعارض.

أهمية البحث

هناك أمور متعددة يمكن أن تمثل أهمية لكتابة هذا البحث، منها:

١. هذه الدراسة توفر الفهم الصحيح للمجتمع حول عملية الإفتاء في ماليزيا وجوانب التعارض بين الفتاوى.
٢. هذه الدراسة تزويد المعرفة إلى المتخصصين في الشريعة حول منهج استنباط الأحكام عند مؤسسة الإفتاء في ماليزيا.
٣. هذه الدراسة تساعد مؤسسة الإفتاء على فهم الحجج المستندة لاستنباط الأحكام خاصة في قضية التعارض المتعلقة بالمصلحة، مع تحليل هذه القضايا.

حدود البحث

هذا البحث يتحدد في جوانب تالية، منها: حد موضوعي، وحد مكاني، وحد زماني.

وبالنسبة **للحد الموضوعي**، يدور هذا البحث حول مجال الاجتهاد والإفتاء، وهو باب هام في الشريعة الإسلامية. ويتطرق هذا البحث إلى منهج الإفتاء في مراعاة المصلحة، مع دراسة **تقسيمات المصالح ومدى إلمام المفتي المصلحة عند إصدار الفتاوى في ماليزيا**. ثم يركز أيضا على تعارض الفتوى في مجالات محددة يعني قضية استثمار شركة (ASNB) من باب المعاملات

المالية، تولي المرأة القضاء من باب القضاء الإسلامي وزكاة الراتب من باب العبادات. كما يكشف البحث عن آثار هذه القضايا وكيفية معالجتها.

والحد المكاني يتحدد في الفتاوى المختارة في ماليزيا خصوصا الفتاوى التي صدرت من مجلس الإفتاء الوطني ماليزيا ومؤسسات الإفتاء في الولايات المختلفة في ماليزيا.

وأما **الحد الزماني**، فيتطرق هذا البحث إلى الفتاوى المختارة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٢٠م. ولا ينبغي للباحث أن يختار إلا الفتاوى المتعارضة التي ترتبط بالمصلحة، إذ رغم وجود العديد من الفتاوى المتعارضة، فإن كثيرًا من حججها لا تتعلق بالمصلحة.

منهج البحث

إن الباحث يسلك في بحثه المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي**: يقوم الباحث بجمع النصوص القرآنية والحديثية المتعلقة بموضوع البحث. كما يجمع موقف العلماء القدامى والمعاصرين في الموضوع من المصادر المختلفة، منها: الكتب والمقالات والرسائل والبحوث والمجالات ووقائع المؤتمرات التي تتعلق بالموضوع لا سيما في باب الإفتاء والمصلحة.

٢. **المنهج التحليلي**: يستخدم الباحث هذا المنهج في تحليل آراء العلماء ونصوصهم المتعلقة بالموضوع، ثم تحليل منهج استنباط الأحكام عند مؤسسة الإفتاء في ماليزيا. ويقوم الباحث أيضا بتحليل الفتاوى المختارة لإظهار جانب المصلحة التي تراعى في إصدار الفتاوى في ماليزيا.

٣. **الدراسة الميدانية:** يستخدم الباحث هذا المنهج للحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع بحيث يقوم الباحث بمقابلة الأشخاص المعنية. من كل مؤسسات الإفتاء المختار للكشف عن خلفية مؤسسة الإفتاء في ماليزيا وعملها في الإفتاء. في إطار العمل الميداني لهذا البحث، أُجريت مقابلات مع ستة أشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في موضوع الدراسة. وقد شملت هذه المقابلات ثلاثة من موظفي مؤسسات الإفتاء الرسمي في ماليزيا. كما تم إجراء مقابلات مع ثلاثة من المتخصصين في المجالات المتعلقة، وهم: خبير في مجال الاستثمار، القضاء

الإسلامي، والزكاة. وقد تم ترتيب وتحليل المعلومات المستخلصة من هذه المقابلات باستخدام دراسة الموضوعية (thematic analysis)، وتم إدراج نتائجها ضمن فصول الرسالة بحسب الموضوعات المتعلقة لدعم النقاش والاستنتاجات.

الدراسات السابقة

بالنسبة لموضوع الفتوى، الذي يعد من أهم أركان في الشريعة الإسلامية، فقد تناولته العديد من الكتب والمقالات والرسائل والبحوث. ومع ذلك، يلاحظ الباحث – في حدود علمه – وجود نقص في الدراسة التي تتناول موضوع المصلحة في إصدار الفتاوى.

ومع ذلك، هذا لا يمنع الباحث عن الاستفادة من بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع بشكل عام. فيذكر هنا بعض هذه الدراسات التي هي من أهم مراجع لمناقشة هذا الموضوع. ويقسم الباحث الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام. أولا، الدراسات السابقة التي تتكلم عن دور المصلحة في المجالات المختلفة، ثم الدراسات السابقة في اعتبار المصلحة في الإفتاء، وأخيرا الدراسات السابقة حول تعارض الفتاوى في ماليزيا. وهي كما يلي:

أولا: الدراسات السابقة في دور المصلحة في المجالات المختلفة

البحث العلمي بعنوان **"المصلحة العامة وأثرها على تغير الفتوى في المعاملات المالية في الحال والمآل (المستقبل)"** لأسامة محمد عثمان خليل.[٣] وقسم المؤلف بحثه إلى ثلاثة مطالب. والمطلب الأول عن أهمية الفتوى في المعاملات، والقواعد الفقهية الهادية للفتوى. أما في المطلب الثاني فمفهوم المصلحة العامة والعناصر المعينة وهي المقاصد، والعرف، والواقع، والمآل. وأخيرا المطلب الثالث عن دراسة وجوه المصلحة في الفتاوى الصادرة في بعض المعاملات المعاصرة. يستفيد الباحث من هذا البحث العلمي في جوانبه المتعددة. ولكن المؤلف لم يدرس هذا الموضوع في مجالات شتى إلا المعاملات فقط. فالباحث سوف يساهم في دراسة الفتاوى الصادرة المختارة لتطوير هذا الموضوع حتى يشمل المجالات الأخرى أيضا.

---

[٣] أسامة محمد عثمان خليل، "المصلحة العامة وأثرها على تغير الفتوى في المعاملات المالية في الحال والمآل (المستقبل)"، **مجلة الفتوى واستشراف المستقبل**، القانون المدني في قسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية، (٢٠١٣م)، ج١، ص٥٨٣.

والمقالة العلمية بعنوان **"Maslahah Dalam Vaksinasi: Analisis Fatwa Malaysia Dan Indonesia"** **(مصلحة التلقيح: تحليل فتاوى في ماليزيا واندونسيا)** لنور هداية فوزي وسعادن مان.[٤] هذه المقالة من مجلة الفقه "Jurnal Fiqh" من جامعة ملايا. هذه المقالة تتكون من ثلاثة فصول. لقد بحث المؤلف في مفهوم المصلحة من منظور مقاصد الشريعة، وبعض الفتاوى في حكم التلقيح في ماليزيا وإندونيسيا مع التحليل والمقارنة في الفتاوى المتعلقة بالتلقيح بين ماليزيا وإندونيسيا وبروني. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية ولكن المؤلف يركز على بعض الفتاوى في مجال الصيدلانية في ماليزيا وإندونيسيا. ويحاول الباحث توسيع الدراسة حتى تشمل المجالات الأخرى في ماليزيا وتحليلها.

والمقالة بعنوان **"An Analysis Of Maslahah Based Resolutions Issued By Bank Negara Malaysia"** **(تحليل للقرارات المبنية على المصلحة الصادرة من بنك المركزي الماليزي)** لصهيب الديرشوي ورزالي هارون.[٥] هذه المقالة العلمية من المجلة ISRA الدولية للتمويل الإسلامي. ويتطرق المؤلف في هذه المقالة إلى مفهوم المصلحة والتعريف عن مجلس الاستشارة الشرعية للبنك المركزي الماليزي وقراراتها في التمويل الإسلامي. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية في جوانبها المتعددة. إلا أن المؤلف يركز على القرارات المصلحية عند مجلس الاستشارة الشرعية للبنك المركزي الماليزي ولم يبحث في غيرها. فالباحث سوف يجمع الفتاوى الأخرى غير مجال المعاملات والبنوك ليكون هذا البحث جامعا لكل المجالات الأخرى.

وهناك رسالة الماجستير بعنوان **"قاعدة درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة مع نماذج تطبيقية في أحكام الأسرة"** لجميلة العيدودي.[٦] لقد درس المؤلف الأمور المتعددة، منها حقيقة قاعدة درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، ونماذج تطبيقية على القاعدة الفقهية "درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة" من أحكام الأسرة وتوصية. ويستفيد الباحث من هذه

---

[4]Norhidayah, Saadan, "Maslahah Dalam Vaksinasi: Analisis Fatwa Malaysia Dan Indonesia", *Jurnal Fiqh*, (Kuala Lumpur: Universiti Malaya), Vol. 14, No. 1.2, (2017), p 27-50.

[5] Eldersevi, Haron, "An analysis of maṣlaḥah based resolutions issued by Bank Negara Malaysia", *ISRA International Journal of Islamic Finance*, (Kuala Lumpur: INCEIF University, Vol. 12 No. 1, (2020), p 89-102.

[٦] العيدودي، جميلة، "قاعدة درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة مع نماذج تطبيقية في أحكام الأسرة "، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص: الفقه المقارن وأصوله، الجامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٢١م).

الرسالة في جوانبها المتعددة. ولكن لم يتطرق المؤلف في رسالته إلى مجال الإفتاء. وعلى هذا، فالباحث سوف يساهم في مجال الإفتاء خصوصا، ومدى اعتبار الضرورة في الإفتاء مع تحليل بعض الفتاوى المختارة من مؤسسة الإفتاء لكل الولايات في ماليزيا.

والمقالة العلمية من مجلة القضايا المعاصرة في الأعمال والحكومة بعنوان **" The Application Of Maslahah In Islamic Finance And Banking Products & Fatwa Resolutions In Malaysia" (تطبيق المصلحة في التمويل الإسلامي والمنتجات المصرفية وقرارات الفتوى في ماليزيا)** للمؤلفين مارينا أبو بكر، أحمد خلمي عبد الرحيم، وزوينه بنت إسماعيل.[٧] هذه المقالة منقسمة إلى فصول، والفصل الأول عن مفهوم المصلحة ومعايير المصلحة القياسية حسب علماء المسلمين. والفصل التالي يتحدث عن المصلحة عند علماء المسلمين وتحليل تطبيق المصلحة في قضايا التمويل المعاصر والمصارف وقرارات الفتوى في ماليزيا. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية في جوانبها المتعددة. ولكن المؤلف يركز على تطبيق المصلحة في قضايا التمويل المعاصر والمصارف وقرارات الفتوى في ماليزيا فقط. فالباحث سوف يضم الأمور والفتاوى المتعلقة بمجالات أخرى كالعبادات والمعاملات توسيعا لنطاق هذا البحث.

المقالة العلمية بعنوان **" Application Of Maslahah Consumerism Concept In Islamic Malay Wedding Expenses Management " (تطبيق المصلحة الاستهلاكية في إدارة نفقات النكاح الماليزية الحالية من وجهة نظر إسلامية)** لمحمد أيمن عز الدين وشريفة نور مديحة.[٨] هذه المقالة من مجلة "*QALAM International Journal of Islamic and Humanities Research* ". هذه المقالة تتكون من ثلاثة فصول. لقد بحث المؤلف في مفهوم المصلحة الاستهلاكية في الشريعة الإسلامية، ومفهوم النزعة الاستهلاكية في الإسلام وأخيرا تطبيق مفهوم الاستهلاك في نفقات الزواج. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية في جوانبها المتعددة. ولكن المؤلف يركز على بعض الفتاوى في مجال المصلحة الاستهلاكية في الشريعة الإسلامية في ماليزيا خصوصا في

[7]Marina,Ahmad,Che Zuina, "The Application Of Maslahah In Islamic Finance And Banking Products & Fatwa Resolutions In Malaysia" *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, Australia: Curtin University of Technology, Vol. 27, No. 1, (2021), p 2793-2810.

[8]Aiman,Madihah,"Application Of Maslahah Consumerism Concept In Islamic Malay Wedding Expenses Management", *QALAM International Journal of Islamic and Humanities Research*, Terengganu: Universiti Sultan Zainal Abidin, Vol. 2, Issue 3, (2022), p18-36.

نفقات الزواج. ويحاول الباحث توسيع الدراسة حتى تشمل المجالات الأخرى مع إيراد الفتاوى المتعلقة بها في ماليزيا وتحليلها.

ثانيا: الدراسات السابقة حول استخدام المصلحة في الإفتاء

هناك رسالة الماجستير بعنوان **"Penggunaan Maslahah Dalam Fatwa: Kajian Kes Bagi Fatwa-Fatwa Yang Dikeluarkan Oleh Majlis Fatwa Kebangsaan Malaysia"** **(استخدام المصلحة في الفتاوى: دراسة من فتاوى صادرة عن مجلس الإفتاء الوطني الماليزي)** لمحمد نظري بن أسيابو.[9] لقد درس المؤلف الأمور المتعددة، منها مفهوم المصلحة في الإسلام، وخلفية المجلس الإفتاء الوطني في ماليزيا، وتحليل الفتوى الصادرة المتعلقة باعتبار المصلحة. ويستفيد الباحث من هذه الرسالة في جوانبها المتعددة. ولكن لم يتطرق المؤلف في رسالته إلى مدى اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى. وعلى هذا، فالباحث سوف يساهم في طريقة اعتبار المصلحة في الإفتاء ومدى اعتبار الضرورة في الإفتاء مع تحليل بعض الفتاوى المختارة من مؤسسة الإفتاء لكل الولايات في ماليزيا.

ثم الرسالة الماجستير بعنوان **" Penggunaan Fiqh Al-Maslahah Wa Al-Maqasid Dalam Fatwa-Fatwa Terpilih Negeri Perlis Dari Tahun 1998-2008"** **(استخدام فقه المصلحة والمقاصد في فتاوى مختارة من ولاية برليس من ١٩٩٨–٢٠٠٨)** لفيصل بن حسين إسماعيل.[10] يتطرق المؤلف إلى عدة فصول، منها الفصل الأول في المصالح المرسلة، ومقاصد الشريعة، وطرق الاستنباط والعلاقة بينهما. ثم في الفصل الثاني، يتحدث عن لجنة الفتوى برليس ودورها. ويأتي الفصل الثالث مبينا طرق الاستدلال بالمصالح المرسلة ومقاصد الشريعة من قبل لجنة الشريعة بولاية برليس. ويستفيد الباحث في مفهوم المصلحة وطرق الاستدلال بالمصالح المرسلة ومقاصد الشريعة. ولكن المؤلف لم يدرس مدى اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى. فالباحث سوف يساهم في هذه الفجوة البحثية ويوسع نطاق الدراسة حتى تشمل عملية الإفتاء في كل الولايات وليست في برليس فقط.

---

[9]Nazri Asiabu, "Penggunaan Maslahah Dalam Fatwa-Fatwa Yang Dikeluarkan Oleh Majlis Fatwa Kebangsaan Malaysia", (Kajian Tesis Sarjana, Universiti Malaya, 2004).

[10]Faisal Husen, "Penggunaan Fiqh Al-Maslahah Wa Al-Maqasid Dalam Fatwa-Fatwa Terpilih Negeri Perlis Dari Tahun 1998-2008". (Kajian Tesis PhD, Universiti Sains Malaysia, 2011).

والبحث العلمي بعنوان **"مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة"** لعبد الله علي مصطفى الفقير.[١١] وانقسم هذا البحث إلى عدة مطالب، منها ما يتحدث عن التعريف بالإفتاء والمصلحة، ومشروعية الفتوى بالمصلحة، ومجالات الفتوى بالمصلحة، وضوابط الفتوى بالمصلحة وأثر الفتوى في الحكم على بعض المستجدات وسبل تقنينها. ويستفيد الباحث من هذا البحث العلمي فيما كتب حول الإفتاء بالمصلحة. ولكن لا يوجد تحليل الفتاوى المختارة المبنية على المصلحة. فالباحث سوف يساهم في طرق اعتبار المصلحة في الإفتاء كما يتطرق خصوصا إلى الفتاوى المختارة الصادرة في ماليزيا ثم تحليلها.

وهناك رسالة الدكتوراه بعنوان **"مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه: دراسة وصفية نقدية"** لعبد المنان بن إسماعيل.[١٢] لقد درس المؤلف الأمور المتعددة، منها مجلس الإفتاء الوطني الماليزي من حيث ضوابطه في الإفتاء وعضوية المجلس ومؤهلات أعضائه، وذلك بدراسة وتحليل القضايا المتعلقة بها من الجانبين النظري والتطبيقي. ولكن لم يتطرق المؤلف في رسالته إلى تعارض الفتوى بسبب اعتبار المصلحة خصوصا. وعلى هذا، فالباحث سوف يساهم في مجال الإفتاء باعتبار المصلحة في ماليزيا.

وهناك رسالة الدكتوراه لسيتي زينب بنت عبد الراشد[١٣] بعنوان **"The Application Of Maslahah In The Formulation Of Fatwa In Malaysia."** **(تطبيق المصلحة في إصدار الفتوى في ماليزيا)** تكلمت هذه الرسالة عن مفهوم الفتاوى في الشريعة الإسلامية، وإدارة الفتاوى في ماليزيا، ومفهوم المصلحة في الفقه الإسلامي، والفتاوى المختارة الصادرة من المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا ومصر وتطبيقها. ويستفيد الباحث منها في مفهوم الفتاوى والمصلحة في الإسلام، وإدارة الفتاوى في ماليزيا والفتاوى المختارة الصادرة من المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا وتطبيقها. ولكن لم يتحدث المؤلف عن مدى اعتبار المفتي بالمصلحة

---

[١١] عبد الله علي مصطفى الفقير، "مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة"، **مجلة الفتوى واستشراف المستقبل**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية (٢٠١٣م)، ج١، ص٢٣٣.

[١٢] عبد المنان، "مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه: دراسة وصفية نقدية"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث، الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ماليزيا،٢٠١٣م).

[13] S.Zainab Abd Rashid, "The Application Of Maslahah In The Formulation Of Fatwa In Malaysia". (PhD Thesis, International Islamic University Malaysia,2020).

في إصدار الفتاوى. فالباحث سوف يساهم عن وجه اعتبار المصلحة في الإفتاء كما يتطرق إلى الموضوع مدى ضرورة المفتي لتحليل الفتاوى المختارة في ماليزيا.

ثالثا: الدراسات السابقة في تعارض الفتاوى في ماليزيا

هناك مقالة علمية بعنوان **"Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal "** **(الاختلاف الفتوى في ماليزيا: دراسة أولية)** لروسيلي، محمد إخلاص، الحاج عبد الله، لقمان، الحاج إسماعيل، بايزة، الرملي، محمد أنور.[١٤] هذه المقالة من مجلة الفقه "Jurnal Fiqh" التابعة جامعة ملايا. هذه المقالة تتكون عدة فصول. يتحدث المؤلف عن الفتوى في الإسلام، تعارض الفتوى في ماليزيا وتوصية. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية في جوانبها المتعددة. ولكن المؤلف لا يركز على اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى. ويحاول الباحث توسيع الدراسة حتى تشمل الإفتاء باعتبار المصلحة مع إيراد الفتاوى المتعلقة بالمصلحة في ماليزيا وتحليلها.

وهناك مقالة علمية من مجلة الفقه "Jurnal Fiqh" بعنوان **" Khilaf Fiqhi Dalam Institusi Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal"** **(الاختلاف الفقهي في مؤسسة الإفتاء في ماليزيا: دراسة أولية)** لمحمد، محمد آيا صوفيا، وان شيك، وان محمد يوسف، إبراهيم، بصري، محمد علي، عبد الوهاب.[١٥]هذه المقالة تتكون من عدة فصول. وتركز هذه المقالة على اختلاف فقهي. ومن ثم تقدم هذه الدراسة لبيان تاريخ حدوث الأخطاء الفقهية، وأسباب الأخطاء الفقهية في تاريخ تطور الفقه في الماضي وأيضا في ماليزيا، فضلا عن الفهم الذي يحتاج إلى التأكيد عليه من قبل المسلم. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية فيما كتب في كل الفصول. ولكن المؤلف يركز على اختلاف فقهي في الإفتاء في ماليزيا فقط. فالباحث سوف يتحدث عن اعتبار المصلحة المتعلقة بقضايا المختارة.

ثم هناك رسالة الماجستير بعنوان **" Analisis Kepelbagaian Fatwa Masyarakat Di Malaysia: Tumpuan Fatwa Terpilih"** **(تحليل تنوع الفتاوى المجتمعية في ماليزيا: دراسة**

[14]Rosele, M. I., Hj Abdullah, L., Hj Ismail, P., & Ramli, M. A. "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal." *Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol.10, No.1.2, (2017), p 31–56.

[15]Mohd, M.H.S., Wan Chik,.W.M.Y., Ibrahim, B. And Md Ali, A.W, "Khilaf Fiqhi In Fatwa Council In Malaysia: A Preliminary Study, *International Journal of Al-Quran and Knowledge*, Terengganu: Terengganu College of Al-Quran, Vol. 1, No. 2, (2021), p. 1-12.

فتاوى مختارة) لمحمد سعد نظريل.[١٦] يتطرق المؤلف إلى عدة فصول، منها الفصل الذي يتطرق عن ردود الفعل المختلفة سواء كانت إيجابية أو سلبية حول مسألة تنوع الفتاوى في ماليزيا. ثم العوامل التي تؤدي إلى تعارض الفتاوى في مليزيا وأخيرا إجراءات تحسينية لمواءمة تنوع الفتاوى. ويستفيد الباحث من هذه الرسالة حول تحليل الفتاوى المختارة في ماليزيا. ولكن المؤلف لا يتحدث عن وجه اعتبار المصلحة في الإفتاء ومدى اعتبار المفتي بالمصلحة في إصدار الفتاوى. فالباحث سوف يساهم في هذه الفجوة البحثية ويوسع نطاق الدراسة الذي يشمل عملية الإفتاء خصوصا الفتوى المتعلقة بالمصلحة.

وهناك مقالة علمية بعنوان **" Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan Dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000–2009 Negeri: Satu Analisis Persamaan Dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000–2009" (إدارة المذاكرة للجنة الفتوى بالمجلس الوطني ولجنة الفتوى بالولاية: تحليل أوجه التشابه والاختلاف في الفتوى عام ٢٠٠٠–٢٠٠٩)** لمحمد نصران، ذو الفقار مماط، عمر، حيد الكفل هاشم.[١٧] هذه المقالة من مجلة "International Journal of Management Studies" من جامعة شمال ماليزيا. هذه المقالة تتكون من عدة فصول. يتحدث المؤلف عن أوجه التشابه والاختلاف بين اجتماع لجنة الفتوى بالمجلس الوطني ولجنة الفتوى الولايات مختلفة في ماليزيا في إصدار الفتوى. ثم يتحدث المؤلف أيضا عن أسباب التشابه والاختلاف بينهما وأخيرا آثار تعارض الفتاوى. ويستفيد الباحث من هذه المقالة العلمية في جوانبها المتعددة. ولكن المؤلف لا يركز على اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى. ويحاول الباحث توسيع الدراسة حتى تشمل الإفتاء باعتبار المصلحة ولم يتطرق الباحث إلى وجه التشابه في الفتاوى في ماليزيا.

الاختلاف في الدراسات السابقة الأولى مع هذا البحث هي دراسات السابقة الأولى تقتصر على مجال معين فقط. ويساهم الباحث في مجالات كثيرة من أبواب الفقه مثل المعاملات والمناكحات والعبادات في بحث واحد. أما في الدراسات السابقة في القسم الثاني، تركز على الفتاوى في بعض الولايات فقط. ولكن يساهم الباحث في تحليل الفتاوى الصادرة المختارة في

[16]Saad, Mohd Nazril, "Analisis Kepelbagaian Fatwa Masyarakat Di Malaysia; Tumpuan Fatwa Terpilih", (Kajian Tesis Sarjana, Universiti Teknologi MARA,2021).

[17]Mamat, Z., Mohamad, M. N., & Omar, H. H., "Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000-2009". *International Journal of Management Studies*, Kedah: Universiti Utara Malaysia, Vol. 20, No.2, (2023), p 145–166.

كل ولايات في ماليزيا. والدراسات السابقة الثالثة، تركز على تعارض الفتوى في ماليزيا فقط بدون اعتبار المصلحة. ولكن يساهم الباحث بتحليل الفتاوى الصادرة المختارة خصوصا الفتاوى التي فيها التعارض وتتعلق بالمصلحة.

الفصل الثاني

خلفية مؤسسات الإفتاء وتعارض الفتاوى في ماليزيا

تعد الفتوى أمر مهم في الشريعة الإسلامية حيث بدأت منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا اليوم. الفتوى ضرورية لضمان تطوير الشريعة الإسلامية وتطبيقها بما يتوافق متطلبات العصر. وسيتطرق هذا الفصل إلى تاريخ الفتاوى في ماليزيا وإنشاء مؤسسات الإفتاء والسلطة القانونية التي تتعلق بالفتاوى في ماليزيا. وسيناقش أيضا منهج وإجراءات إصدار الفتوى في ماليزيا. وبالإضافة إلى ذلك، بيان مفهوم تعارض الفتاوى وعوامله وآثاره.

المبحث الأول: خلفية مؤسسات الإفتاء في ماليزيا

المطلب الأول: مؤسسة الإفتاء على مستوى الولايات

في ماليزيا، هناك مؤسسات كثيرة للفتوى التي تعمل على المستويين الوطني والولائي، حيث تشمل أربعة عشر ولاية. وفي الدستور الفدرالي الماليزي (Malaysia Federal Constitution) تم تخصيص المادة (٣) لتوضيح الشؤون الدينية في ماليزيا:

"الدين الرسمي للفدرالية

المادة ٣

١. الإسلام هو الدين الرسمي للفدرالية؛ ولكن يجوز اعتقاد بالديانات الأخرى بسلام وأمان في أي جزء من الفدرالي.

٢. في كل ولاية غير الولايات التي ليس لديها الملك، مكانة الملك كرئيس للدين الإسلامي في ولايته بالطريقة وإلى الحد الذي يعترف به ويحدده دستور الولاية وخاضعة للدستور، جميع الحقوق والامتيازات والصلاحيات التي يتمتع بها كرأس للدين الإسلامي، غير متأثرة وغير معطوبة؛ ولكن في أي عمل أو ممارسة أو احتفال وافق مجلس السلاطين بشأنه على أن يمتد هذا الفعل أو الممارسة أو

الاحتفال إلى الفدرالي بأكمله، يجب على كل ملك آخر، بحكم طبيعته كرئيس للدين الإسلامي، أن يسمح رئيس السلاطين لتمثيله.

٣. يجب أن تتضمن دساتير ولايات ملاكا، وبينانج، وصباح، وسراواك أحكامًا لتمنح رئيس السلاطين منصب رئيس الديانة الإسلامية في تلك الولاية"[١٨].[١٩]

من هذا يمكن أن نفهم بأن السلطان من كل ولاية لديه سلطة لوضع ولتنفيذ القوانين المتعلقة بالشؤون الإدارية للدين الإسلامي في ولايته. ولا يمكن على الحكومة الفدرالية التدخل في أي ولاية. يتمتع رئيس السلاطين (YDPA) فقط بالسلطة على الولايات التي ليس لها ملك يعني بينانج، وملاكا، والولاية الفدرالية، وصباح، وسراواك، وفي ولاياته. ويوجد أيضا في نفس النص الجدول التاسعة الذي يبين المادة (٣): –

"القائمة ١١ – قائمة الولايات

١. باستثناء ما يتعلق بالولاية الفيدرالية كوالالمبور ولابوان وبوتراجايا، فإن القانون الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية والعائلية للأشخاص الذين يعتنقون دين الإسلام، بما في ذلك القانون الإسلامي المتعلق بالوراثة، والوصية، والميراث بلا وصية، والخطبة، والزواج، والطلاق، والمهر، والإعالة، والتبني، والمشروعية، والحضانة، والهدايا، والتقسيمات، والأمانة غير الخيرية؛ والأوقاف وتحديد وتنظيم الأمانة الخيرية والدينية، وتعيين الوكيل ودمج الأشخاص فيما يتعلق بالأوقاف الدينية والخيرية الإسلامية والمؤسسات والأمانة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية العاملة بالكامل داخل الولاية؛ والعادات الماليزية؛ وزكاة المال، وزكاة الفطر، وبيت المال أو الإيرادات الدينية الإسلامية المماثلة؛ والمساجد أو أي مكان عبادة

[18] Religion of the Federation

3. (1) Islam is the religion of the Federation; but other religions may be practised in peace and harmony in any part of the Federation.

(2) In every State other than States not having a Ruler the position of the Ruler as the Head of the religion of Islam in his State in the manner and to the extent acknowledged and declared by the Constitution of that State, and, subject to that Constitution, all rights, privileges, prerogatives and powers enjoyed by him as Head of that religion, are unaffected and unimpaired; but in any acts, observances or ceremonies with respect to which the Conference of Rulers has agreed that they should extend to the Federation as a whole each of the other Rulers shall in his capacity of Head of the religion of Islam authorize the Yang di-Pertuan Agong to represent him.

(3) The Constitution of the States of Malacca, Penang, Sabah and Sarawak shall each make provision for conferring on the Yang di-Pertuan Agong the position of Head of the religion of Islam in that State.

[19] Laws of Malaysia, Federal Constitution (Incorporating all amendments up to P.U.(A) 164/2009)

عام إسلامي، وإنشاء ومعاقبة الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الذين يعتنقون دين الإسلام ضد تعاليم ذلك الدين، باستثناء ما يتعلق بالمسائل المدرجة في القائمة الفيدرالية؛ "التأسيس والتنظيم وإجراءات المحاكم الشرعية، التي يكون لها اختصاص قضائي فقط على الأشخاص الذين يعتنقون دين الإسلام وفيما يتعلق فقط بأي من المسائل المدرجة في هذه الفقرة، ولكن لا يكون لها اختصاص قضائي فيما يتعلق بالجرائم إلا بالقدر الذي يمنحه القانون الفيدرالي؛ السيطرة على نشر العقائد والمعتقدات بين الأشخاص الذين يعتنقون دين الإسلام؛ تحديد مسائل الشريعة الإسلامية والعقيدة والعادات الماليزية"[٢٠].[21]

يوضح الجدول التاسع بأن توزيع الصلاحية المتعلقة بالمسائل الدينية بين الولايات. تمنح كل ولاية سلطة إدارة الشؤون الدينية باستثناء الولايات الفدرالية. تختلف إدارة الشؤون الدينية من ولاية إلى أخرى، بما في ذلك هيكل لجان الفتوى وتنظيمها ومنهج إصدار الفتاوى. على سبيل المثال، هناك ولايات تعطي الأولوية للمذهب الشافعي، بينما لا تلتزم ولايات أخرى بمذهب محدد. في الحقيقة، هذا التنوع يعكس أصالة النظام الفقهي في ماليزيا، ولكن مع ذلك يتم ضمان أن تكون جميع الفتاوى الصادرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تحت إشراف أولي الأمر.

---

[20] List II—State List

1. Except with respect to the Federal Territories of Kuala Lumpur, Labuan and Putrajaya, Islamic law and personal and family law of persons professing the religion of Islam, including the Islamic law relating to succession, testate and intestate, betrothal, marriage, divorce, dower, maintenance, adoption, legitimacy, guardianship, gifts, partitions and non-charitable trusts; Wakafs and the definition and regulation of charitable and religious trusts, the appointment of trustees and the incorporation of persons in respect of Islamic religious and charitable endowments, institutions, trusts, charities and charitable institutions operating wholly within the State; Malay customs; Zakat, Fitrah and Baitulmal or similar Islamic religious revenue; mosques or any Islamic public place of worship, creation and punishment of offences by persons professing the religion of Islam against precepts of that religion, except in regard to matters included in the Federal List; the constitution, organisation and procedure of Syariah courts, which shall have jurisdiction only over persons professing the religion of Islam and in respect only of any of the matters included in this paragraph, but shall not have jurisdiction in respect of offences except in so far as conferred by federal law; the control of propagating doctrines and beliefs among persons professing the religion of Islam; the determination of matters of Islamic law and doctrine and Malay custom.

[21] Laws of Malaysia, *Federal Constitution* (Incorporating all amendments up to P.U.(A) 164/2009)

في كل ولاية، يتم إصدار الفتاوى تحت إشراف السلطة الدينية الخاصة بها، حيث يساعد المفتي لجنة تعرف بلجنة الفتوى. لكل ولاية لجة خاصة باسم مختلف[٢٢]، وفقًا للتشريعات المحلية أو الأسماء التقليدية المستخدمة. أسماء اللجان في الولايات كالتالي: –

- جوهور، برليس، قدح وترنجانو اسمها (Jawatankuasa Fatwa)
- ولاية فيراق، ملاكا، نجري سمبيلان وبينانج اسمها (Jawatankuasa Syariah)
- ولاية سلانجور، ولاية الفيدرالية وباهنج اسمها (Jawatankuasa Perundingan Hukum Syarak)
- ولاية كلنتان اسمها (Jamaah Ulama' MAIK)
- ولاية سراواك اسمها (Lembaga Fatwa)
- ولاية صباح اسمها (Majlis Fatwa)

هذا الاختلاف في الأسماء هو نتيجة تدوين القانون أو التشريعات لكل ولاية في ماليزيا، بينما احتفظت بعض الولايات الأخرى بأسمائها الأصلية منذ زمن بعيد. ولجنة الفتوى هي شركة بين المفتي والعضو المختار. اسم كل لجنة الفتوى في كل ولاية يختلف ففي تعيين لجنة الفتوى أيضا مختلف بمطابقة القانون الإدارة الدينية الإسلامية للولاية.[٢٣] ويتم تعيين اللجنة الفتوى في كل ولاية غالبا من قبل المجلس الديني الإسلامي للولاية. وهناك أيضًا تعيينات تتم من قبل السلطان أو الملك. وهذا حسب تقدير المفتي. تعمل اللجنة على مساعدة المفتي في دراسة القضايا المعروضة وإجراء البحوث اللازمة لإصدار الفتوى. هذا التكامل بين المفتي واللجنة يعزز من جودة الفتاوى ويضمن توافقها مع الشريعة الإسلامية.

[22] Hasnan Kasan, "Institusi Fatwa Dalam Perundangan Negara: Satu Penilaian Menurut Siasah Syar'iyyah", *MALIM,Jurnal Pengajian Umum Asia Tenggara*, (Bangi, Universiti Kebangsaan Malaysia) Vol 2,p 38.

[23] W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,*(Terengganu:Penerbit.Universiti Sultan Zainal Abidin,1st Edition, 2020), p.75

المطلب الثاني: مؤسسة الإفتاء الوطني

بالإضافة إلى مؤسسة الإفتاء للولاية، هناك مؤسسة الإفتاء الوطني وهي "Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Agama Islam Malaysia" (JFMKBHUIM). والآن اسمه لجنة مذاكرة المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية ماليزيا "Jawatankuasa Muzakarah MKI". هذه اللجنة تحت المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية يعني "Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Agama Islam Malaysia" (MKI). وتأسست لجنة الفتوى الوطنية في أوائل عام ١٩٧٠.[٢٤] في ١ يوليو ١٩٦٩، هناك مؤتمر مجلس السلاطين "Majlis Raja-Raja" لإنشاء المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية ماليزيا (MKI). وهذا المجلس هو الهيئة الوطنية التي وظيفتها لتنسيق أعمال وأنشطة وإدارة الشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا. وخصصت المادة ٧ من قانون المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية ماليزيا (MKI) ١٩٨٠ أهداف لإنشاء المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية ماليزيا(MKI) هو بالتالي: –

"المادة ٧

١. مناقشة وتفكير وتدبير أي قضية تشير إلى المجلس من مجلس السلاطين أو أي حكومة ولاية أو المجلس الديني الإسلامي لولاية أو عضو في المجلس، بهدف تقديم النصيحة أو التوصيات؛

٢. تقديم النصيحة إلى مجلس السلاطين أو حكومة الولاية أو مجلس الديني الإسلامي لولاية في أي قضية تتعلق بتشريع أو تدبير الإسلام ودراسة الإسلام، بهدف تحسين، أو تعادل، أو تعزيز مساواة القانون، أو التدبير"[٢٥].[٢٦]

---

[24] Ikhlas Rosele, M. I., "Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan di Malaysia: Peranan dan Relevansi Penubuhannya" *Jurnal Pengurusan dan Penyelidikan Fatwa*, (Nilai: Universiti Sains Islam Malaysia), Vol.10. No.1(2017), p.91.

[25]Peraturan 7.

1) Membincangkan, menimbangkan dan menguruskan apa- apa perkara yang dirujukkan kepada Majlis oleh Majlis Raja- Raja, mana-mana Kerajaan Negeri atau Majlis Agama Islam Negeri atau seorang ahli Majlis, dengan tujuan hendak memberi nasihat atau pengesyoran;

2) Memberi nasihat kepada Majlis Raja-Raja, Kerajaan Negeri atau Majlis Agama Islam Negeri atas apa-apa perkara berkenaan dengan perundangan atau pentadbiran Agama Islam dan pelajaran Agama Islam, dengan tujuan hendak memperbaiki, menyamakan atau menggalakkan persamaan undang-undang atau pentadbiran.

[26] Peraturan Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Agama Islam MKI (1980).

في الختام هذه المادة الخاصة تدل على أهمية المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI) في تدبير الأمور متعلقة بالدين الإسلام في ماليزيا. لذلك من أهداف إنشاء المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI) هو توحّد بين إدارة الأمور الإسلامية في ولايات ماليزيا.

كما ذكر الباحث من قبل، لجنة الفتوى الوطنية تحت المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI) وتعمل كهيئة لإصدار الفتوى على المستوى الوطني في ماليزيا من أجل تنسيق قرارات الفتوى في ماليزيا. وفي هذه المرحلة لجنة الفتوى الوطنية تسمى ب "Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan" (JFK). هذا الأمر كما هو منصوص عليه في المادة ١١ من قانون المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI):-

"المادة ١١

١. رئيس يعينه المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا من بين أعضائه.
٢. يشارك مفتي كل ولاية أو من يمثل الولاية في الشؤون الدينية الإسلامية.
٣. خمسة من العلماء والمهنيين والخبراء المسلمين يختارهم ويعينهم مجلس السلاطين.
٤. يختار ويعين مجلس السلاطين عضوا مسلما من الخدمة القضائية والقانونية أو والقانوني أو من المحامي. "[٢٧].[٢٨]

بنفس المادة من قانون المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI) يعني المادة ١١ أيضا يبين عضوية لجنة الفتوى الوطنية وحتى الآن يستخدم هذا الهيكل. أحدث العضو لجنة الفتوى الوطنية "Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan" (JFK) هو بالتالي[٢٩]:

---

[27]Peraturan 11
1. Seorang pengerusi yang dilantik oleh Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Islam Malaysia (MKI) di kalangan ahlinya.
2. Mufti tiap-tiap negeri yang mengambil bahagian atau seorang yang mewakili negeri dalam Hal Ehwal Agama Islam.
3. Lima orang alim ulama dan kalangan profesional serta pakar-pakar muslim yang dipilih dan dilantik oleh Majlis Raja-Raja.
4. Seorang ahli yang beragama Islam daripada perkhidmatan kehakiman dan undang-undang atau daripada profesion undang-undang yang dipilih dan dilantik oleh Majlis Raja-Raja.

[28]Peraturan Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Agama Islam (1980).

[29] JAKIM"Ahli Jawatankuasa Muzakarah Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia," i-Fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/index.php?ef=d2VifCRONGszIQ==&id=NTl8JE40azMh> (accessed 30 December, 2024).

اسم	وظيفة
داتوك دكتور نوح جادوت	رئيس
داتوك حاجه حاكمة محمد يوسف	سكرتير
داتوك سري الحاج وان زهيدي بن وان تيح	مفتي ولاية فيراق
بروفيسور داتوك سيتيا دكتور الحاج أنهار بن الحاج أوبير	مفتي ولاية سلانجور
داتوك البروفيسور ماديا دكتور لقمان بن حاج عبد الله	مفتي ولاية الفدرالية
أستاذ المشارك الدكتور محمد شوقي عثمان	مفتي ولاية بينانج
داتوك حاج عبد الحليم طويل	مفتي ولاية ملاكا
داتوك الحاج محمد شكري بن محمد	مفتي ولاية كلنتان
بروفيسور داتوك دكتور الأسمدي بن محمد نعيم	مفتي ولاية باهنج
داتوك حاج يحيى أحمد	مفتي ولاية جوهور
بروفيسور ماديا داتوك دكتور فوزي نعيم بن بدر الدين	مفتي ولاية نجري سمبيلان
داتوك شيخ فضل حاج أوانج	مفتي ولاية قدح
داتوك دكتور الحاج محمد صبري بن هارون	مفتي ولاية ترنجانو
داتوك حاج كيبلي حاج يسين	مفتي ولاية ساراواك
داتوك عارف بيركاسا دكتور محمد عصري زين العابدين	مفتي ولاية برليس
أستاذ بونجسو @ عزيز حاج جعفر	مفتي ولاية صباح
بروفيسور دكتور أشرف بن مد هاشم	العضو المعين
دكتور محمد فريد بن محمد شهران	العضو المعين
بروفيسور داتوك بادوكا زكريا بن ستابا	العضو المعين
عميد داتوك دكتور عبد الحليم بن البصرى	العضو المعين
بروفيسور دكتور عارف صالح بن روسمان	العضو المعين
بروفيسور دكتور ساهلة بنتي عبد المطلب	العضو المعين

* تاريخ التعيين: ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ – ٢٩ يونيو ٢٠٢٤

وتكون وظيفة لجنة الفتوى الوطنية "Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan" (JFK) مطابقة بالمادة ١٤ من قانون المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI):

"المادة ١٤ قانون المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية:

وظيفة لجنة الفتوى هي تفكير وتحديد وإصدار الفتوى على أي أمر يتعلق بالإسلام يُعرض عليها من قبل مجلس السلاطين. ستقدم هذه اللجنة آراءها إلى المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا الذي سيرسلها بعد ذلك مع توصياتها إلى مجلس السلاطين[٣٠]."[٣١]

نفهم هنا أن وظيفة لجنة الفتوى الوطنية هي تعديل وتقرير وإصدار الفتوى في أي أمر يتعلق بالإسلام يعرض عليها من مجلس السلاطين. ويجب أيضا على هذه اللجنة تعطي رأيها إلى المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI) الذي يرسل توصياته إلى مجلس السلاطين. عقد المؤتمر الأول في ٢٣-٢٤ يونيو ١٩٧٠ من قبل لجنة الفتوى الوطنية "Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan" (JFK) وحتى مايو ١٩٨٠ تم عقد ١٨ مؤتمرا. وبعد ذلك لا يزال المؤتمر مستمرا باسم جديد يعني المذاكرة.[٣٢] ففي تاريخ ٢٨ إلى ٢٩ يونيو ١٩٨١ انعقدت لجنة الفتوى الوطنية لأول مرة.[٣٣]

بوجود لجنة الفتوى الوطنية "Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan" (JFK) ولجنة الفتوى بالولاية يمكن لباحث أن يلخص مؤسسات الإفتاء في ماليزيا على مراقبة الحكومة لأنهما مقيد بالتنظيم الحكومي. وعلى الرغم من ذلك هناك اقتراحات من أجل ضمان تعزيز وتطوير مؤسسة الإفتاء على مستوى الولاية، يعني أولا يجب جمع المفتي معًا في مناقشة السياسات والقوانين. ويمكن القيام بذلك عن طريق تعيين المفتي عضوا في مجلس مشورة الولاية (Majlis Mesyuarat)

---

[30] Perkara 14 Peraturan Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia :menimbang, memutus dan mengeluarkan fatwa atas apa-apa perkara berkenaan dengan agama Islam yang dirujuk kepadanya oleh Majlis Raja-Raja. Jawatankuasa ini akan mengemukakan pendapat-pendapatnya kepada Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia (MKI) yang kemudian menghantarkannya bersama dengan pengesyoran-pengesyoran kepada Majlis Raja-Raja.

[31] JAKIM"Tugas Jawatankuasa Muzakarah Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia," i-Fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/index.php?ef=d2VifCRONGszIQ==&id=NDh8JE40azMh (Accessed 30 December, 2024).

[32] Ikhlas Rosele, M. I., "Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan di Malaysia: Peranan dan Relevansi Penubuhannya" *Jurnal Pengurusan dan Penyelidikan Fatwa*, Nilai:Universiti Sains Islam Malaysia,Vol.10.No.1(2017). p.91.

[33] JAKIM"Penubuhan Jawatankuasa Muzakarah Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia," e-smaf JAKIM,<http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/latar_belakang/penubuhan> (Accessed 30 December, 2024).

Negeri. وثانيا، القرار عن لجنة الفتوى الوطنية غير ملزم على مؤسسة الإفتاء الولاية وهناك عدة آراء حول إجراءاته، فإن إنشاء دار الإفتاء يحتاج إلى دراسة جدية.[٣٤] فلا بد الحكومة أن تعتبر هناك اقتراحات لرفاهية مؤسسات الإفتاء في ماليزيا عموما. هذا مهم جدا لتحسين مؤسسات الإفتاء لكي مؤسسات الإفتاء في ماليزيا مناسبة بمرور الوقت.

المبحث الثاني: منهج الاستنباط لدى مؤسسات الإفتاء في ماليزيا

هناك منهج وإجراءات خاصة عند مؤسسات الإفتاء في إصدار الفتاوى. لضمان جودة الفتاوى وبيان الأحكام الشرعية الصحيحة لا بد أن تتبع مؤسسات الإفتاء هذا المنهج والعملية المقررة. في هذا المبحث سنتناول بالتفصيل منهج وإجراءات إصدار الفتاوى في ماليزيا.

المطلب الأول: منهج مؤسسات الإفتاء في إصدار الفتوى

ماليزيا تولي اهتماما كبيرا بالشؤون الإسلامية في بلادها. وهذا واضح بوجود إرشاد لإصدار الفتوى في ماليزيا الذي يسمى "Garis Panduan Pengeluaran Fatwa di Malaysia" عن مكتب تطوير الشؤون الإسلامية الماليزية (JAKIM). هذا الدليل الإرشادي يُعد أساسا مرجعا للجنة الفتوى في إصدار الرأي الشرعي أو الفتوى كما يُعد مرجعا للباحثين والجهات التي تُعد أوراقا بحثية فقهية بهدف الحصول على رأي شرعي أو فتوى من لجنة الفتوى.[٣٥]وعلى الرغم على ذلك هذا الدليل الإرشادي ليس ملزما على لجنة الفتوى الولاية باتباعه من الناحية القانونية. ويركز هذا الدليل الإرشادي على مصدر الفتوى، طريقة إصدار الفتوى، إصدار الفتوى بالاجتهاد، اعتبار المصلحة العامة، فتاوى تتعلق بالمصلحة الوطنية، إعداد الصياغة، جريدة الفتوى وأخيرا الإعلان. وأهم الفصل الذي سيركز الباحث هو مصدر الفتوى، طريقة إصدار الفتوى، إصدار الفتوى بالاجتهاد، اعتبار المصلحة العامة وفتاوى تتعلق بالمصلحة الوطنية.

---

[34] Abdul Monir Yaacob, "Perkembangan Institusi Mufti Di Malaysia", *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia:Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.6, (1998), p.140.

[35] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia, 2017 ,(Diperaku oleh Muzakarah Jawatankuasa Fatwa MKI Kali Ke-111 pada 9-10 November 2017 di Putra Sunway, Kuala Lumpur.) http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf. (Accessed: 30 March 2024).

المصادر المستخدمة هي **القرآن، السنة، الإجماع والقياس.**[٣٦] وقبل أن تصدر لجنة الفتوى رأياً شرعيا أو فتوى عن قضية، لا بد من إجراء دراسة أو بحث عنها. وبعد انتهاء من الدراسة تجتمع لجنة الفتوى لمناقشة الموضوع لإصدار الرأي الشرعي أو الفتوى. وفي النقطة ١٢ في هذا الدليل الإرشادي يتحدث عن الأمور التي يُحتاج في إعداد الأوراق البحثية لوضع الأحكام أو الفتاوى.

" ١٢.في إعداد البحث في تحديد الأحكام أو الفتوى يجيب أن يتضمن بشكل أساسي الأمور التالية:

١. الغرض
٢. الخلفية
٣. المشكلة (القضايا الرئيسية)
٤. المنهج
٥. الحجج والدليل
٦. الآراء أو الفتاوى القائمة
٧. التحليل (قبول الحجج ورفضها)
٨. النتائج أو الترجيح
٩. التوصيات
١٠. المراجع والملحق"[٣٧].[38]

[36] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.7 <http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf > (Accessed: 30 March 2024)

[37] 12. Format penyediaan kertas kajian bagi menetapkan hukum atau fatwa secara asasnya hendaklah mengandungi perkara-perkara berikut:
(i) Tujuan.
(ii) Latar Belakang.
(iii) Masalah (Isu Utama).
(iv) Metodologi.
(v) Hujah dan dalil.
(vi) Pandangan hukum atau fatwa yang sedia ada.
(vii) Analisis (Hujah menerima dan menolak).
(viii) Hasil atau tarjih.
(ix) Syor.
(x) Rujukan dan Lampiran.

[38] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.7-8http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf (Accessed: 30 March 2024)

ويجب على لجنة الفتوى أن تتبع **القول المعتمد في المذهب الشافعي** في إصدار الفتوى. وهذا هو قاعدة الأول لإصدار الفتوى. إذا رأت لجنة الفتوى أن اتباع القول المعتمد في المذهب الشافعي سيكون ضد المصلحة العامة، فيمكن اتباع القول المعتمد في مذهب آخر مثل الحنفية أو المالكية أو الحنابلة. فتعريف القول المعتمد هو الرأي الراجح الموجود في المذهب الشافعي والذي تم تأسيسه من خلال قواعد معينة.[٣٩] ويبين هذا الدليل الإرشادي أيضا عن طريقة لتحديد القول المعتمد في المذهب الشافعي في النقطة ١٦.

"١٦. طريقة تحديد القول المعتمد في المذهب الشافعي كما يلي:

١. الرأي الذي وافق عليه الإمام الرافعي (٦٢٣هـ) والإمام النووي (٦٧٦هـ).

٢. إذا كان هناك خلاف بين الإمام الرافعي والإمام النووي، فالرأي المعتمد هو رأي الإمام النووي، ما لم يرجح العلماء المتأخرون رأي الإمام الرافعي. وإذا كان العلماء المتأخرون يرجح رأي الإمام الرافعي، فرأي الإمام الرافعي هو قول المعتمد".[٤٠][41]

إذا كان هناك خلاف للإمام النووي في كتبه فيرجع إليه حسب ترتيب كتبه والأئمة الشافعية الأخرى مع كتبهم وإلخ.

ثم لجنة الفتوى أيضا يمكن أن يستخدم قول غير معتمد في المذهب الشافعي. قول غير معتمد في المذهب الشافعي معناه رأي مخالف لقول راجح أو قول ضعيف.[٤٢]ويقرر في هذا الدليل الإرشادي مبادئ في استخدام قول غير معتمد من علماء المذهب الشافعي ومصطلحات مترادفة لكلمة قول غير معتمد عند علماء المذهب الشافعي في النقطة ٢٢ و٢٣.

"٢٢. يجوز للجنة الفتوى أن تصدر الفتاوى أو الحكم بقول غير معتمد من علماء المذهب الشافعي إذا كان هناك حاجة إلى ذلك مع مراعاة المبادئ التالي: –

---

[39] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.8, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[40] 16. Kaedah penetapan adalah seperti berikut:

(i)Pendapat yang disepakati oleh Imam al-Rafi'iyy (623H) dan Imam alNawawiyy (676H).

(iii) Sekiranya berlaku perselisihan antara keduanya iaitu Imam al-Rafi'iyy dan Imam al-Nawawiyy, maka pendapat yang muktamad adalah pendapat Imam al-Nawawiyy, selagi mana ulama mutaakhirin tidak mentarjihkan pendapat Imam al-Rafi'iyy. Sekiranya ulama mutaakhirin mentarjihkan pendapat Imam al-Raficiyy, maka pendapat imam al- alRaficiyy adalah yang muktamad.

[41] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.9, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[42] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.11, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf (Accessed: 30 March 2024)

١. أن يكون لمعرفة الأدلة

٢. ليس مخالفة بالإجماع

٣. الرأي يمكن أن يدرأ الصعوبات (المشقة) ويجلب الخير (المصلحة)

٤. إسناد الرأي إلى المصدر المعتبر

٢٣.مصطلحات مرادفة لكلمة قول غير معتمد عند علماء المذهب الشافعي هي:

١. القول القديم: قول الإمام الشافعي الذي يخالف قوله الجديد أو رأيه قبل الانتقال إلى مصر

٢. مقابل الأصح: الرأي القوي (صحيح) الذي يخالف برأي الأصح

٣. مقابل صحيح: رأي لا يعمل به لأن مصدره ضعيف

٤. مقابل مشهور: رأي خفي وغريب"[٤٣].[٤٤]

لجنة الفتوى لا بد أن تلتزم الشروط والمبادئ الخاصة عند استخدام قول غير معتمد في المذهب الشافعي. والمصطلحات المرادفة لكلمة قول غير معتمد في المذهب الشافعي هذا أيضا مهم لمنع الارتباك لدى لجنة الفتوى والباحثين.

ماليزيا معروف باتباع المذهب الشافعي، ففي منهج إصدار الفتاوى أيضا متابعة المذهب الشافعي. ولكن لم يتم إهمال المذاهب الأخرى كليا، بل تلجأ إليها في أوقات معين عند الحاجة. فمثلا يمكن متابعة القول المعتمد أي المذهب الأخرى مثل الحنفية أو المالكية أو الحنابلة إذا رأت لجنة الفتوى أن اتباع القول المعتمد للمذهب الشافعي سيكون ضد المصلحة العامة. هذا

---

[43] 22. Jawatankuasa Fatwa boleh memutuskan hukum atau fatwa dengan qawl tidak muktamad (tidak rajih) di sisi ulama mazhab Syafi'i sekiranya ada keperluan dengan mengambil kira prinsip-prinsip berikut iaitu:
(i) Perlu mengetahui dalilnya.
(ii) Tidak menyalahi pendapat yang diijmakkan.
(iii) Pendapat tersebut boleh mengelakkan kesukaran (mashaqqah) dan mendatangkan kebaikan (maslahah).
(iv) Menisbahkan pendapat tersebut kepada sumber yang muktabar.
23. Istilah-istilah yang bersamaan dengan qawl tidak muktamad di sisi ulama mazhab Syafi'i ialah:
(i) Qawl Qadim: iaitu pendapat Imam Syafi'i yang berlawanan dengan qawl jadid atau pendapat beliau sebelum berpindah ke Mesir.
(ii) Muqabil al-Asah (paling sahih): iaitu pendapat kuat (sahih) yang berlawanan dengan pandangan yang paling sahih (asah).
(iii) Muqabil sahih: iaitu pendapat yang tidak diamalkan kerana lemah sumbernya.
(iv) Muqabil masyhur: iaitu pendapat yang terpencil (khafiyy) dan pelik (gharib).

[44] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p,11, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

يوافق **قاعدة الثانية** في إصدار الفتوى وهي يستخدم **القول المعتمد في المذهب الحنفي**. والقول المعتمد في المذهب الحنفي يراد به ظاهر الرواية وهو الرأي الراجح لأئمة الحنفية الثلاثة وهم الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) والإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ). وطريقة تحديد القول المعتمد عند الحنفية هي كما يلي[٤٥]:

أولاً: كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ).

ثانيا: كتب مسألة النوادر أي كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) التي رواها جماعة قليلة (الآحاد) لم يبلغوا درجة المتواتر ولا المشهور.

ثالثاً: كتب الفتاوى ويسمى أيضاً بالواقعات، وهي الكتب التي فيها مسائل مستنبطة من تلاميذ الإمام محمد بن الحسن ومن علماء المتأخرين من علماء المذهب الحنفي.

وتتواصل هذه القائمة بالكتب والأئمة الحنفية الأخرى وإلخ في إرشاد لإصدار الفتوى في ماليزيا.

ثم **قاعدة الثالثة** تُستخدم فيها **القول المعتمد في المذهب المالكي**. القول المعتمد في المذهب المالكي هو الرأي السائد في المذهب المالكي (الذي يقضي به) والذي ثبت من خلال قواعد المذهب المالكي. وهو رأي الإمام مالك وأصحابه الذين في نفس منهجه بناء على قاعدة وأصول المذهب المالكي.[٤٦] وطريقة تحديد القول المعتمد عند المالكية هي كما الترتيب التالي[٤٧]:

١. رأي الإمام مالك برواية ابن قاسم في كتاب المدونة.
٢. رأي الإمام مالك برواية غير ابن القاسم في كتاب المدونة.
٣. رأي ابن قاسم في كتاب المدونة.
٤. أقوال غير ابن القاسم في كتاب المدونة.
٥. رأي الإمام مالك برواية ابن قاسم في غير كتاب المدونة.
٦. رأي الإمام مالك برواية غير ابن القاسم في غير كتاب المدونة.
٧. رأي ابن قاسم في غير كتاب المدونة.
٨. آراء علماء المالكية الآخرين.

[45] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p12-16, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)
[46]Ibid. p.16
[47]Ibid. p.17

طريقة الرجوع إلى الكتب للتعرف على الرأي المعتمد في المذهب المالكي هو[٤٨]:

أولاً: الكتب الرئيسية (أمهات الكتب)

١. كتاب الموطأ
٢. كتاب المدونة الكبرى
٣. كتاب الواضحة
٤. كتاب المستخرجة
٥. كتاب الموازية
٦. كتاب المجموعة
٧. كتاب المبسوط في الفقه
٨. كتاب مختصرات ابن عبد الحكم

ثانياً: كتب المعتمد للمذهب المالكي

١. كتاب مختصر خليل
٢. كتاب مواهب الجليل في شرح مختصر خليل
٣. كتاب شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل
٤. كتاب حاشية العدوي على الخرشي على مختصر خليل
٥. كتاب حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

و**القاعدة الرابعة** هي استخدام **القول المعتمد في المذهب الحنبلي**. القول المعتمد في المذهب الحنبلي هو الرأي السائد استنادا إلى قواعد معينة من المذهب الحنبلي.[٤٩] طريقة تحديد القول المعتمد عند الحنابلة الرأي الذي اتفق عليه الإمام موسى بن أحمد المقدسي الحجاوي (ت ٩٦٨هـ) في كتابه الإقناع والإمام تقي الدين ابن النجار الفتوحي (ت ٩٧٢هـ) في كتابه منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح والزيادات.

[48] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.17-18, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[49]JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.19, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

أما الكتب التي تعتبر مرجعاً للتعرف على الرأي المعتمد للمذهب الحنبلي فهي كما يلي[٥٠]:

١. كتاب التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع
٢. كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
٣. كتاب تصحيح الفروع
٤. كتاب الإقناع
٥. كتاب منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح والزيادات
٦. كتاب غاية المنتهى في الجامع بين الإقناع والمنتهى

ثم يتناول هذا الدليل الإرشادي في النقطة ٣٩ عن إصدار الفتوى بالاجتهاد. وذلك لأن في ماليزيا، إذا لم يوجد قول المعتمد الذي يمكن اتباعه، فيجوز إصدار الفتوى بالاجتهاد.

"٣٩. إذا رأت لجنة الفتوى بعدم جواز اتباع أي من القول المعتمد في المذاهب الأربعة، فلجنة الفتوى يمكن أن تعطي الرأي أو تصدر الفتوى بالاجتهاد بدون التقيد بالقول المعتمد في أي من المذاهب الأربعة"[٥١].[٥٢]

والمصدر الرئيسي للاجتهاد الشرعي أو الفتوى هو القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس. المصادر المرجعية التالية[٥٣]:

١. الاستحسان
٢. المصالح المرسلة
٣. العرف
٤. سد الذرائع
٥. الاستصحاب

---

[50] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.20, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[51] 39. Jika Jawatankuasa Fatwa berpendapat tiada satu pun qawl muktamad daripada empat mazhab boleh diikuti, maka Jawatankuasa Fatwa bolehlah memberi pandangan hukum atau membuat fatwa mengikut ijtihad tanpa terikat dengan qawl muktamad daripada mana-mana mazhab yang empat.

[52]JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.21, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[53]JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.21, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

٦. شرع من قبلنا

٧. قول الصحابي

٨. عمل أهل المدينة

والشرط الإضافي هو ينبغي الاستعانة بالخبراء في المجال المتعلق لتقديم التوضيحات والآراء التفصيلية بشأن بعض القضايا. وذلك لضمان حصول لجنة الفتوى على معلومات دقيقة وواضحة قبل إصدار الرأي الشرعي أو الفتوى.

المصلحة العامة هي الخير والمنفعة للمجتمع التي يتم التثبت من صحتها من قبل المفتي أو لجنة الفتوى لتحقيق مقاصد الشريعة. ومقاصد الشريعة هي المصلحة التي يريد الشرع تحقيقها لنفع الناس في الدنيا والآخرة. المحافظة على الضرورات الخمس وهي حفظ الدين والنفس، والنسل، والعقل، والمال.[٥٤] وتبين أيضا هذا الدليل الإرشادي معايير المصلحة العامة في النقطة ٤٣ أنه يجب أن يتوافق مع مقاصد الشريعة. وأن يكون أمرا حقيقيا أو غلبة الظن وليس خياليا. ويجب أيضا أن يكون مطابقة بالعرف والممارسات المحلية المتوافقة بالشرع. وأخيرا يتصف بصفة العموم أو الغالبة. ولذلك في بعض الأحيان لا بد على لجنة الفتوى أن اعتبار المصلحة العامة في إصدار الفتاوى.

ويتناول هذا الدليل الإرشادي أيضا **فتاوى تتعلق بالمصلحة الوطنية**. وهذا منصوص في النقطة ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧ و٤٨.[٥٥] إذا كان الرأي أو الفتوى يتعلق بمسائل المصلحة الوطنية، يجب على لجنة الفتوى أن تأجيل مناقشة الأحكام أو الفتوى المقترح ورفع الأمر إلى المجلس. بعد ذلك يجب على المجلس أن يقدم التوصية إلى الملك لكي الحكم أو الفتوى المقترح إحالته إلى لجنة الفتوى في MKI عن طريق مجلس السلاطين. عند موافقة الملك على المجلس قبل اقتراح القانون أو الفتوى المشار إليها يجب إبلاغ حكومة الولاية عن المرجع. ومعايير القضايا الوطنية هي:

١. القضايا المتعلقة بمصالح الدولة؛ أو

٢. القضايا المتعلقة بالمسلمين ككل؛ أو

---

[54] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.22, http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[55] Ibid. p.22-23

٣. القضايا الدينية التي تحدث في ولاية ما، والذي يمكن أن تحدث في ولاية أخرى.

ويجب على لجنة الفتوى أن تتبنى أي نصائح وتوصيات من لجنة الفتوى فيMKI التي تتعلق بالأعمال أو الممارسات التي تشمل الفدرالية بأكمله. وينبغي اعتبار النصائح والتوصيات التي تصدرها الأحكام أو الفتاوى الصادرة عن لجنة الفتوى بموجب قانون أو تشريع أو مرسوم إدارة الشريعة الإسلامية للولاية.

وعرف **البوطي** المصلحة بأنها المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده، من حفظ دينهم، ونفوسهم وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب معين بينها.[٥٦]وعرف الإمام **الغزالي** المصلحة بأنها جلب منفعة ودفع مضرة.[٥٧] والتعريف الكامل هو المحافظة على مقصود الشرع. ومقصود الشرع خمس حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، أي كل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهي مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول مفسدة ودفعه مصلحة.

وعند **الشاطبي** في كتابه الموافقات في أصول الشريعة، فإنه بالإضافة إلى الحفاظ على منافع الإنسان أو مصالحه في الحياة المعيشية في الدنيا، فإنه يهدف أيضًا إلى الحفاظ على مصالح الإنسان بعد وفاته.[٥٨] لذلك مفهوم المصلحة ومقاصد الشريعة الذي تنص في هذا الدليل الإرشادي مطابقة بما يراد بها عند الفقهاء. وسيتطرق الباحث بالتفصيل إلى المصلحة في المبحث التالي.

بالنسبة لمناهج إصدار الفتوى في ماليزيا غالبا، عملية الإفتاء هي باعتبار القول المعتمد في المذهب الشافعي الذي يتوافق بالدليل الإرشادي الموجود. ولكن في بعض الأحيان، قول في لمذاهب الأخرى أيضا يجوز. هذا يحدث في ماليزيا على سبيل المثال: –

١. ذهب علماء الشافعية إلى أنه لا يصح الرجوع إلا بالقول. والرجوع بأفعال مثل الجماع على قول علماء المذهب الشافعي لا يصح. أما آراء علماء **الحنفية**

---

[٥٦] محمد سعيد رمضان البوطي، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: مؤسسة الرسالة، د.ط، ١٩٧٣)، ص٢٣.

[٥٧] أبو حامد محمد بن أحمد الغزالي، **المصطفى من علم الأصول**، (القاهرة: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج١، ص٣٤٤.

[٥٨] أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٩٩٦)، ج١، ص٣٥١.

والمالكية اللتان تجيزانه. فتوى ولاية جوهور في سنة ٢٠١٢[٥٩]. ناقشت لجنة الفتوى ولاية جوهور المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٢م حكم الرجوع بالجماع. فالرجوع عن طريق الجماع يصح وفقا للشريعة الإسلامية.

٢. زكاة الفطر بالنقود. وعلى المذهب الشافعي أنه لا يجوز زكاة الفطر بالنقود لأن الواجب هو المواد الأساسية مثل الأرز والقمح والتمر. ومع ذلك، فإن في ماليزيا، يُسمح بدفع زكاة الفطر بالنقود في جميع الولايات، بناءً على رأي **المذهب الحنفي** الذي يجيز إخراج زكاة الفطر بقيمة الطعام الأساسي. مثال الفتوى لهذه القضية هو فتوى ولاية قدح في سنة ١٩٨٩[٦٠]. ناقش اجتماع لجنة الفتوى ولاية قدح المنعقد بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٩ مسألة دفع زكاة الفطرة نقدا. وخلص الاجتماع إلى أن المسلمين في ماليزيا يجب أن يدفعوا زكاة الفطر بسعر الطعام الذي يستهلكونه عادةً، مثل الأرز، وفقًا لمذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

٣. حكم الوضوء بعد الالتماس بين الرجل والمرأة أثناء الطواف. وعند المذهب الشافعي فإن الالتماس بين رجل وامرأة أجنبيين عن محرم دون غطاء يبطل الوضوء. ومع ذلك، أثناء الطواف حيث يزدحم الناس ويحدث تماس بين الرجال والنساء، قد يؤدي ذلك إلى نقض الوضوء بناءً على هذا الرأي. ولكن توجد الفتوى أنه يجوز اتباع **المذهب الحنبلي** في هذه القضية. يرى المذهب الحنبلي أن هذا الالتماس لا يُبطل الوضوء، تيسيرًا على الحجاج والمعتمرين، ورفعًا للحرج والمشقة عنهم.[٦١]

وفي قرار مؤتمر الحج على المستوى الوطني الرقم الحادي والعشرون لموسم الحج ١٤٢٦هـ ٥-٧ يونيو ٢٠٠٥ أيضا يتحدث عن هذه القضية.

---

[59] JAKIM,"Hukum Rujuk Dengan Persetubuhan",e-Sumber Maklumat Fatwa,<http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/11917> (Accessed 20 July, 2024)

[60] Ibid.

[61] Mat Jubri Shamsuddin, Mustafa & Sitiris, Miszairi,"Pengamalan Talfiq (Percampuran Mazhab) Di Kalangan Masyarakat Islam Di Malaysia." *Journal of Education and Social Sciences,* Kuala Lumpur:International Islamic University Malaysia, Vol. 10, No. 2, (June 2018), p.42.

"العنوان: آراء المذهب في دعوى نقض الوضوء: آراء مختارة بناءً على مصلحة الحاج.

١. الرخصة هي التيسير الذي يمنحه الله للمسلم في تنفيذ أوامر الله في وقت الضرورة، المشقة أو الحاجة. العزيمة، من ناحية أخرى، لا بد منها لتنفيذ أمر الله أو حكمه في أي حالة.

٢. الأخذ برأي غير المذهب الشافعي أو قبول الرأي المرجوح في المذهب الشافعي يُعتبر رخصة.

٣. في مسألة نقض الوضوء عند الطواف يمكن ضمان مصلحة، وتخفيف المشقة والحرج عن الحجاج مثل الازدحام في مكان الطواف الذي يمكن أن يتسبب في تماس الرجال والنساء، ويمكن أن تجنب ذلك دون اتباع الرأي الشافعي المشهور والتمسك بالرأي المرجوح في المذهب الشافعي.

٤. يمكن للحجاج أن يستخدموا الرأي الذي يقول لا ينتقض الوضوء إذا كان هناك التماس بين الرجل والمرأة دون شهوة، وذلك على أساس ما يلي:

٤,١ هذا هو الرأي الأبسط.

٤,٢ ويذهب بعض علماء المذهب الشافعي أيضًا إلى هذا الرأي كما ذكره ابن سريج والرافعي.

٤,٣ هذا الرأي هو أرجح في تحقيق مقاصد الشريعة ووفقا بروح الشريعة"[٦٢].[٦٣]

---

[62] Tajuk : Pandangan Mazhab Dalam Kes Batal Wuduk : Pendapat Pilihan Berdasarkan Maslahat Jemaah Haji

1 - Rukhsah adalah keringanan yang Allah berikan kepada umat Islam dalam melaksanakan perintah-perintah Allah di saat-saat ada darurah, masyaqqah atau haajah. Azimah pula ialah suatu kemestian melaksanakan perintah atau hukum Allah dalam apa keadaan sekalipun.

2 - Memilih pendapat selain Mazhab Syafi'ie atau menerima pendapat marjuh dalam Mazhab Syafi'ie di dalam melaksanakan ibadat boleh dianggap sebagai satu keringanan atau rukhsah.

3 - Dalam isu batal wuduk ketika mengerjakan tawaf, maslahat jemaah haji dapat dijamin, masyaqqah dan haraj mereka seperti kesesakan di tempat tawaf yang boleh menyebabkan berlaku persentuhan lelaki dan perempuan, ianya dapat dihindarkan dengan beralih dari pendapat Syafi'ie yang masyhur dan berpegang kepada pendapat marjuh dalam Mazhab Syafi'ie.

4 - Jemaah Haji boleh menggunakan pendapat yang mengatakan tidak batal wuduk jika berlaku persentuhan lelaki dan perempuan tanpa syahwat, berdasarkan hal-hal berikut :

4.1 Ianya adalah pendapat yang paling sederhana.

4.2 Fuqaha Mazhab Syafi'ie pun ada yang berpendapat sedemikian sebagaimana yang disebut oleh Ibn Suraij dan al-Rafi'ie.

4.3 Pendapat tersebut ialah pendapat yang paling tepat dengan maqasid syariah dan menepati ruh syariah.

[63]Lembaga Tabung Haji,"Resolusi Muzakarah Haji Peringkat Kebangsaan Kali Ke 21 Musim Haji 1426h 5 – 7 Jun 2005",*Resolusi Muzakarah Haji Peringkat Kebangsaan Kali ke 20 hingga 27 (2004 hingga 2011)*, Kertas Kerja Pertama, (June 2005), p. 6-7

هذه القضايا تمثل أمثلة على اعتماد مؤسسة الإفتاء في ماليزيا على القول المرجوح في المذهب الشافعي، وكذلك على أقوال من خارج المذهب الشافعي. وهذا يدل على الالتزام بالضوابط والمناهج المحددة يعنى الدليل الإرشادي في إصدار الفتاوى الموجودة.

وفي الختام، في الواقع، يُعد هذا الدليل الإرشادي مجرد مجموعة من المبادئ التوجيهية، إذ إن قرار الالتزام به يُترك لتقدير مؤسسات الإفتاء في الولايات المعنية، بحسب قدرتها وملاءمة الظروف المحلية. ومن هنا، يمكن فهم وجود علاقة بين الفتوى والمصلحة الخاصة بكل ولاية، حيث تقوم لجنة الفتوى بإصدار الفتاوى التي تراعي مصلحة الولاية. وهذا يُثبت أن اعتبار المصلحة قد يؤدي إلى تعارض الفتاوى بين الولايات.

المطلب الثاني: إجراءات إصدار الفتاوى

الفرع الأول: إجراءات لجنة الفتوى الوطنية في إصدار الفتاوى

تصدر الأحكام أو الفتاوى من قبل لجنة الفتوى بطريقتين: الأولى من خلال اجتماع لجنة التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية يعني "Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam"(MKI). والثانية، مداولات لجنة المذاكرة المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية يعني "Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam"(MKI).[٦٤]

الطريقة الأولى هي اجتماع لجنة المذاكرة (MKI) تبدأ عملية إصدار الحكم أو الفتوى عندما تتلقى لجنة الفتوى في (MKI) أمرًا من اجتماع مجلس السلاطين لتقديم رأي أو فتوى حول قضية أو مشكلة نشأت في المجتمع. وسيتم بحث ودراسة الموضوع وإعداد الأوراق لعرضها على اجتماع لجنة الفتوى في (MKI). وبعد أن يصدر الاجتماع رأياً أو فتوى، يرفع الرأي إلى مجلس السلاطين للحصول على موافقة جلالة الملك من خلال المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (MKI). وبعد موافقة مجلس السلاطين، يرفع هذا الرأي إلى لجنة الفتوى الولاية. ولا يمكن لجنة الفتوى الولاية أن تعديلها ثم نشره في الجريدة الرسمية كفتوى الولاية.

[64]W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,*(Terengganu:Penerbit.Universiti Sultan Zainal Abidin,1st Edition, 2020) p.114.

أما **الطريقة الثانية**، فهي من خلال مداولة لجنة المذاكرة (MKI). عملية إصدار الأحكام أو الفتاوى من خلال طلبات من المجتمع أو أطراف معينة. يتم بحث المسألة المطروحة، ودراستها، وإعداد أوراق العمل اللازمة لعرضها في مداولات لجنة الفتوى الوطنية (MKI). بعد ذلك، يُرفع الرأي أو الفتوى الصادر إلى لجنة الفتوى في الولاية، حيث يمكن للجنة تعديل القرار أو اعتماده كما هو، ثم نشره في الجريدة الرسمية كفتوى خاصة بالولاية. بعد ذلك، يُعرض الرأي أو الفتوى المقررة على مجلس السلاطين للموافقة عليها، من خلال المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية (MKI). إذا كانت هناك مسائل غير واضحة أو تتطلب شرحاً مفصلاً، يتم استدعاء الخبراء في الموضوع لتقديم التوضيحات والآراء. وذلك لضمان جميع أعضاء لجنة الفتوى في (MKI) الحصول على معلومات دقيقة قبل إصدار القرار أو الفتوى.

طريقة إصدار الفتاوى من قبل اجتماع لجنة الفتوى الوطنية وطريقة مذاكرة لجنة الفتوى الوطنية تختلف عن بعضها البعض. اجتماع لجنة الفتوى الوطنية نادرا ما تعقد اجتماعات لأنها مقيدة بإجراءات معينة والأمر المعطاة محدودة أيضا لأن الاجتماعات لا يمكن أن تقام إلا إذا تلقت أوامر من مجلس السلاطين فقط. أما مداولة لجنة الفتوى الوطنية التي تقام في كثير من الأحيان فإنها غير ملزمة بأي إجراء وحتى إذا كانت هناك مشكلة عن الأحكام ويوجد الحاجة إلى إصدار فتوى، فيمكن القيام بمذاكرة لجنة الفتوى الوطنية بدون أوامر من مجلس السلاطين.[٦٥]

الفرع الثاني: إجراءات لجنة الفتوى الولاية في إصدار الفتاوى

لكل ولاية قانون خاص في إصدار الفتوى وإجراءاتها الخاصة، وقد تختلف هذه القوانين والإجراءات من ولاية إلى أخرى. على سبيل المثال، قانون إدارة الشؤون الدينية الإسلامية لولاية ترنجانو (٢٠٠١). ينص قانون إدارة الشؤون الدينية الإسلامية لولاية ترنجانو (٢٠٠١) في المادة ٥٠ على ما يلي:

"المادة ٥٠

١. قبل أن تفتي لجنة الفتوى، يمكن على المفتي أن يأمر بإجراء دراسات أو بحوث حسب توجيهاته وإعداد الأوراق.

---

[65] W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,* p.114.

٢. عندما تريد اللجنة في إصدار فتوى، يجب على المفتي أن يدعو إلى اجتماع لجنة الفتوى لغرض مناقشة الفتوى المقترحة.

٣. بعد أن تقوم لجنة الفتوى بإعداد الفتوى، يقوم المفتي نيابةً عن لجنة الفتوى، تقديم الفتوى المعدة إلى المجلس.

٤. يجوز للمجلس بعد تعادل الفتوى أن يرفع توصية إلى رئيس السلطان للحصول على موافقته على نشر الفتوى في الجريدة الرسمية.

٥. يجب أن تكون التوصيات المقدمة بموجب القسم الفرعي (٤) مصحوبة بمذكرة توضيح وتعليق من المجلس إذا رأى المجلس أن هناك حاجة إلى التوضيح والتعليق.

٦. عندما تتم الموافقة على الفتوى من قبل جلالة السلطان، يقوم المجلس بإبلاغ حكومة الولاية بالفتوى وبعد ذلك تقوم لجنة الفتوى بنشر الفتوى في الجريدة الرسمية.

٧. يجب أن تكون الفتوى الصادرة في الجريدة مصحوبة بما يفيد أن الفتوى صدرت بموجب هذا الفصل.

٨. يجب نشر الفتوى باللغة الوطنية بالخط الروماني، كما يجوز نشر نص الفتوى بالخط الجاوي"[٦٦].[٦٧]

---

[66]Seksyen 50

(1) Sebelum Jawatankuasa Fatwa membuat fatwa, Mufti boleh menyebabkan supaya kajian atau penyelidikan dijalankan sebagaimana yang diarahkan olehnya dan kertas kerja disediakan.

(2) Apabila Jawatankuasa bercadang hendak membuat fatwa Mufti hendaklah memanggil suatu mesyuarat Jawatankuasa Fatwa bagi maksud membincangkan fatwa yang dicadangkan itu.

(3) Selepas fatwa disediakan oleh Jawatankuasa Fatwa, Mufti hendaklah, bagi pihak dan atas nama Jawatankuasa Fatwa, mengemukakan fatwa yang disediakan itu kepada Majlis.

(4) Majlis boleh, selepas menimbang teliti fatwa itu, membuat syor kepada Duli Yang Maha Mulia Sultan untuk mendapatkan perkenannya bagi penyiaran fatwa itu dalam Warta.

(5) Syor yang dibuat di bawah subseksyen (4) hendaklah disertakan dengan memorandum penjelasan dan ulasan daripada Majlis jika Majlis berpendapat penjelasan dan ulasan itu perlu.

(6) Apabila fatwa itu telah diperkenankan oleh Duli Yang Maha Mulia Sultan, Majlis hendaklah memaklumkan kepada Kerajaan Negeri tentang fatwa itu dan selepas itu hendaklah menyebabkan fatwa itu disiarkan dalam Warta.

(7) Sesuatu fatwa yang disiarkan dalam Warta hendaklah disertakan dengan pernyataan bahawa fatwa itu dibuat di bawah seksyen ini.

(8) Sesuatu fatwa hendaklah disiarkan dalam bahasa kebangsaan dalam tulisan rumi, tetapi teks fatwa itu dalam tulisan jawi boleh juga disiarkan.

[67] Enakmen Pentadbiran Hal Ehwal Agama Islam Negeri Terengganu (2001)

من هذا القانون المذكور نفهم بأن المفتي يجوز أن يصدر الفتوى من جهده أو بناء على طلب من أي جهة أو بأمر السلطان في المسائل التي لم يرد فيها حكم أو المسائل التي تسبب خلافات حول الشريعة. قبل إصدار الفتوى، يمكن للمفتي أن يطلب من لجنة الفتوى إجراء دراسة أو بحث وإعداد ورقة حول الأسئلة المطروحة.

بعد ذلك، يجب على المفتي تحديد موعد لعقد اجتماع عندما تخطط لجنة الفتوى إصدار فتوى لغرض مناقشة الفتوى المقترحة.[68]

وبعد إصدار الفتوى، يكون المفتي ممثلاً لجنة الفتوى مسؤول لإبلاغ المجلس بالفتوى. يحق للمجلس مراجعة الفتوى المقدمة قبل التوصية بها إلى السلطان أو الملك أو رئيس السلاطين للحصول على موافقة جلالته لأغراض النشر.[٦٩] وإن طلب المجلس إيضاحات وملاحظات، فيجب أن ترفع مذاكرة بإيضاحات وملاحظات المجلس مع اقتراح ما يتوافق مع النقطة (٤). بعد موافقة السلطان أو الملك أو رئيس السلاطين على الفتوى، يجب إخبار حكومة الولاية ونشر هذه الفتوى في الجريدة الرسمية. يجب على جميع الولايات نشر الفتاوى في الجريدة الرسمية باستخدام اللغة الوطنية سوءا كان بالخط الجاوي أو الخط الروماني أو كليهما. جميع قرارات الفتوى الصادرة عن لجنة الفتوى لا تعتبر فتاوى رسمية ما لم ينشر القرار في الجريدة.

هناك إجراء خاص يجب القيام به للحصول على الفتوى. هذه الإجراءات تعكس أهمية ودقة مؤسسة الإفتاء، التي تُعد مؤسسة دينية مسؤولة عن حل القضايا التي تسبب لبساً بين أفراد المجتمع المسلم. وفي ماليزيا مؤسسة الإفتاء هي سلطة دينية في كل الولايات حيث تلعب دوراً حيوياً في إصدار الفتاوى. ولجنة الفتوى هي إحدى الهيئات التي تتعاون مع المفتي في عملية إصدار الفتوى وتكون بمثابة مرجع للمجتمع في المسائل الشرعية.[٧٠] يملك المجلس الديني الإسلامي لكل ولاية، من خلال لجنة الفتوى، الحق في إصدار الفتاوى بعد مناقشتها في اجتماع يرأسه المفتي.

---

[68] Wan Zulkifli Wan Hassan, Nasruddin Yunos et al., "*Peranan Fatwa Sebagai Medium Penyebaran Maklumat dalam Menangani Permasalahan Agama Masyarakat Islam di Terengganu."* (Kuala Lumpur: International Research Management and Innovation Conference, Kuala Lumpur, 2014). p.32.

[69] Ghazali Abdul Rahman, "*Proses Penyediaan Fatwa di Malaysia: Peraturan dan Amalan*", (Muzakarah Pakar Garis Panduan dan Piawaian Pengeluaran Fatwa Peringkat Kebangsaan, Negeri Sembilan:Institut Pengurusan dan Penyelidikan Fatwa Sedunia(INFAD), 2012), p.4-5.

[70] Wan Zulkifli Wan Hassan, Nasruddin Yunos et al., "Maqasid Syariah Dalam Pembinaan Fatwa Berkaitan Amalan Rentas Agama dan Rentas Budaya Di Malaysia." *Jurnal al-Hikmah,* Bangi: Universiti Kebangsaan Malaysia, Vol. 8, No. 2, (2016). p.129.

ولكن كل رأي أو حكم يصدره المفتي لا يمكن اعتباره فتوى إلا بعد إجراءات معينة. وإذا نشرت الفتوى في الجريدة الرسمية، فحينئذ ستكون ملزمة لجميع المسلمين في تلك الولاية.[٧١] وفيما يلي صورة عن إجراءات إصدار الفتوى في مؤسسة الإفتاء الولاية: –

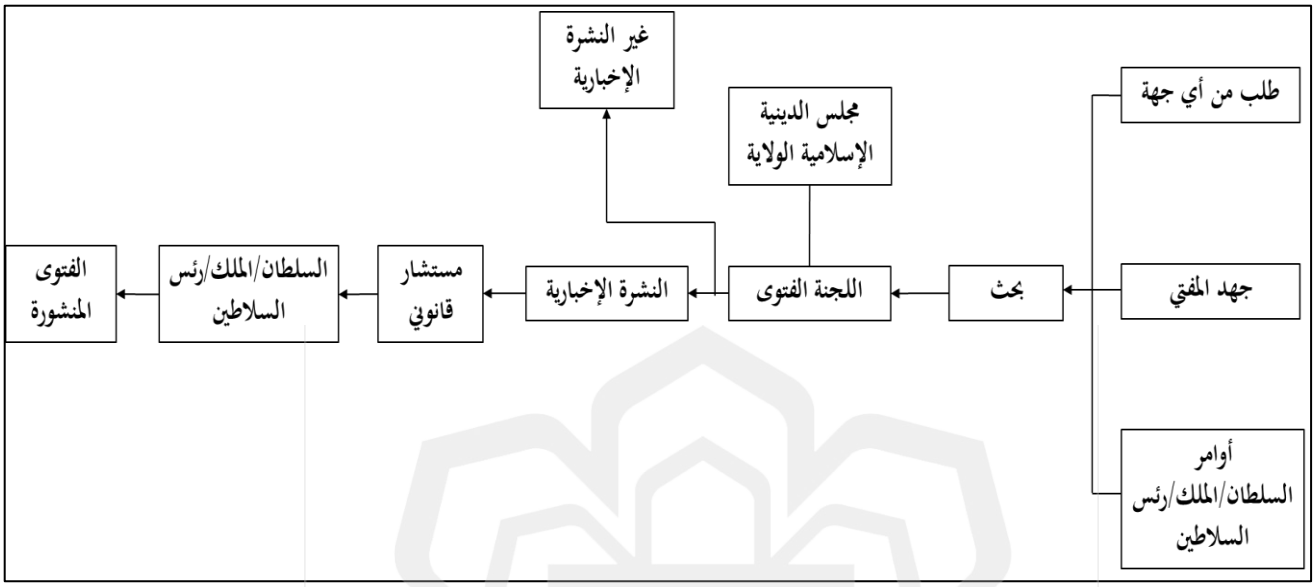

صورة ١. إجراءات إصدار الفتاوى مستوى لجنة الفتوى الولاية

المبحث الثالث: تعارض الفتاوى في ماليزيا

المطلب الأول: تعارض الفتاوى في ماليزيا

أولا ينبغي فهم معنى التعارض عند الفقهاء. عرَّف الإسنوى **التعارض** بالتعارض بين الأمرين: هو تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منها مقتضى صاحبه.[٧٢] هذا التعريف مختار عند الحفناوى في كتابه. وشرح التعريف هو قوله: "تقابل" جنس في التعريف يشمل كل تقابل، سواء كان بين دليلين أو غيرهما، كتقابل شخص مع شخص وثمن مع مبيع ونحو ذلك.[٧٣] ويُشترط في التعارض

[71] Mahmood Zuhdi Abd Majid,"Fatwa dan Isu Semasa: Masalah dan Cabaran di Malaysia.", *Jurnal Syariah*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 12, No. 2, (2004), p.90

[٧٢] الحفناوى، محمد ، **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**، (القاهرة: دار الوفاء، ط٤، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ٢٨.

[٧٣] المرجع نفسه.

الأصولي أن يكون بين دليلين شرعيين متساويين في القوة، بحيث لا يمكن الجمع بينهما ولا العمل بهما معًا.

عند الحديث عن التعارض لا بد من فهم **الترجيح** أيضا، إذ إن بينهما علاقة وثيقة. الترجيح، فهو تقديم المجتهد أحد الطريقين المتعارضين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر.[٧٤] وشرح التعريف هو قولهم: "تقديم" جنس في التعريف واختياره جنسا للتعريف دون غيره من التقوية والبيان ونحوهما؛ لأن التقديم فعل المجتهد وكذلك الترجيح فعله بخلاف التقوية ونحوها فهي فعل الشارع والمختار أن الترجيح فعل المجتهد.[٧٥]ويقصد بالترجيح تقديم أحد الدليلين المتعارضين على الآخر بناءً على مرجّح معتبر. ويُعد الترجيح من الوسائل الأساسية في حل التعارض بين الأدلة. وهناك وسائل أخرى اعتمدها الفقهاء لمعالجة التعارض، مثل الجمع والتوفيق، أو النسخ.

التعارض والترجيح في هذا السياق يرتبطان بالأدلة الشرعية، وكما هو معلوم فإن مصطلح "التعارض" يُستخدم ويُعرف عند الفقهاء في إطار مناقشة الأدلة. وعلى الرغم من أن التعارض الحقيقي في علم الأصول يقع بين الأدلة، إلا أن استخدام مصطلح "التعارض" في سياق الفتوى أيضًا يُعد سائغًا، إذ يُعد هذا المصطلح جامعًا يُستخدم لتصوير اختلاف الفتاوى وتباينها في بعض المسائل.

والمفهوم لتعارض الفتاوى هو حدوث الأقوال المتعارضة أو المختلفة من المفتين حول مسألة معينة. وهذا هو المفهوم المعتمد في هذا البحث. وكما أن هناك الترجيح لحل الأدلة المتعارضة، فإن هناك أيضا طريقة لحل الفتاوى المتعارضة يعني باختيار القول المعتمد أو المشهور أو الراجح بحسب ما يراه المجتهد الأعلم.

---

[٧٤] الحفناوى، محمد ، **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**،(القاهرة: دار الوفاء، ط٤، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ٢٢٨

[٧٥] المرجع نفسه.

إن تعارض الفتاوى يحدث غالبًا في القضايا الراهنة وفي مجالات متعددة. في الحقيقة، الفتاوى المتعارضة الصادرة بمن الولايات المختلفة في ماليزيا لا تعتبر تعارض. هذا لأن المسلم في ماليزيا ملزم باتباع الفتوى الصادرة عن ولايته فقط، ولا يُطلب منه الالتزام بالفتاوى الصادرة في ولايات أخرى. وفي هذه الحالة، يعتبر على أنه اختلاف في الفتاوى وليس التعارض.

أما تعارض الحقيقي في الفتاوى فيقع في حالتين رئيسيتين: –

أولا، عند صدور فتويين متعارضتين من الجهة الوطنية والجهة الولائية. إذ يُعدّ المسلم في ماليزيا كمواطن، هو ملزمًا بالفتوى الوطنية وكما أنه كمقيم في ولاية معيّنة وهو أيضا ملزم بالفتوى الصادرة عن ولايته.

ثانيا، إذا كان المسلم يعيش في ولايتين مختلفتين، كأن يعمل في ولاية برليس، في حين أن محل إقامته الدائم في ولاية بينانج، فحينئذ يُثار التساؤل حول أيٍّ من الفتويين يجب عليه اتباعها.

وبناءً على ذلك، فإن الفتاوى في هاتين الحالتين تُعدّ التعارض. ومع ذلك، يستخدم الباحث في هذا البحث مصطلح "تعارض الفتاوى" ليشمل كل اختلاف في الفتاوى، سواء كان بين المؤسسات الوطنية والولائية، أو بين الولايات نفسها، وذلك لتسهيل الفهم على طلاب العلم وقرّاء هذا البحث.

وهذا التعارض له عدة أشكال، منها **التعارض بين مؤسسات الإفتاء** و**التعارض في الفتاوى الخاصة**.[76] **التعارض بين مؤسسات الإفتاء** فمثلا التعارض بين فتاوى مؤسسة الإفتاء الوطني بفتوى مؤسسة الإفتاء بالولاية أو التعارض بين فتوى مؤسسة الإفتاء في الولاية وفتوى مؤسسة الإفتاء في ولاية أخرى. أما **التعارض في الفتاوى الخاصة** فمثلا التعارض بين فتوى مؤسسة الإفتاء والفتوى الخاصة أو التعارض بين فتاوى خاصة صادرة عن علماء مختلفين. ويحدث هذا التعارض، سواء في الماضي أو في الحاضر، وفي أماكن مختلفة. ومع ذلك، يركز هذا البحث على التعارض بين مؤسسات الإفتاء التي لها سلطة إصدار الفتاوى في ماليزيا.

[76] Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah,et al.“Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal”,*Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 10, No. 2, (July, 2013), p. 37

هناك العديد من الفتاوى المتعارضة في ماليزيا. ويمكن تلخيصها على النحو التالي[٧٧]:

١. تعيين القاضيات: قررت ولايتا كلنتان والولاية الفيدرالية، بالإضافة إلى مذاكرة لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا، جواز تعيين النساء قاضيات، باستثناء قضايا الحدود والقصاص. بينما أصدرت قدح وبينانج قرارًا بعدم جواز تعيين النساء كقاضيات.

٢. زكاة الراتب: قررت بينانج، سلانجور، ملاكا، الولاية الفيدرالية، نجري سمبيلان، كلنتان، وسراواك وجوب إخراج زكاة الراتب بشرط تحقق النصاب. أما فيراق، فقد اشترطت لوجوب الزكاة تحقق النصاب وإتمام الحول.

٣. استثمار شركة (ASB/ASN): أصدرت لجنة الفتوى الوطنية فتوى تجيز الاستثمار في (ASB/ASN). ومع ذلك، رفضت ولايتا باهنج وبينانج ذلك، مشيرتين إلى وجود الشبهة الحلال والحرام في استثمار شركة(ASB/ASN) . ومع ذلك، في عام ٢٠١٨ اتفقت جميع الولايات الماليزية على جواز الاستثمار في(ASB/ASN) .

٤. اليوغا: أصدرت كلنتان، باهنج، ملاكا، فيراق، سراواك، والولاية الفيدرالية فتوى تحرّم ممارسة اليوغا بشكل مطلق. بينما قررت سراواك جواز ممارستها إذا كانت مجرد تمرين جسدي دون نية دينية. أما باهنج وفيراق، فقد أجاز ممارستها بشروط.

٥. الدمى: أصدرت قدح فتوى تُحرّم نحت وصنع التماثيل إلا للأغراض التعليمية. بينما حرّمت بينانج ألعاب الدمى مثل باربي.(Barbie)

٦. قضية أولاد الزنا: اجتمع المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا عام ٢٠٠٣ وقرر عدم جواز نسب الطفل غير الشرعي للرجل المتسبب في ولادته، مما ينفي التوارث، المحرمية، والولاية بينهما. بينما قررت لجنة الشريعة في برليس عام ٢٠٠٨ جواز نسب الطفل المولود قبل ستة أشهر من الزواج لزوج أمه، ما لم ينكره.

[77] W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,*(Terengganu: Penerbit. Universiti Sultan Zainal Abidin,1st Edition, 2020), p.122-124.

هناك أيضا قضايا أخرى التي تتعارض فيها الفتوى مثل بوجو بوج، زكاة الفطرة عبر الرسائل النصية القصيرة(SMS) واستخدام اسم الله من قبل غير المسلمين وغير ذلك. سيركز الباحث على الفتاوى المختارة وتحليلها في الفصل الرابع.

كل ولاية في ماليزيا لديها مفتي ولجنة الفتوى الخاصة بها، مما قد يؤدي إلى اختلاف الفتاوى الصادرة بشأن القضية نفسها. وقال عثمان حاج إسحاق في كتابه[٧٨]: –

" فإذا الفتوى الرسمية الصادرة غير متناسقة، فإن سلطة الفتوى يمكن أن يتنازع عليها المجتمع المسلم، وتضعف سلطة الفتوى في حد ذاتها."

ومن الممكن أن تكون هناك فتاوى متعارضة لا تتبع المذهب الشافعي. إذا كانت الفتاوى الصادرة غير متناسقة، فقد يؤدي ذلك إلى نشوء نزاعات بين المجتمع ومؤسسة الإفتاء، مما يضعف سلطة الفتوى. وقد أشار المؤلف أيضًا إلى أن العلماء المسلمين يمثلون قدوة ومرجعًا لمعرفة الشريعة. لذلك، عندما يختلف العلماء في حكم معين، فإن هذا قد يدفع المسلمين إلى انتقاد موقف العلماء وتجاهل سلطة الفتاوى الصادرة.

يتفق الباحث مع عثمان حاج إسحاق بأن الفتاوى المتعارضة يمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخل المجتمع. ولكن لا يتفق الباحث مع القول بأن ذلك يُضعف سلطة الفتوى لأن في وقت معين نحتاج إلى الرأي أو الحكم من المذاهب الآخر لمحافظة المصلحة ولدرء المفسدة. هذا أمر شائع في الفقه ويُعد جائزًا في الأمور الاجتهادية. ومع ظهور قضايا حديثة، يصبح من الضروري في بعض الأحيان الرجوع إلى آراء من مذاهب أخرى. علاوة على ذلك، ورد في الدليل الإرشادي الخاص بإصدار الفتاوى أنه يجوز الأخذ برأي مذهب غير شافعي بناءً على تحقيق المصلحة. لذا، يجب على مؤسسة الإفتاء أن توضح المنهج والأدلة التي اعتمدتها في إصدار الفتاوى بالتفصيل لتجنب إرباك المجتمع. كما ينبغي على المجتمع أن يتحلى بالانفتاح وأن يسعى دائمًا لاكتساب العلم بحثًا عن الحقيقة.

وكما ورد أعلاه، فإن اختلاف الفتاوى حول قضية واحدة بين الولايات الماليزية له ما يبرره من أدلة وحجج معينة. ويعود هذا الاختلاف إلى عدة أسباب، منها اختلاف المنهج، أو

[78] Othman Ishak. *Fatwa Dalam Perundangan Islam*, (Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd, 1st edition), p.186.

اعتبار العرف المحلي، أو تحقيق المصلحة، وغير ذلك. وسيقوم الباحث في الفصل التالي بمناقشة موضوع المصلحة في الإفتاء وتحليل بعض الفتاوى المختارة.

المطلب الثاني: عوامل تعارض الفتاوى في ماليزيا

هناك العديد من العوامل لتعارض الفتوى في ماليزيا. بناء على دراسة الباحث هذه عوامل رئيسية[٧٩]:

أولا، القيد بالدستور والقانون. عموما مكانة الإسلام محدودة في دستور الدولة. على الرغم من أن الإسلام هو الدين الرسمي للفدرالية، إلا أن مكانة الإسلام محدودة لأن في ماليزيا هناك الديانات الأخرى أيضا. وذلك بناءً على القانون المنصوص عليه في المادة ٣ (١) من الدستور الفدرالية. التعارض يحدث عندما يكون هناك تقسيم للسلطة القضائية بين السلطة المركزية والولايات. فالقضايا الدينية التي تندرج ضمن اختصاص الولاية تجعل الإسلام حقًا حصريًا للولاية. ولذلك، لا يوجد إكراه يمكن أن تقوم به لجنة الفتوى الوطنية يعني المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (JFMK) على الولايات لتنفيذ الحكم المبين في إصدار الفتوى. ويؤكد هذا الأمر من خلال وجود نفس القانون تقريبا في تشريع الإدارة الدينية الإسلامية في الولايات الذي يبين عن أمور الدينية هو تحت سلطة الولاية. ولأن القضايا الدينية تقع ضمن اختصاص الولاية، فإن المفتي أو المجلس غير ملزم بالفتاوى الصادرة عن ولايات أخرى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعارض الفتاوى بين الولايات. على سبيل المثال، اختلاف الفتاوى حول موقف الشريعة من تعليم غريب في صحته من حيث العقيدة. فأصدرت لجنة الفتوى الولاية واحدة فتوى تُحرِّم نشر وتوزيع الكتب لهذا التعليم، بينما لم تصدر فتاوى مماثلة في بعض الولايات الأخرى. ويُعزى هذا إلى أن قضايا الشريعة تقع ضمن اختصاص الولاية، مما يؤدي إلى استقلالية كل ولاية في إصدار فتاواها، دون إلزام بتنفيذ ما يصدر عن المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية.

[79] Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah,et al. "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal", *Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 10, No. 2, (July, 2013), p. 41-44.

ثانيا، دور المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا محدود. الوظيفة التي تقع على المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية هي مناقشة وإصدار الفتاوى في الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي التي تكون الإرشاد بها من قبل **مجلس السلاطين** أو حكومة الولاية أو المجلس الديني الإسلامي الولاية بغرض تقديم النصيحة. المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية مسؤول أيضًا عن تقديم النصيحة **لمجلس السلاطين** أو حكومة الولاية أو المجلس الديني الإسلامي الولاية في المسائل المتعلقة بالتشريع أو الإدارة الإسلامية. وهذا يسبب أي تغيير في الفتوى دون موافقة أو إذن مجلس السلاطين من قبل لجنة الفتوى الولاية لا يجوز مطلقاً. ويجب رفع الفتوى الصادرة إلى لجنة الفتوى الولاية المختصة لتفعيلها في الولايات بنشرها في الجريدة الرسمية للولاية المختصة. والحقيقة أن قرارات الفتوى التي قررتها اللجنة لا يمكن نشرها كلها للعامة، بل إن بعض القرارات مخصصة فقط للجهات التي طلبت الفتوى أو جهات معنية فقط.[٨٠] فمثلا، فتوى عن حكم الاستثمار في (ASB) و(ASN) عند المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية.[٨١] ومع ذلك، لم تُعتمد هذه الفتوى على الفور من قبل جميع الولايات، بسبب اشتراط مصادقة لجنة الفتوى في كل ولاية على ما يصدر عن المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية.

ثالثا، عدم التوازن في عضوية لجنة الفتوى. إن اختلاف المهارات وعدد أعضاء لجنة الفتوى بين الولايات في ماليزيا يساهم أيضًا في تعارض الفتاوى. كما أن قلة الأكاديميين ضمن أعضاء لجنة الفتوى تؤدي إلى هذا التعارض. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح في تنظيم كل مؤسسة من مؤسسات الإفتاء على مستوى الولايات. فمثلا في إصدار الفتاوى المتعلقة بجراحة التجميل غير العلاجية مثل تجميل الأنف أو نحو ذلك حيث أفتت بعض الولايات بالتحريم لعدم وجود أعضاء أكاديميين متخصصين ضمن لجنة الفتوى، بينما أجازتها ولايات أخرى بناءً على رأي مختصين في الفقه الطبي المعاصر.

رابعا، اختلاف منهج الفتوى. وقد تختلف المنهجية للفتوى من ولاية إلى أخرى سينتج أحكام وفتاوى مختلفة. ويمكن أن يلاحظ هذا الاختلاف المنهجي في أحكام التشريع بين ولاية

---

[80] Zaini Nasohah,"Undang-undang Penguatkuasaan Fatwa di Malaysia.", *Jurnal Islamiyyat*, Bangi: Universiti Kebangsaan Malaysia, Vol. 27, No. 1, (2005), p. 31.

[81] JAKIM, "Pelaburan Dalam ASN, ASB Dan Seumpamanya", Portal Rasmi Fatwa Malaysia https://web.archive.org/web/20120119045224/http://www.e-fatwa.gov.my/fatwa-kebangsaan/pelaburan-dalam-asn-asb-dan-seumpamanya> (Accessed date 10 October 2024)

برليس والولايات الأخرى. فإن ولاية برليس هي الولاية التي لا تلتزام بالمذهب الشافعي. في المادة ٥٤ من قانون الإدارة الدينية الإسلامية لعام ٢٠٠٦، التي تنص على أن لجنة الفتوى يجب أن تسترشد بالقرآن والسنة في إصدار أي فتوى.[٨٢] بينما تستخدم السلطات في الولايات الأخرى المذهب الشافعي لإصدار فتاوى الولاية. وفي نفس المادة يتحدث أيضًا أنه إذا كانت الفتوى الصادرة عن المفتي تتعارض مع المصلحة العامة، فيجوز للمفتي أن يستخدم المذاهب الأخرى مثل المذهب الحنفي والمالكي والحنبلي. أما إذا كان لا يوجد أي من المذاهب الأربعة فيستطيع أن ينتقل إلى المصلحة العامة، فيجوز للمفتي أن يحل المسألة بناء على رأيه دون التقيد بأي مذهب. لذلك، ظهرت العديد من الخلافات حول الفتوى بين المؤسسات التي تصدر الفتاوى في ماليزيا.

خامسا، الخلفية الأكاديمية. خلفية أكاديمية للمفتي تساهم أيضا في تعارض الفتاوى. فإذا لم تكن خلفية المفتي الأكاديمية متخصصة بعمق في مجال الشريعة، فقد يؤثر ذلك سلبًا على مهاراته في البحث وإصدار الأحكام. في الواقع، غالبية المفتين يمتلكون خلفية أكاديمية مقتصرة على المرحلة الجامعية الأولى، دون التخصص العميق في المجال. بينما يتطلب إصدار الأحكام خبرة واسعة في مجالات مثل أصول الفقه وطرق الاستنباط، لتقديم الإجابات الدقيقة على الأسئلة المطروحة.

يرى الباحث ضرورة التأكيد على النقطة الرابعة المتعلقة بمناهج الفتوى، نظرًا لدورها الحاسم في تحديد وإصدار الفتاوى. فمن المعروف أنه قد تم وضع إرشادات لإصدار الفتاوى في ماليزيا ولكن مؤسسات الإفتاء في الولايات ما زالت تملك السلطة لتحديد المنهجية التي تعتمدها في إصدار الفتاوى. يعود ذلك إلى أن السلطة في الأمور الدينية والفتاوى تُمنح للولايات بشكل حصري. على سبيل المثال، تختلف ولاية برليس عن غيرها من الولايات في منهج إصدار الفتاوى، حيث ينص قانونها على الاستناد إلى القرآن والسنة فقط، دون التقيد بأي مذهب.

كما يبين الباحث في المبحث القديم عن الدليل الإرشادي، إذا كانت باتباع قول المعتمد في المذهب الشافعي ستتعارض مع المصلحة العامة، فيجوز للمفتي استخدام المذاهب

[82] Mohd Akram Dahaman, "Metode Fatwa Jawatankuasa Syariah Negeri Perlis: Kajian Berasaskan Fatwa-fatwa Tahun 1990-2000", (Master Thesis, University of Malaya, 2005), p.99-100

الأخرى مثل الحنفية والمالكية والحنابلة.[٨٣] أما إذا كان لا يوجد أي من المذاهب الأربعة ما يحقق المصلحة العامة، فيجوز للمفتي أن يحل المسألة بناء على رأيه دون التقيد بأي مذهب. فعند الباحث هذه النقطة هي أهم عوامل في تعارض الفتاوى لأن بخلاف مناهج في إصدار الفتوى سينتج الفتاوى المختلفة ويؤدي إلى تعارض الفتوى.

المطلب الثالث: آثار تعارض الفتوى

١. الارتباك في المجتمع[٨٤]

ظهور تعارض الفتوى بين الولايات في ماليزيا قد يسبب ارتباكًا في المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك ما يتعلق بفتوى زكاة موظفي صندوق الادخار(KWSP) . حيث ترى ولايات مثل جوهور وترنجانو وسيلانجور وجوب الزكاة مع اشتراط الحول، بينما لا تشترط سراواك ولجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الحول. هذا التعارض في الفتاوى يخلق حالة من عدم اليقين بين أفراد المجتمع، خاصة وأن المفتي يُعتبر مرجعًا أساسيًا للمجتمع في فهم الأحكام الشرعية.[٨٥]

٢. الضعف في هيئة الفتوى[٨٦]

يُنظر إلى سلطة الفتاوى على أنها ضعيفة عند حدوث تعارض بين الفتاوى الصادرة عن الولايات، ما يؤدي إلى تعرضها للانتقاد والطعن في مصداقية المفتي. كما شهدت ماليزيا بعض الحالات التي ألغت فيها المحاكم المدنية سلطة الفتوى، أو لم تُنفذ الفتاوى من قبل الحكومة. هذا الوضع قد يدفع المجتمع إلى الاعتقاد بأن اتباع الفتوى أمر اختياري، خاصة إذا لم يتم تطبيقها كقانون رسمي. ومع ذلك، يجب أن يُفهم أن الفتوى حكم شرعي دائم وملزم لجميع الأطراف، ولا يجوز التهاون في اتباعه. على سبيل المثال، قضية إنديرا غاندي في قضية التحول الديني

---

[83] JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017,p.8, http://e-smaf.islam.gov.my/esmaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf, (Accessed: 30 March 2024)

[84] Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah,et al. "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal",*Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 10, No. 2, (July, 2013), p. 45-46

[85] Abdul Monir Yaacob, "Perkembangan Institusi Mufti Di Malaysia", *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia: Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.6, (1998), p.137.

[86] Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah,et al. "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal",*Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 10, No. 2, (July, 2013), p. 45-46

(conversion) للأطفال القُصّر في حالات الطلاق، أصدرت بعض لجان الفتوى فتوى بجواز إسلام أحد الوالدين للطفل دون موافقة الطرف الآخر.[٨٧] بينما رفضت المحاكم المدنية هذا الرأي، وقررت أنه يجب الحصول على موافقة كلا الوالدين.[٨٨] وقد أثار هذا تضاربًا بين الرأي الفقهي الصادر عن لجان الفتوى والقرار القضائي المدني، مما أدى إلى تشكيك بعض أفراد المجتمع في قوة الفتوى ومكانتها القانونية.

٣. تنازع القوانين وتنفيذها[٨٩]

وسيكون كل مجتمع في كل ولاية ملزما باتباع الفتوى التي نشرت في الجريدة.[٩٠] لكن إذا حدث تعارض بين الفتاوى في الولايات المختلفة، فإن ذلك يؤدي إلى تضارب في التنفيذ والتشريع. على سبيل المثال، إذا أصدرت ولاية واحدة فتوى تُحرم أمرًا معينًا بينما تسمح ولاية أخرى به، يمكن للمجتمع التهرب من تنفيذ الفتوى بتحريم هذا الأمر عن طريق الانتقال إلى ولاية تجيزه. هذا يؤدي إلى اتباع "الرخص" في الفتاوى بشكل يضر بوحدة المجتمع. فمثلا في عام ٢٠١٣، أصدرت لجنة الفتوى في ولاية برليس فتوى تُجيز نَسَب الطفل غير الشرعي إلى والده البيولوجي إذا تم التثبت من النسب، سواء عن طريق الإقرار أو الفحص الطبي (DNA)، بشرط عدم وجود إنكار من الأب.[٩١] وقد استندت الفتوى إلى مصلحة الطفل ومنع الآثار السلبية الاجتماعية. بينما تخالف هذه الفتوى ما عليه العمل في الولايات الأخرى في ماليزيا، والتي تشترط مرور ستة أشهر على الزواج قبل إمكان نسب الطفل، وفقًا للمذهب الشافعي. هذا التعارض تسبب في تضارب التنفيذ القانوني بين الولايات؛ ففي برليس يمكن تسجيل الطفل باسم الأب، بينما يُمنع

---

[87] JAKIM, "Status Agama Anak Bawah Umur Selepas Salah Seorang Pasangan Memeluk Islam", e-Sumber Maklumat Fatwa,< http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/15587> (Accessed date 21 May 2025)

[88] Irwan Shafrizan Ismail,(2018) " Penukaran agama Islam tiga kanak-kanak terbatal", Berita Harian Online,< https://www.bharian.com.my/berita/kes/2018/01/381955/penukaran-agama-islam-tiga-kanak-kanak-terbatal >(Accessed date 21 May 2025)

[89] Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah,et al. "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal",*Jurnal Fiqh*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 10, No. 2, (July, 2013), p. 45-46

[90] Suwaid Tapah,"Perundangan dan Penguatkuasaan Fatwa dalam Fatwa di Malaysia.", (Kuala Lumpur: Jabatan Syariah dan Undang-undang, 2004), p. 39.

[91]Mohd Asri Bin Zainul Abidin,(2019) "Masalah Nasab Anak Kurang Daripada Enam Bulan Perkahwinan", Jabatan Mufti Negeri Perlis, < https://muftiperlis.gov.my/index.php/en/minda-mufti/150-masalah-nasab-anak-kurang-daripada-enam-bulan-perkahwinan >(Accessed date 21 May 2025)

ذلك في ولايات أخرى، مما يدفع البعض للانتقال إلى برليس أو استغلال الفتوى للحصول على الاعتراف بالنسب.

جميع هذه الآثار تحمل جوانب سلبية، وإذا لم يتم معالجة هذه المسألة، فقد تظهر تداعيات أكبر مثل الانقسام والتفرق بين المسلمين، وقد يؤدي ذلك إلى خلافات أو صراعات داخلية. لذلك، يجب على الحكومة ومؤسسات الإفتاء العمل على تنفيذ قوانين تُعطي الفتاوى سلطة أعلى، أو تجعلها على نفس مستوى الأحكام الأخرى في المحاكم، لتعزيز مكانة الفتوى في ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء دراسات حول فعالية تطبيق نظام دار الإفتاء أو تعزيز دور المفتي العام كحل لهذه المشكلة لرفاهية الشريعة في ماليزيا.

الفصل الثالث

مفهوم الفتوى والمصلحة وحجيتها وضوابطها في إصدار الفتاوى

في هذا الفصل سيتناول الباحث مفهوم الفتوى والمصلحة وحجيتها وضوابطها في إصدار الفتاوى. الفتوى لها دور مهم في تطور الأحكام الشرعية. المشكلة الجديدة في الأحكام تحتاج إلى الفتوى في تحليلها. وبما أن ضوابط المصلحة تمثل محورًا أساسياً في هذا السياق، فمن الضروري قبل الخوض فيها، تقديم فهم شامل لمفهوم الإفتاء.

المبحث الأول: تعريف الفتوى وأهميتها

المطلب الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاح

الفتوى **لغة** مشتق من اسم الفتى، وهو الشاب الحدث الذي شب وقوي، فكأنه يقوي ما أشكل بيانه فيشب ويصير فتيا قويا.[٩٢] وكما تطلق الفتوى على الترافع والتحاكم، يقال: تفاتوا إلى فلان، أي: تحاكموا إليه وترافعوا.[٩٣] والفتوى لغة اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى الإِفْتَاءِ، وَالْجَمْعُ :الْفَتَاوَى وَالْفَتَاوِي.[٩٤] والفتوى تعني الإجابة إلى السؤال المطروح. أما الفتوى **اصطلاحا** لها تعريفات عديدة. قال القرافي الفتوى تعني إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة.[٩٥] وعند الحطاب من

---

[٩٢] محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج١٥، ص١٤٨.

[٩٣] المرجع نفسه.

[٩٤] مجموعة من المؤلفين، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٠٤/١٤٢٧هـ)،ج٣٢، ص٢٠.

[٩٥] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المالكي، **الفروق**، (د.م: عالم الكتب، د.ت)، بأعلى الصفحة: كتاب «الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق» للقرافي)، بعده (مفصولا بفاصل): «إدرار الشروق على أنوار الفروق» وهو حاشية الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ) لتصحيح بعض الأحكام وتنقيح بعض المسائل، بعده (مفصولا بفاصل): «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، وفيها اختصر الفروق ولخصه وهذبه ووضح بعض معانيه، ج٤، ص٥٣.

المالكية هي الإخبار بحكم شرعي لا على وجه الإلزام.[٩٦] كما ورد في القاموس الفقهي، يحمل المؤلف بما يقول الدكتور عبد الكريم زيدان "والمعنى الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة وما تتضمنه من وجود مستفتٍ ومفتٍ وإفتاء وفتوى، ولكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي."[٩٧] والتعريف الأحدث الذي يأخذ الدكتور عطا الله من الشاطبي في بحثه أن الفتوى هي بيان حكم شرعي في مسألة وقعت تعم الأمة أو تخص فردا بعينة سؤل عنها بقصد تعبيد الناس الله تعالى بذلك لا على وجه الإلزام.[٩٨]

والتعريف الفتوى المختارة والمستخدمة في هذا البحث هو **بيان أو إخبار الأحكام الشرعية في مشكلة مستجدة يعرض بالسؤل عنها على المفتي بذلك لا على وجه الإلزام**. هذا التعريف مطابق بما عرف أهل اللغة كما مذكور إلا يخصص في السؤال عن الأحكام الشرعية فقط وليس في مجال آخر. وهذا التعريف أيضا يأخذ نقطة مهمة في كل معنى اصطلاحي مثل إخبار الحكم، مشاركة المفتي، وليس ملزما.

المطلب الثاني: تعريف الفتوى في ماليزيا

بين باحثي الفتوى في ماليزيا الفتوى عموما في ماليزيا هو رأي عن أي مسألة لم يتم حلها أو تثير نزاعًا فيما يتعلق بأحكام شرعية.[٩٩] والباحث يوافق بهذا التعريف لأن في المادة ٣٤ من قانون إدارة الشؤون الدينية الإسلامية ولايات الفيدرالية لعام ١٩٩٣عن طبيعة الفتوى. ويمكن الفهم هنا أن الفتوى في ماليزيا عند هذا القانون: –

---

[٩٦]أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (د.م: دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٤، ص٤٧٣-٤٧٤.

[٩٧] سعدي أبو جيب، **القاموس الفقهي**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ٢٠٠٣م)، ص٢٨١.

[٩٨] عطا الله السيد عطا الله محمد،"**المصلحة العامة وأثرها في تغير الفتوى**"، (المؤتمر العلمي الدولي الرابع بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، طنطا، ٢١ – ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩م)، ص٦١.

[99] W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,*(Terengganu: Penerbit. Universiti Sultan Zainal Abidin, 1st Edition, 2020), p35.

١. "يجب على المفتي، بناء على أمر رئيس السلاطين، ويجوز له، بإرادته أو بناء على طلب أي شخص من خلال رسالة موجهة إلى المفتي، إصدار فتوى ونشرها في الجريدة الرسمية أو الرأي في أي قضايا لم يتم حلها أو تثير نزاعات تتعلق بالشريعة الإسلامية أو تتعلق بها.

٢. لا يجوز اعتبار أي تصريح أدلى به المفتي بمثابة فتوى إلا إذا تم نشر البيان في الجريدة الرسمية وفقًا للنقطة (١).

٣. عند نشرها في الجريدة الرسمية، تصبح الفتوى ملزمة لكل مسلم مقيم في الولايات الفدرالية باعتبارها تعاليم دينه، وتكون الفتوى من واجبه الديني لطاعة الفتوى والالتزام بها ما لم تجيزه الشريعة الإسلامية في مسائل الممارسة، أو الاعتقاد، أو الرأي الشخصي.

٤. يجيب أن تعترف الفتوى من قبل جميع المحاكم في الولايات الفدرالية باعتبارها ذات حجية في جميع المسائل التي تناولها"[١٠٠].[١٠١]

في الواقع، تختلف الفتوى في ماليزيا عن مفهوم للفتوى كما تناوله الفقهاء. ففي ماليزيا، تركز الفتاوى بشكل أساسي على بيان الأحكام التي يقررها المفتي لكل ولاية من خلال لجنة الفتوى. ويتم إصدار الفتوى بناءً على القضايا التي يُعد إصدار الفتوى بشأنها ذا أهمية، أو بناءً على الأسئلة الواردة من أوامر رئيس السلاطين وجلالة السلطان أو بطلب منه، أو الطلبات

[100] (1) Mufti hendaklah, atas perintah Yang di-Pertuan Agong, dan bolehlah, atas kehendaknya sendiri atau atas permintaan mana- mana orang yang dibuat melalui surat yang ditujukan kepada Mufti, membuat dan menyiarkan dalam Warta suatu fatwa atau pendapat atas apa-apa persoalan yang belum diselesaikan atau yang menimbulkan pertikaian mengenai atau berhubungan dengan Hukum Syarak.
(2) Tiada pernyataan yang dibuat oleh Mufti boleh diambil sebagai fatwa melainkan jika dan sehingga pernyataan itu disiarkan dalam Warta menurut subseksyen (1).
(3) Apabila disiarkan dalam Warta, sesuatu fatwa hendaklah mengikat tiap-tiap orang Islam yang bermastautin di Wilayah- Wilayah Persekutuan sebagai ajaran agamanya dan hendaklah menjadi kewajipannya di sisi agama untuk mematuhi dan berpegang dengan fatwa itu melainkan jika dia dibenarkan oleh Hukum Syarak tidak mengikut fatwa itu dalam perkara-perkara amalan, kepercayaan, atau pendapat peribadi.
(4)Sesuatu fatwa hendaklah diiktiraf oleh semua Mahkamah dalam Wilayah-Wilayah Persekutuan sebagai autoritatif mengenai semua perkara yang dinyatakan di dalamnya.

[101] Akta Pentadbiran Undang-undang Islam (Wilayah-Wilayah Persekutuan, 1993).

المقدمة رسميًا من أي جهة إلى المفتي.[١٠٢] الفتاوى التي تصدر ونشرها في الجريدة الرسمية ستكون ملزمة لكل فرد داخل الولاية. وهذا كما تم بيانه في الفصل السابق.

ويمكن تلخيص ذلك بأن الفتاوى في ماليزيا تختلف عن المفهوم التقليدي للفتوى في الفقه الإسلامي. كلاهما يهدفان إلى شرح الأحكام الشرعية والإجابة عن الأسئلة المعاصرة، ولكن الفتاوى في ماليزيا تتميز بخصائص محددة. وخاصة الفتاوى المنشورة في الجريدة الرسمية، ولا تخضع سلطة الفتوى إلا للمفتين المعينين من قبل الحكومة أو الزعماء الدينيين وهي ملزمة.

المطلب الثالث: أهمية الفتوى

في عهد الخلفاء الأربعة لم تكن السلطة التشريعية مقتصرة على الخلفاء وحدهم، ولكن تم منح الثقة للعلماء من الصحابة. لقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرين لقومه يعني القرآن والسنة. ومع ذلك، ليس كل مسلم يستطيع أن يفهم معنى النصوص. فالمسلمون يحتاجون إلى أهل العلم القادرين على تقديم التفسيرات الصحيحة. هناك العديد من العوامل التي تسبب حدوث هذه القضية يعني عدم فهم النصوص لدى الناس.[١٠٣]

أولا: الناس لا يستطيع أن يفهموا النصوص إلا بشرح العلماء.

ثانيا: نصوص القرآن والسنة ليست منتشرة واسعة بين المجتمع المسلم. فالقرآن في مراحله الأولى كان محفوظًا في الصدور، ومكتوبًا لدى النبي صلى الله عليه وسلم وبعض الصحابة، بينما السنة لم تكن منظمة كما هي اليوم.

ثالثا: إن نصوص القرآن والسنة تناولت أحكام القضايا التي حدثت، ولا توضح الأشياء المفترضة.

وبناء على هذه العوامل الثلاثة يرى العلماء من الصحابة أنهم مسؤولون عن البيان والفتوى في الأمور التي لم يتضح نصها أو لم ينص عليها الكتاب والسنة. ولذلك يصدرون

---

[102] Mahmad Robbi, Ahmad Akram & Nasir, Naimah & Mohd Subri, Irwan, "Pendekatan Maslahah Dalam Pemfatwaan Di Malaysia: Kajian Terhadap Fatwa Terpilih The Maslahah",*Journal Pengurusan danPenyelidikan Fatwa*,Vol. 15, No. 1, (2019), p.4

[103]Abdul Monir Yaacob, "Perkembangan Institusi Mufti Di Malaysia", *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia:Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.6, (1998), p.114

فتاوى مبنية على الاجتهاد. وهذا يدل على أن العلماء هم ورثة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تبليغ الشريعة الإسلامية.

وفي ماليزيا، لا شك أن الحاجة إلى الفتوى قائمة بين المسلمين عامة والمجتمع الملايو خاصة.[١٠٤] وتزداد هذه الحاجة مع ظهور أمور جديدة تتطلب بيانًا شرعيًا، وهي ليست موجودة بعد في كتب الفقه بشكل واضح. وأحيانا بسبب غموض الأحكام، وهذا هو الجزء الأكبر وأيضا بسبب ظهور مشاكل تتعلق بالسياسة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مسائل شرعية تتطلب فتاوى لحلها.

ومن ناحية أخرى تم إنشاء هيئة الفتوى في ماليزيا لتنظيم عملية إصدار الفتاوى وحل الإشكالات الشرعية بطريقة منهجية.[١٠٥] وقد أدى إنشاء هذه الهيئة إلى اختلاف مفهوم الفتوى عن مفهومها التقليدي. فالفتوى ليست مفتوحة لأي شخص لإصدارها، بل تُمنح لجنة الفتوى وفق إجراءات محددة. يمكن تقسيم الفتاوى إلى ثلاثة أشكال يعني الفتوى المنشورة، الفتاوى غير المنشورة ورأي المفتي الشخصي. وتستمد سلطة الفتوى قوتها من الدستور الاتحادي، الذي يمنح السلطة الكاملة للحكومة يعني الملك أو السلطان أو رئيس السلاطين لتحقيق الفتاوى التي تمت مناقشتها على مستوى الولاية. وبالإضافة إلى دور الفتوى في إرشاد للمجتمع، تتمتع الفتاوى أيضًا بسلطة قانونية في المحاكم، وخاصة المحكمة الشرعية. تصبح الفتوى مرجعية رسمية للقضاة في تحديد الحكم في المحكمة.

في عصرنا الآن أصبح العالم أكثر ترابطًا بفعل التقدم في وسائل الاتصال والتنقل. إلا أن ذلك له آثار إيجابية وسلبية، منها تأثير الثقافات الأجنبية المخالفة للقيم الإسلامية. ومع تسابق الدول في مجالات التعليم والتكنولوجيا وتشمل أيضا قضايا جديدة مثل الاستنساخ، وزرع الأعضاء، واستخدام التكنولوجيا في العبادة. ويتغير الاقتصاد أيضًا مع التقدم التكنولوجي، مثل استخدام بطاقات الائتمان وتداول الأسهم. وأصبحت العلاقات بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية أكثر تعقيدًا، ما أثار تساؤلات قانونية واجتماعية جديدة. كل هذه التغيرات

[104] Othman Ishak. *Fatwa Dalam Perundangan Islam*, (Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd, 1st edition), p.89.

[105] W.M.Khairul Firdaus, *Pengurusan Fatwa di Malaysia,*(Terengganu:Penerbit.Universiti Sultan Zainal Abidin,1st Edition, 2020) p.175.

تتطلب حلاً مبنياً على مبادئ الشريعة الحكيمة.[١٠٦] وبذلك تتزايد أهمية واجبات وأدوار العلماء، وخاصة المفتين، في مواجهة تحديات الزمان الحديثة. فالإسلام دين كامل يناسب كل زمان ومكان، ويمكن أن يقدم حلولًا للقضايا المستجدة.

تتضح الآن أهمية الفتاوى في تطوير الشريعة الإسلامية مثل بيان الأحكام الشرعية بالتفصيل إلى الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. ثم لتحديد الأحكام التي لم تُذكر في كتب الفقه السابقة، أو بحل القضايا المعقدة التي لا يمكن تسويتها إلا من خلال الفتوى. وبالتالي، ليكون تدبير الأحكام الشرعية خصوصا ماليزي منظما. كما عرفنا هناك هيئة الفتوى الوطنية والمؤسسة الإفتاء في كل ولاية في ماليزيا. هذا هو النظام في ماليزيا لحماية فعالية الشريعة الإسلامية. وبجانب ذلك الفتوى مهمة في تقديم التوجيهات الإرشاديات المبنية على التعاليم الإسلامية من خلال الاجتهاد والاستنباط. هذا مهم في عصرنا الحديث لأن ظهور المشكلة الجديدة التي لا يوجد حكمها في القرآن والسنة سواء كانت في مجال المعاملات أو العبادات أو السياسة وغير ذلك.

المناقشة والبحث عن الفتوى واسعة جدا والفتوى نفسها قريب في حياة المسلمين. وتعتبر الفتوى واحد من الآليات الرئيسية في توضيح الشريعة الإسلامية لتجنب الارتباك بين المسلمين. في التاريخ، بدأ تطوير الفتاوى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. واستمر في النمو بسرعة حتى يومنا هذا، مما يعكس أهميتها في حياة المسلمين.

المبحث الثاني: تعريف المصلحة وأقسامها

المطلب الأول: تعريف المصلحة

المصلحة مشتق من كلمة صلح يعني الصلاح والمنفعة. وفي لسان العرب يقول "والمصلحة الصلاح، والمصلحة واحدة المصالح فكل ما كان فيه نفع سواء كان بالجلب والتحصيل كاستحصال الفوائد واللذائذ وبالدفع والاتقاء كاستبعاد المضار والآلام فهو جدير بأن يسمى

[106] Mohammad Saedon Awang Othman, "Etika Mufti: Tugas dan Peranan dalam Menghadapi Alaf Baru", *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia:Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.4, (1998), p.92.

مصلحة."[١٠٧] عموما تُعبّر المصلحة عن كل ما يجلب المنفعة أو الخير ويتجنب الضرر. في الفقه وأصول الفقه، تشير المصلحة إلى مبدأ أو أساس يُعتمد في وضع الأحكام بهدف تحقيق المنفعة يعني الخير للمجتمع وتجنب الضرر.

أما **اصطلاحا** عرفها الغزالي "جلب منفعة ودفع مضرة."[١٠٨] وقد عبّر الإمام الغزالي بأن المصلحة في تعريفها الكامل هي الحفاظ على مقصود الشرع. ومقصود الشرع تجاه الخلق خمسة هو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم. وفي الموافقات للشاطبي يقول "ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان، وتمام عيشه، ونيله ما تقتضيه أوصافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق حتى يكون منعم على الإطلاق."[١٠٩] وقال ابن عاشور في كتابه "ويظهر لي أن نعرفها بأنها وصف للفعل يحصل به الصلاح، أي النفع منه دائم أو غالب، للجمهور أو للآحاد."[١١٠] وعند البوطي المصلحة هي "المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب معين فيما بينها."[١١١]

هناك العديد من التعريفات من الفقهاء عن المصلحة. ومن خلال دراسة الباحث، فإن التعريف المقبول والمختار هو تعريف الإمام الغزالي والدكتور مصطفى البوطي. ويُعد هذا التعريف جامعًا لأنه يركز على تحقيق المنفعة للمكلَّف في كل الجوانب العقلانية، مثل الدين، والنفس، والعقل والنسب والمال. وهذا التعريف يتماشى مع حاجات الناس في الحياة، ولذلك فهو أولى بالتقديم على غيره في هذا البحث. وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الذي قدّمه الغزالي هو أيضًا مقبول عمومًا في السياق الماليزي.

---

[١٠٧] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص٥١٦.

[١٠٨] أبو حامد محمد بن أحمد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، (د.م: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص٣٤٤.

[١٠٩] أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي اللخمي، **الموافقات**، (المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص٤٤.

[١١٠] محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، (الأردن: دار النفائس، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ص٢٧٨.

[١١١] محمد سعيد رمضان البوطي، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: مؤسسة الرسالة، د.ط، ١٩٧٣م)، ص٢٣.

وعلى الرغم عن ذلك، في مجال الفتوى هناك الإفتاء بالمصلحة. والإفتاء بالمصلحة هذا كما يقول الدكتور عبد الله علي مصطفى الفقير في بحثه هو توضيح الحكم الشرعي في المسائل المستجدة التي لا يوجد لها دليل في الشرع، بما يتوافق مع روح التشريع ومقاصده.[١١٢] وقال أيضا بأن "والإفتاء بالمصلحة أوسع من المصلحة المرسلة والتي تكون حيث لا نص ولا إجماع ولا قياس، بل تشمل إعمال المصلحة في فهم النص والإجماع والقياس."[١١٣]هذا أمر رئيسي في هذا البحث. تتعدد أنواع الفتاوى، ومن بينها الفتاوى المبنية على المصلحة، وهي ذات أهمية خاصة في بيان الأحكام الشرعية التي لا يوجد عليها دليل صريح في النصوص، لا سيما في القضايا المستجدة والمسائل التي تقتضي مراعاة العرف أو العادة في سياق معين. لذلك بوجود الفتاوى هكذا، سيظل الدين الإسلامي ديناً عالميا حتى مع تغير الزمان.

في الواقع الماليزي، هناك الدليل الإرشادي معيار فئة المصلحة العامة. خصوصا في ولاية فيراق هناك"Garis Panduan Pengukuran Kategori Maslahah Ammah" إعداد مؤسسة الإفتاء ولاية فيراق.[١١٤] هذا الدليل الإرشادي لبيان المفهوم الحقيقي للمصلحة العامة وفئاتها، استنادًا إلى النقاشات في علم أصول الفقه. ولذلك، يهدف هذه الدليل الإرشادي إلى تعيين مصلحة العامة بالتفصيل عند اعتبارها قبل إصدار الفتوى. في هذا الدليل الإرشادي يختار تعريف المصلحة عند الغزالي وهي ما يجلب النفع ويدفع الضرر.[١١٥] وقد قُيدت المصلحة بلفظ "العامة" في النقطة ٢,٢ التي تحمل معنى ما يعود بالخير أو المنفعة على العامة. وفي الوقت نفسه، تغطي المصلحة العامة إما مواطن الدولة، الأشخاص الأحياء، المناخ أو الحكومة.[١١٦]كما ذكر أعلاه هناك المصلحة المرسلة والمصلحة العامة. ورغم اختلاف التعبير بينهما، فإنهما يقعان تحت موضوع واحد. ويُعد هذان النوعان جزءًا من أنواع المصلحة التي سيتناول الباحث أقسامها في المبحث التالي.

---

[١١٢] الفقير، عبد الله علي مصطفى، "مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة"، **الفتوى واستشراف المستقبل**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية (٢٠١٣م)، ج١، ص٢٤١.

[١١٣] المرجع نفسه

[114] Jabatan Mufti Negeri Perak,"Garis Panduan Pengukuran Kategori "Maslahah Ammah".n.d. https://mufti.perak.gov.my/images/garis_panduan/ammah.pdf, (Accessed Date: 30 June 2024)

[115] Ibid. p.1

[116] Ibid. p.1

المطلب الثاني: أقسام المصلحة

تعتبر المصلحة في الفقه الإسلامي إطاراً أساسياً يساعد العلماء في استنباط الأحكام الشرعية تتوافق مع مقاصد الشريعة. يساعد هذا التصنيف في تنظيم أنواع وأقسام المصلحة وفقاً لمدى ضرورتها وأثرها على الأفراد والمجتمع. وقد أكد العلماء مثل الإمام الغزالي والشاطبي على أهمية فهم هذه الأنواع لضمان أن تكون الأحكام الإسلامية ملائمة لحاجات الإنسان الأساسية وتحقق المصالح العام.

سيستعرض الباحث الأنواع المختلفة للمصلحة. قام العلماء بتقسيم المصلحة إلى عدة أقسام يعني أولا من حيث اعتبار الشارع وثانيا، من حيث قوة المصلحة. ثم ثالثا، من حيث العموم والخصوص.[١١٧] وأخيرا من حيث الثبات والتغير.

القسم الأول: المصلحة من حيث اعتبار الشارع

اتفق العلماء على أن المصلحة التي توجد شهادة من الشارع على اعتبارها هي مصلحة معتبرة، كما اتفقوا على أن المصلحة التي توجد شهادة من الشارع على عدم اعتبارها هي مصلحة غير معتبرة.[١١٨] والخلاف حول جواز الاحتجاج باستخدام المصلحة ينحصر في المصالح التي لا توجد لها شهادة من الشارع سواء باعتبارها أو عدم اعتبارها، والمعروفة أكثر باسم المصالح المرسلة أو الاستدلال بالمرسل أو الاستصلاح.[١١٩]والمصلحة تنقسم إلى:

- **ما شهد الشرع لاعتبارها (المصلحة المعتبرة)**

الغزالي يقول في المستصفى[١٢٠]بأن هي المصلحة التي شهد الشارع باعتبارها؛ كمصلحة الجهاد، ومصلحة قطع يد السارق، ومصلحة النظر إلى المخطوبة وغيرها. على سبيل المثال، في حماية

---

[١١٧] حسين حامد حسن، **نظريات المصالحة في الفقه الإسلامي**، (القاهرة: مكتبة المنابي، د.ط، ١٩٨١م)، ص٣٦.

[١١٨] محمود شمام، "انتزاع الملك للمصلحة العامة"، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، (جدة: منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، العدد ٤، المجلد ٢، ١٤٠٨هـ)، ص١٠٤١.

[١١٩] الغزالي، **المستصفى**، ص١٧٤.

[١٢٠] المرجع نفسه، ص٢٤٦-٢٤٨.

النفس هناك عقوبات مثل القصاص لحماية حياة الإنسان. قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة:١٧٩). تتحدث هذه الآية عن مبدأ القصاص وأهميته في حفظ النفس. وتُشير هذه الآية إلى أن مبدأ القصاص يساهم في حماية المجتمع من خلال الردع عن الجريمة، وحفظ النفس، ويشجع على تحقيق العدالة. والقصاص أيضا يمكن أن يساهم في منع السرقة من خلال تطبيق عقوبته، وذلك بهدف حفظ المال كما قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة: ٣٨). ومثال آخر تحريم الخمر من أجل الحفاظ على العقل. في سورة المائدة تتحدث عن تحريم الخمر. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة:٩٠). هذه الآية تدعو المؤمنين إلى الابتعاد عن الخمر لأنه من عمل الشيطان، ولتجنب هذه الأمور حفاظاً على العقل. وهذا النوع من المصلحة يجب التمسك به، ولا يمكن رده نظرًا لوجود الأدلة الواضحة في النصوص.

- **ما شهد الشرع لبطلانها (المصلحة الملغاة)**

والمصلحة الملغاة هي التي أبطلتها الشريعة صراحة في مصادرها الأصلية على الرغم من أنها تعود بالنفع على الجانب الإنساني. على سبيل المثال، فإن ممارسة الربا في المعاملات محرمة بشكل واضح في القرآن الكريم. قال الله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(البقرة: ٢٧٥) ". وهذه الآية تحرّم الربا بوضوح وتبيّن الفرق بينه وبين البيع، مؤكدة أن الربا يؤدي إلى الفساد والخلل في المجتمع، بينما البيع حلال ومشروع. لذلك إن أخذ الفائدة مصلحة للمقرض حيث يحصل على المزيد من المال، إلا أن الشريعة لم تعترف بهذه المصلحة وحرمت حدوثها.

وتقسيم الميراث بين الأبناء والبنات بالتساوي على أساس العدل. ورغم أن العدل يعتبر أمراً جيداً، إلا أنه مرفوض لأنه مخالف لقول الله تعالى الذي يدعو إلى القسمة على الفريضة. وضح نصيب كل من الذكور والإناث في القرآن. والآية هي:﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ۚ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۚ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١١). هذه الآية تحدد كيفية توزيع الميراث بين الذكر والأنثى، حيث يُعطى للذكر مثل حظ الأنثيين، مع توزيع حصص أخرى بحسب القرابة والعدد. تقسيم الميراث بين الأبناء والبنات بالتساوي على أساس العدل مرفوض لأنه يتعارض مع النص.

والمثال الأخير هو فتوى الإمام يحي بن يحي الليثي التي قدمها إلى الملك عبد الرحمن بن الحكم الأموي. وتقضي بصيام شهرين متتابعين بدلاً من عتق رقبة. هذا تعد مثالاً على المصلحة التي ترفض لأنها تتعارض مع دليل شرعي واضح. في هذه الحالة، كانت المصلحة المرجوة هي تسهيل الكفارة على الملك حتى لا يضطر إلى عتق رقبة، ولكن يكتفي بالصيام. ومع ذلك، فإن هذا الرأي يتعارض مع ما جاء في السنة النبوية التي حددت ترتيباً معيناً للكفارة، حيث يجب أولاً عتق الرقبة قبل الانتقال إلى الصيام. حديث ١٨٣٤ في صحيح البخاري يقول: –

«حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: (مَا لَكَ). قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا). قَالَ: لَا. قَالَ: (فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ). قَالَ: لَا. فَقَالَ: (فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا). قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم. فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ، قَالَ: (أَيْنَ السَّائِلُ). فَقَالَ: أَنَا. قَالَ: (خُذْ هَذا فَتَصَدَّقْ بِهِ). فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ، أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي. فَضَحِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ: (أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ).»[١٢١]

---

[١٢١] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (دمشق: دار ابن كثير، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكفر، ج٢، ص٦٨٤.

تُعد هذه الفتوى من المصلحة الملغاة لأنها لم تتبع ترتيب الكفارة الذي جاء في السنة النبوية، مما أدى إلى رفض هذه الفتوى. وتذكرنا هذه الواقعة بأن المصلحة لا يمكن أن تتجاوز النص الشرعي الواضح، خاصةً في الأمور التي حددتها الشريعة بوضوح.

يقول الشاطبي[١٢٢] والغزالي[١٢٣] ببطلانها. وبطلان هذه الفتيا من جهة أن هذا العالم لم يبين للملك أن كفارة الجماع في رمضان لها ثلاث مراتب؛ عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينًا، كما في النص.[١٢٤] بل فرض عليه نوعًا واحدًا من الكفارة، وهو صيام شهرين متتابعين، وذلك لزجر الملك. وهذه المصلحة غير صحيحة لأنها تخالف النصوص الشرعية التي تذكر الخيارات المختلفة للكفارة. بالإضافة إلى أن المصلحة التي رآها العالم في صيام الملك شهرين أقل أهمية من مصلحة أخرى، وهي عتق الرقبة، لأن عتق الرقبة يعود نفعه على الجميع، بينما صيام شهرين يقتصر نفعه على الملك فقط. لهذا، قدم النبي صلى الله عليه وسلم عتق الرقبة على صيام الشهرين.

- **ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين (المصلحة المرسلة)**

النوع الثالث هو المصلحة المرسلة والتي لم يرد عليها نص صريح في مصادر الشريعة الأصلية لم اعتبارها ولم إلغائها.[١٢٥] ولكنها محققة لمقصود الشارع وتنفيذه يعود بالنفع على الإنسان ويبعد عنه الضرر. المثال هو جمع القرآن في زمن الصحابة فهذا أمر لم يرد فيه نص صريح يقره أو

---

[١٢٢] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، **الاعتصام**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، (السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص٦١٠.

[١٢٣] الغزالي، **المستصفى**، ص١٧٤.

[١٢٤] مرضي بن مشوح العنزي، "المصلحة في الفقه الإسلامي"، Alukah.net، <https://www.alukah.net/sharia/0/118623/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/#_ftn13> تاريخ التصفح: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤.

[١٢٥] الغزالي، المصدر نفسه، ص١٧٤.

يرفضه لكنه يحقق مقصود الشريعة. هذا لأن جمع القرآن يحفظ الشريعة، وهو مقصد أساسي في الإسلام.[١٢٦]

الرأي الأول الذي ذهب إليه الجمهور هو أنه لا يجب الالتزام بالمصلحة المرسلة مطلقا. والرأي الثاني يقول بوجوب الالتزام بالمصلحة المرسلة مطلقا كما نسبه المالك والشافعي في رأيه القديم وأبي حنيفة. أما الرأي الثالث للشافعي يمكن التمسك بالمصلحة المرسلة إذا كانت متوافقة مع الأدلة الشرعية سواء كان الدليل بصيغة الكل أو التفصيل.[١٢٧] وعلى الرغم من أن مذهب المالكي يقبل المصلحة المرسلة كحجة في الشريعة، فإن في الحقيقة جميع المذاهب تعتبر المصلحة المرسلة ولكن يستخدمون المصطلح الآخر وهو "المناسبة".[١٢٨]. والعلماء في جميع المذاهب يقبلون مفهوم المناسبة مطلقًا، وهذه هي مصلحة المرسلة.[١٢٩]

وشروط العمل بالمصالح المرسلة عن لمالكية والحنابلة هو[١٣٠]:

أولا أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا تعارض نصاً أو دليلاً من أدلته القطعية، بل تكون متفقة مع المصالح التي قصد الشارع إلى تحصيلها، وبأن تكون من جنسها، وليس غريبة عنها، وإن لم يشهد لها دليل خاص بها، مثل المناسبات الغريبة التي ذكرت في مبدأ الكلام وفي بحث القياس.

ثانيا، أن تكون معقولة في ذاتها، جرت على الأوصاف المناسبة المعقولة التي يتقبلها العاقل، بحيث يكون من المؤكد أن ترتب المصلحة على الحكم، وليس مظنونا ولا متوهماً، أي أن يتحقق من تشريع الحكم جلب نفع أو دفع ضرر.

---

[١٢٦] عبدالعزيز عبدالله بن عبد العزيز العمار، **المصالح المرسلة وأثرها في المعاملات**، (المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص١٠٩.

[١٢٧] أبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج١، ص٣٨٣٤-٣٨٣٥.

[128]Lokmanul Hakim Bin Hussain," Analisis Syariah Terhadap Penggunaan Konsep_Maslahah Ammah dalam Produk Kewangan Islam".*Jurnal Muamalat,* Putrajaya:JAKIM, Vol. 10, No. 7, (2017), p. 128-129

[١٢٩] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (د.م: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج٧، ص٢٧٥.

[١٣٠] وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٧٩٩-٨٠٠.

ثالثا، أن تكون المصلحة التي يوضع الحكم بسببها عامة للناس، وليست المصلحة فردية أو طائفة معينة؛ لأن أحكام الشريعة موضوعة لتطبق على الناس جميعاً.

الباحث يقبل بهذه الشروط كما ذكر الزحيلي ولكن بناءً على بحث وقراءة الباحث، يمكن أن يضاف شرط آخر يتناسب مع العصر الحاضر مثل: –

- المصلحة لا تخالف النص الذي هو قطعي أو ظني بما في ذلك الإجماع والقياس.
- المصلحة لا تتعلق بأمور العبادات، لأنها أشياء لا تتغير.

القسم الثاني: المصلحة من حيث قواتها في ذاتها

في هذا التقسيم هناك ثلاثة أنواع:

- **المصلحة الضرورية**

هذه المصلحة لحفظ الاحتياجات الأساسية في حياة الإنسان، وخاصة الحفاظ على الدين والنفس والمال والعقل والنسب. هذا كما يقول الغزالي "وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح".[١٣١] والمصلحة الضرورية في العبادة هو الإيمان بالله سبحانه وتعالى، والشهادتين، وإقامة الصلاة، وصيام شهر رمضان، والحج إلى بيت الله. جميع هذه النقاط تتعلق بحفظ الدين. وأما جانب العرف هو المأكل والملبس والمسكن في حفظ النفس والعقل. بينما في جانب المعاملات، تشمل مثلًا مجلس الزواج وعقود البيع حفاظًا على النسل والمال.[١٣٢]

- **المصلحة الحاجية**

هذه المصلحة لحفظ مصالح الإنسان في الاحتياجات الثانوية. كما قال الشاطبي: "وأما الحاجيات، فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين– على الجملة– الحرج والمشقة،

---

[١٣١] الغزالي، **المستصفى**، ص١٧٤.

[١٣٢] عدنان محمد جمعة، **رفع الحراج في الشريعة الإسلامية**، (دمشق: دار العلوم الإنسانية، ط٣، ١٩٩٣م)، ص ١٤.

ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة".[١٣٣] وعند ابن عاشور المصلحة التي تحتاجها الأمة لتحقيق منافعها وتنظيم شؤونها بشكل جيد، بحيث لو لم تُراعَ، لكانت أمورها مضطربة، لكنها لا تصل إلى مستوى المصلحة الضرورية. [١٣٤] ويمكن القول المصلحة الحجية غالبا ما تحدث في كثير من الأمور مثل العبادة والمعاملات. على سبيل المثال، هناك الرخصة للمرضى والمسافرين في الصوم. وفي المعاملات مثل البيع والشراء، تتعلق المصلحة الحجية مثل بيع السلم ونحوه.

- **المصلحة التحسينية**

هذه المصلحة لحفظ الراحة والانسجام في الحياة. والمصلحة التحسينية هي التي تكون من قبيل التحسين والتزيين والتيسير لحياة الناس ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات.[١٣٥] فمثلا ستر العورة، والتقرب بنوافل العبادات، وآداب الطعام والشراب، وتعيين الشهود وغير ذلك. يرتّب العلماء أن المصلحة الضرورية مقدمة على المصلحة الحاجية. هذا لأن إذا لم تتحقق المصلحة الضرورية، حياة الإنسان ستكون ناقصة في الدنيا والآخرة. أما إهمال المصلحة الحاجية لا تضر حياة الإنسان، بل يؤدي فقط إلى المشقات والصعوبات.

ولذلك فإن المصلحة الضرورية هي أولى. وتطبق هذه القاعدة أيضا على المصلحة الحاجية على المصلحة التحسينية. وتقديم المصلحة الحاجية على المصلحة التحسينية لأن بغياب المصلحة الحاجية سينتج الصعوبة إلى الحياة. أما بعدم المصلحة التحسينية ستخفف كمال الحياة ورفاهيتها فقط.[١٣٦]

من الجدير بالذكر أن المصلحة الضرورية هي في أعلى مستوى من حيث قواتها. ثم المصلحة الحاجية وتليها المصلحة التحسينية. والترتيب في المصلحة الضرورية هو حفظ الدين أولا ثم حفظ الحياة ثم حفظ العقل ثم حفظ النسب وأخيرا حفظ المال.

---

[١٣٣] الشاطبي، **الموافقات**، ج٢، ص٢١.

[١٣٤] ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٣٠٦.

[١٣٥] الغزالي، **المستصفى**، ص١٧٥.

[136] Mohamad Zaidi Abdul Rahman, "Aplikasi Maqasid al-Shari'ah dalam Pentadbiran Negara: Satu Tinjauan Sejarah Islam," *Jurnal Fiqh*, Vol. 12, No. 1, (2015), p. 30.

القسم الثالث: المصلحة من حيث الشمول

تنقسم المصلحة في هذا القسم إلى:

- **المصلحة العامة**

المصلحة العامة هي المصلحة التي تتضمن إفادة عامة الناس. في كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور يقول "مصلحة عامة وهي ما فيه صلاح عموم الأمة أو الجمهور، ولا التفات منه إلى أحوال الأفراد إلا من حيث إنهم أجزاء من مجموع الأمة، مثل حفظ المتمولات من الإحراق والإغراق، فإن في بقاء تلك المتمولات منافع ومصالح هي بحيث يستطيع كل من يتمكن من الانتفاع بها نوالها بالوجوه المعروفة شرعاً. فإحراقها وإغراقها يفيت ما بها من المصالح عن الجمهور."[١٣٧] والمثال الآخر هو حفظ الدين وحفظ القرآن وغير ذلك. وإذا نظرنا إلى المصلحة من وجهة نظر الحكم الأصلي، فإن الأحكام التي وضعها الشرع يجب الحفاظ عليها وممارستها على النحو الذي قررته النصوص. وفي بعض الحالات، يمكن أخذ المصلحة العامة لاستثناء الأحكام.

- **المصلحة الأغلبية**

المصلحة الأغلبية هي المصلحة التي تخص جماعة معينة من الأمة دون يشمل جميع أفرادها مثل المصالح الخاصة بمنطقة معينة أو بفئة محددة.[١٣٨] فمثلا التجار المسلمين في البلاد غير الإسلامية وتأمين تجارتهم، أو اللجوء إلى القضاء غير الشرعي في الدول التي لا يتوفر فيها قضاء شرعي. ويوجد أيضا مثال آخر مثل تضمين الصناع، فالتضمين مصلحة العامة أرباب السلع، وليسوا هم كل الأمة، ولا كافة الخلق.[١٣٩]

---

[١٣٧] ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٠٢.

[١٣٨] مرضي بن مشوح العنزي، "المصلحة في الفقه الإسلامي"، Alukah.net، <https://www.alukah.net/sharia/0/118623/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/#_ftn13> تاريخ التصفح: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤.

[١٣٩] حسين حامد حسن، **نظريات المصالحة في الفقه الإسلامي**، (القاهرة: مكتبة المنابي، د.ط، ١٩٨١م)، ص٣٦.

- **المصلحة الخاصة**

المصلحة الخاصة هي المصلحة التي تشمل شخصًا أو مجموعة معينة. في كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور يقول "مصلحة خاصة وهي ما فيه نفع الأحاد باعتبار صدور الأفعال من أحادهم ليحصل بإصلاحهم صلاح المجتمع المركب منهم. فالالتفات فيه ابتداء إلى الأفراد، وأما العموم فحاصل تبعاً."[١٤٠] فمثلا، مصلحة فسخ بيع فيه غش لشخص، أو مصلحة تطليق امرأة من زوجها بسبب الضرر الواقع عليها. وكذلك حفظ المال من الإسراف يكون من خلال الحجر على السفيه خلال فترة سفهه، وهذا يعود بالنفع على صاحب المال، ليجده عند بلوغه الرشد أو ليستفيد منه ورثته من بعده، ولم يوجد فيه منفعة عامة للجمهور.[١٤١]

القسم الرابع: المصلحة من حيث الثبات والتغير

تنقسم المصلحة في هذا القسم إلى:

- **المصلحة المتغيرة**

هي المصلحة المرونة، تتغير بتغير الوضع والزمان. يرتبط ارتباطًا وثيقًا بشؤون المجتمع الواقع. [١٤٢]

- **المصلحة الثابتة**

هي مصلحة جامدة لا تتغير إلى الأبد. وتتعلق بالعبادة كالصلاة والصيام والحج ونحو ذلك. [١٤٣]

القسم الخامس: المصلحة من حيث تعلقها بعموم الأمة أو جماعتها أو أفرادها

تنقسم المصلحة في هذا القسم إلى:

---

[١٤٠] ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٠٢.

[١٤١] المرجع نفسه، ص٢٠٢.

[142] Mohd.Khir Johari bin Abas," *Penggunaan Konsep Maslahah Dalam Kalangan Ulama Kontemporari Suatu Tinjauan."* (Perak:Politeknik Sultan Azlan Shah, n.d)., p.5.

[143] Ibid.

- **المصلحة الكلية**

المصلحة التي ما كان عائداً على عموم الأمة عوداً متماثلاً، وما كان عائداً على جماعة عظيمة من الأمة أو قطر.[١٤٤] فمثلا حماية البلاد من غزو الأعداء، والمحافظة على وحدة الأمة، وحماية أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من التزوير.

- **المصلحة الجزئية**

ما عدا المصلحة الكلية. [١٤٥] معناها مصلحة لا تعود إلا على الأفراد أو جزء صغير من المجتمع. على سبيل المثال، أحكام الشريعة الإسلامية بشأن، والرهن العقاري، وممارسة الطب، وممارسة الرياضة وما إلى ذلك.

المبحث الثالث: حجية المصلحة عند العلماء وضوابطها في إصدار الفتاوى

المطلب الأول: حجية المصلحة عند العلماء

المناقشة حول حجية المصلحة سواء بقبولها أو برفضها للتشريع، بين العلماء المتأخرين لا تختلف كثيرًا عن النقاش بين العلماء السابقين. فمنهم من يقبلها كمصدر مستقل للتشريع، ومنهم من يرفضها. وهناك من يقبلها بشروط متعددة، في حين يقبلها آخرون دون أي شروط. الإمام الشافعي ومذهبه رفض الأخذ بالمصلحة في التشريع، لكن المحققين في مذهبه أوضحوا أن الشافعي لا ينكر اعتبار المصلحة. وإنما يعترض على التوسع فيها أو الإفراط في استخدامها وكذلك على اتباع الأهواء تحت غطاء المصلحة. كما أكدوا أنه لا مجال للخلاف اعتبار المصلحة الصحيحة. ذهب الشافعي ومعظم أتباع أبي حنيفة رضي الله عنهما إلى الأخذ بالاستدلال، على الرغم من أنه لا يعتمد على حكم متفق عليه في أصله. ومع ذلك، لم يجيزوا التوسع والبعد والإفراط في استخدامه، بل أقروا بجواز تحديد الأحكام بمصالح تُعد قريبة من المصالح المعتبرة التي

---

[١٤٤] ابن عاشور، محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، التحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط.، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ص٢٥٣.

[١٤٥] المرجع نفسه.

يقبلها الإجماع، أو المستندة إلى أحكام ثابتة وأصول مستقرة في الشريعة.[١٤٦] وقال الزركشي "فإن العلماء في جميع المذاهب يكتفون بمطلق المناسبة، ولا معنى للمصلحة المرسلة إلا ذلك".[١٤٧] تتضمن كتب المذاهب الفقهية العديد من الفروع التي اعتمد فيها علماء المذاهب على تحقيق المصلحة في إصدار فتاواهم. هذا تدل إلى وحسن استقبال العلماء عن حجية المصلحة.

ولكن في هذا العصر العلماء مثل القرضاوي يرفض منهج الغزالي في استخدام المصلحة، معتبراً أن هذا المنهج يضيق مجال الاجتهاد بالمصالح المرسلة. وفضل القرضاوي استخدام المصلحة في حالة عدم وجود دليل جزئي قطعي في مسألة معينة.[١٤٨] وهذا ما يحدث في ماليزيا الآن. فإذا تبين ذلك فلا شك في صحة الاعتماد على المصلحة وأخذها في الشرع. وذلك لأن المصلحة تُعد الوسيلة الأخصب لتحديد الأحكام في الأمور التي لا نص فيها، إذ تتيح للفقهاء المجال لإدارة شؤون الناس في مواجهة المشاكل والتحديات عندما تكون الحلول غير واضحة.

المطلب الثاني: الفتوى بالمصلحة في الشريعة الإسلامية

في هذه النقطة يركز الباحث على مجال الإفتاء. اختلف العلماء في هذه القضية وهناك قولان يعني المجيزون والمانعون. **المجيزون** هم جمهور العلماء من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة الذين يقولون بجواز الاحتجاج بالمصلحة.[١٤٩] والأدلة على جوازه هو من القرآن والسنة وإجماع الصحابة.

الدليل من القرآن قال الله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ مَا ظَنَنتُمۡ أَن يَخۡرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ

---

[١٤٦] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، **البرهان**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص١٦١.

[١٤٧] الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٧، ص٢٧٥

[148] Mohd.Khir Johari bin Abas," *Penggunaan Konsep Maslahah Dalam Kalangan Ulama Kontemporari Suatu Tinjauan*." p.2.

[١٤٩] عبد الله علي مصطفى الفقير، "مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة"، **الفتوى واستشراف المستقبل**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية (٢٠١٣م)، ج١، ص٢٤٢.

يَحۡتَسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعۡبَ يُخۡرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيۡدِيهِمۡ وَأَيۡدِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ (الحشر:٢).

في كلمة " فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ" تدل على مشروعية الفتوى بالمصلحة. هذا كما قال الغزالي يعني فالله تبارك وتعالى أمرنا بالاعتبار وهو المجاوزة، والاستدلال بكون الشيء مصلحة على كونه مشروعا يدخل في عموم النص.[١٥٠]

الدليل من السنة:«حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ، مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ».[١٥١]

وجه الدلالة هو اجتهاد الرأي مشعر باتباع قضية النظر في المصلحة، ولم يكلفه الشارع ملاحظة النصوص معه.[١٥٢]

الدليل من إجماع الصحابة: في بعض الأمور مثل جمع القرآن في المصحف، إنشاء عمر رضي الله عنه للدواوين وتوسيع مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم. المصلحة هي أساس على كل ذلك ولم يوجد أحد من الصحابة يرفض بها فصار إجماعًا.

---

[١٥٠] الغزالي، **المستصفى**، ص٢٩٣.

[١٥١] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، **سنن أبي داود**، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء ج٣، ص٣٠٣.

[١٥٢] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المنخول من تعليقات الأصول**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص ٣٥٨.

أما **المانعون** مثل الباقلاني وابن الحاجب والآمدي.[١٥٣] وهم يرفضوا الفتوى بالمصلحة بحجج التالية:

أولا العمل بالمصلحة يعد اتباعًا للهوى وقولًا بلا دليل. هذا لأن المصالح إما أن يكون الشرع قد نص على اعتبارها أو إلغائها. أما ما لم يرد بشأنه نص شرعي، فإنه يظل محتملًا بين القبول والرفض دون مرجح، والعمل بدون مرجح يعتبر باطلًا.

والثاني العمل بالمصلحة قد يؤدي إلى تبديل الأحكام مع تغير الأشخاص، واختلاف الأوقات والبقاع بسبب تغير المصالح. وهذا قد يؤدي إلى تغيير الشريعة بالكامل واستحداث شرع جديد لم يأتِ به الله. **والأخير** المصلحة التي لا يوجد أصل من الأصول الشرعية يشهد باعتبارها، ولا دليل واضح يدل على قبولها وتطبيقها، تعد دليلاً على عدم الاعتماد عليها.

أما **الراجح** هو المجيزون يعني رأي الجمهور. هذا بناء على قوة أدلتهم. والسبب التالي هو العمل بالمصلحة يعرض مرونة الشريعة الإسلامية في مواكبة المستجدات العصرية وبيان أحكامها. فالواضح الآن حجج المانعين ليس صحيح. سبب المنع لدى المانعين هو الخشية من إصدار الفتاوى بناءً على الهوى الذي يؤدي إلى تغيير الشرع. ومع ذلك، لا يعد هذا الخوف مبررًا لمنع العمل بالمصلحة بشكل مطلق لأنه يتعارض مع طبيعة التشريع الإسلامي الذي يناسب كل زمان ومكان. لذلك فإن قول المجيزين للعمل بالمصلحة هو الراجح ويمكن لاعتبارها في الإفتاء.

المطلب الثالث: مجالات الفتوى بالمصلحة

من أجل ضوابط رأى الباحث أنه لا اختلاف مع ما تقدم وإنما ما يجب مراعاته إلى جانب الضوابط هو مجال الفتوى المراد إصدارها. والمجال الذي لا يجوز إصدار الفتوى باعتبار المصلحة **هو العقيدة، والعبادة والمقدرات.** [١٥٤]

---

[١٥٣] الفقير، "**مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة**"، ج١، ص٢٤٣.

[١٥٤] المرجع نفسه، ص٢٤٥-٢٤٧.

العقيدة: العقيدة هي القضايا الثابتة بالوحي والعقل والفطرة، كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر. وهي أساس الحياة الإنسانية وأمنها وسعادتها ولا تستقيم إلا بترسيخها في الذهن مقرونة بالأعمال الصالحة وتنظيم علاقات المسلمين. ولن يتغير اعتقادنا بتغير الزمان والمكان. لذلك التغير في الأصول مثل العقيدة على أساس المصلحة ممنوع.

العبادة: العبادات التي لا يعقل معناها ولا تدرك مصلحتها. في العبادة هناك الصلاة وفسرت السنة العملية المراد منها ولم تعط للعقل ليجتهد في بيان مقصدها. والأحكام القطعية الأخرى مثل حرمة الزنا والربا، جاءت ببيان واضح في القرآن والسنة، فلا مجال للاجتهاد أو الإفتاء بخلافها بحجة المصلحة. فتوى بجواز الربا أو العمل في البنوك الربوية باطلة لأن حرمتها ثابتة وتشمل كل ما يعين عليها.

المقدرات: المقدرات مثل الأمور التي حددها الشرع بوضوح كالعقوبات، الميراث، والكفارات، لا تقبل التغيير بأساس المصلحة. فقد جعل الشارع لها مقادير وأسباب محددة لا يجوز تجاوزها، مثل الحدود في الزنا والقذف، النصاب في الزكاة، والأشهر في العدّة.

هذه الضوابط والمجالات التي وضعها مهمة جداً لحماية الشريعة الإسلامية من التأسف والإفتاء بالهواء. في ماليزيا، اعتبار المصلحة شائع واستخدامها واسعة في الإفتاء. أصدرت مؤسسة الإفتاء ولاية فيراق الدليل الإرشادي الذي يبين مفهوم الحقيقي لمصلحة العامة في علم الأصول. وهذا إرشاد يمكن أن يساعد في الإفتاء خاصة في اعتبار المصلحة العامة. سيتحدث الباحث عن دور ووظيفة المصلحة العامة الذي ذكر في هذا الدليل الإرشادي.[١٥٥] المصلحة العامة كاستثناء للأحكام. وهذا الاستثناء جواز عندما يوجد الصعوبة في المصلحة الخاصة يعني أي الأشياء التي تحقق الخير والنفع للأفراد. في حالات أخرى، تُسهم المصلحة العامة في توفير المرونة بشروط محددة، وهي: ألا تتعارض مع نصوص القرآن والسنة، وأن تكون مصلحة شاملة، وأن تكون على مستوى الضروريات أو الحاجيات وليس على مستوى التحسينيات.

والمصلحة التي تراد تحقيقها من خلال تطبيق مصلحة الأمة يجب أن تكون مصلحة قائمة موجودة سواء كانت باليقين أو بغلبة الظن. الاستثناء من الحكم بسبب المصلحة العامة لا يطبق في الأمور المحرمة التي ليس تحريمها بالوسيلة. ولكن يطبق في الأمور المحرمة بالوسيلة.

---

[155] Jabatan Mufti Negeri Perak,"Garis Panduan Pengukuran Kategori "Maslahah Ammah".n.d. https://mufti.perak.gov.my/images/garis_panduan/ammah.pdf. (Accessed Date: 30 June 2024).

وأن تطبيق مصلحة العامة لا يؤدي إلى مخالفة مقاصد الشريعة. وتطبيق مصلحة العامة فقط في الأمور التي ليست من التعبدية. ويشمل تطبيق هذه المصلحة العامة الجميع دون استثناء مجموعات أو أحزاب معينة فقط. وإن تطبيق هذه المصلحة العامة لا يسقط مصلحة أهم منها ويجب مراعاة العناصر التالية: ترتيب المصالح وفق الضروريات والحاجيات والتحسينيات، إعطاء الأولوية للمصلحة ذات الفائدة الشاملة، التأكد من وجود المصلحة بشكل حقيقي، وتقديم المصلحة الثابتة على المصلحة المتغيرة.

تطبيق المصلحة العامة في الأحكام الاستثنائية يقتصر على أولي الأمر أو ممثلي الحكومة، أو الأشخاص المفوضين من قبل الحكومة أو الحاصلين على إذن منها. كما أن تحديد الأحكام التي تُعد استثناءً، بناءً على المصلحة العامة لا بد الاجتهاد من قبل المؤهلين والمختصين في هذا المجال يعني المجتهد.

المطلب الرابع: ضوابط المصلحة في إصدار الفتاوى

كما هو معلوم، فإن اعتبار المصلحة في تحديد الأحكام الشرعية الإسلامية أمر شائع في الإسلام ومع ذلك، فإن المصادر الرئيسية مثل القرآن والسنة والإجماع والقياس تظل أساس أي قانون. المصلحة تدور كمؤيد لحكم معين أو سبب لاستثناء حكم معين. وفي ماليزيا، عندما يكون هناك مشكلة تتطلب الأخذ بقول مذهب غير الذي نلتزم به يعني المذهب الشافعي، يمكن اتباع مذاهب أخرى من أجل المصلحة. وعلى الرغم من ذلك، لا بد وجود من ضوابط لتجنب التأسف في اعتبار المصلحة. حدد العلماء ضوابط المصلحة بخمسة ضوابط في تحديد الأحكام. أولا اندراجها في مقاصد الشارع ثم عدم معارضتها للكتاب، عدم معارضتها للسنة، عدم معارضتها للقياس وأخيرا عدم تفويتها مصلحة أهم منها أو مساوية لها.[١٥٦]

[١٥٦] البوطي، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، ص١١٥.

الضابط الأول: اندراجها في مقاصد الشارع

يجب أن تكون المصلحة متوافقة مع مقاصد الشارع، بحيث تنتمي إلى نوع المصالح التي أقرها الشرع، وليست بعيدة أو غريبة عنه. حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال يعد من المقاصد الأساسية، فكل ما يحقق صيانة هذه الأصول الخمسة يُعتبر مصلحة، وكل ما يؤدي إلى إفسادها أو الإخلال بشيء منها يُعتبر مفسدة. وصيلة حفظ هذه المقاصد الشريعة الخمسة تتم عبر ثلاثة مراحل وفقًا لأهميتها، وهي الضروريات، الحاجيات، والتحسينيات.[١٥٧] على سبيل المثال، في مجال المعاملات المالية: إجازة استخدام الأوراق التجارية مثل الشيك والكمبيالة لتسهيل الحفظ والتداول، وكذلك السماح بإنشاء المؤسسات المالية والشركات التشاركية والصناديق الاستثمارية بهدف توسيع نطاق التجارة.

الضابط الثاني: عدم معارضتها للكتاب وللسنة وللإجماع وللقياس

لا يمكن للمصلحة أن تتعارض مع القرآن والسنة والإجماع والقياس لأن هذه المصادر هي أساس الشريعة الإسلامية. وإذا كان هناك تناقض بين المصلحة والمصادر، فإن المصلحة تعتبر باطلة ويجب رفضها ويجب تقديم النص. وقال الله تعالى ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَطِيْعُوا اللّٰهَ وَاَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَاُولِى الْاَمْرِ مِنْكُمْۚ فَاِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْءٍ فَرُدُّوْهُ اِلَى اللّٰهِ وَالرَّسُوْلِ اِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِۗ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَّاَحْسَنُ تَأْوِيْلًا﴾(النساء:٥٩). ولكن ذكر بعض المعاصرين بأن هذا الأمر ليس من ضوابط المصلحة لأن ما يعارض الشرع لا يُعدُّ من المصلحة أصلًا، مما يجعل إدراجه ضمن الضوابط أمرًا غير ضروري. الباحث يجمع الكتاب والسنة والإجماع والقياس في نقطة واحدة، لأنها المصادر الرئيسية في الشريعة الإسلامية.

قال الشاطبي " إن المصالح التي تقوم بها أحوال العبد، لا يعرفها حق معرفتها إلا خالقها وواضعها، وليس للعبد بها علم إلا من بعض الوجوه، الذي يخفى عليه منها أكثر من الذي يبدو له."[١٥٨] لذا فإن الحقيقة المطلقة والخير الحقيقي يعلمه الشارع وحده، أي الله سبحانه

---

[١٥٧] البوطي، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، ص١١٩.

[١٥٨] الشاطبي، **الموافقات**، ج١، ص٥٨٩.

وتعالى. فلا ندري وراء الأشياء التي هي من احتياجات الإنسان، فالله أعلم خير. ولهذا السبب، لا يمكن ترك هذه المصادر الأساسية، حتى في عصرنا الحديث.

الضابط الثالث: عدم تفويتها مصلحة أهم منها أو مساوية لها

ولا يمكن للمصلحة أن تقضي على مصلحة أخرى هي أهم منها أو مساوية لها. إذا كان هناك تعارض بين مسألتين ولم يمكن الجمع بينهما، فلا بد من الترجيح بتقدير الأولوية أو الأهمية على أساس رأي الشرع. إذا تعارضت مصلحتان بحيث يؤدي تحقيق إحداهما إلى تفويت الأخرى، الترجيح بينهما بناءً على مدى تأثير كل منهما وعموم فائدتها وقدرتها الأكبر على دفع المفسدة. فمثلا، لا تُقدَّم المصلحة الحاجية على الضرورية. ولا تُقدَّم المصلحة التحسينية على الحاجية. ولا تُفضَّل مصلحة الأفراد على مصلحة الجماعات وأخيرا لا تُقدَّم مصلحة الجماعات على المصلحة العامة للأمة بأكملها.

وهناك أيضا **الضوابط الزائدة** في اعتبار المصلحة. يرى الباحث هناك الضوابط الزائدة التي تحديد الفقهاء خصوصا المعاصرين. وهي كالتالي: –

أولا أن تكون معقولة المعنى. وقد ورد في بعض التوضيحات لهذا الأمر، هناك النقطة أن تكون المصلحة حقيقية، أي قطعية أو ظنية لا وهمية. على فهم الباحث كلاهما في نفس الضابط لأن المصلحة حقيقية أي قطعية أو ظنية هي معقولة المعنى وهذا ضد وهمية. المصلحة المعقولة تعني توافقها مع العقل السليم والفطرة الإنسانية حيث تحقق هذه المصلحة ما يراد الشارع من العبودية وصلاح الدنيا والآخرة دون أن تكون ناتجة عن نزوات النفس البشرية أو الأهواء الوهمية. وأيضا لا بد بناء الحكم عليها جلب النفع أو دفع الضرر. أما مصلحة الوهمية هي عكسها يعني مكتسبة من نزعة نفسية والشهوة الرذيلة. وتُظهر في ظاهرها منفعة، لكنها تخفي ضررًا خفيًا. لذلك المصلحة الوهمية تتناقض مع العقول السليمة. وأهم شيء في هذا الضابط هو أن المصلحة لا يجوز أن تدخل في مجال العبادات؛ لأن العبادات تتسم بصفة التعبد،

ولا يعقل معناه بالتفصيل. وبناء على ذلك مجال اعتبار المصلحة المعاملات والعادات وما جرى مجراهما.[١٥٩]

ثانيا أن تكون المصلحة عامة أو غالبة وليس خاصة. إذا كان بناء الحكم على المصلحة، يتحقق نفع العامة الناس أو أغلبهم بدون الالتفات لمصلحة الأفراد المحدودة. هذا لأن المصلحة العامة هي التي يقصدها الشارع كما قال عبد العزيز بن عبد السلام "اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة." [١٦٠] أما إذا كانت المصلحة شخصية يستفيد منها فرد أو قلة فقط ويضرر للبقية فإنها لا تُعتبر. ولذلك، إذا وقع تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة بفرد أو جماعة، تُقدَّم المصلحة العامة. [١٦١]

ثالثا، يجب أن يكون العلماء أو الفقهاء هم الذين يقررون هذه المصلحة.[١٦٢] هذا لأنهم أهل الذكر ويعرفون مآلات الأمور ويفهم المصلحة فهما عميقا. الباحث يوافق على هذا الضابط لأن النبي صلى الله عليه وسلم يترك العلم ويأخذ هذا العلم هو العلماء. هذا مطابقة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعن أَبي الدرداء – رضي الله عنه – قَالَ: سَمِعْتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلاَئِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ، وَإِنَّ العَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّماوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ حَتَّى الحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ كَفَضْلِ القَمَرِ عَلَى

---

[١٥٩] عطا الله السيد عطا الله محمد، "**المصلحة العامة وأثرها في تغير الفتوى**"، (المؤتمر العلمي الدولي الرابع بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، طنطا، ٢١ – ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩م)، ص٧٧.

[١٦٠] عز الدين بن عبد السلام، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٤١٤هـ/١٩٩١م)، ج٢، ص٨٩.

[١٦١] عطا الله السيد عطا الله محمد، "**المصلحة العامة وأثرها في تغير الفتوى**"، ص٧٧.

[١٦٢] مرضي بن مشوح العنزي، "المصلحة في الفقه الإسلامي"، Alukah.net، <https://www.alukah.net/sharia/0/118623/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/#_ftn13>، تاريخ التصفح: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤.

سَائِرِ الكَوَاكِبِ، وَإِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يَوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ».[١٦٣]

والأخير الضوابط الخاصة في مجال المعاملات المالية. يعرض الباحث هذه الضوابط الخاصة لأن مجال المعاملات المالية أسرع مجال تطوره ويتعلق كثير بالمصلحة وأيضا تتعلق بالفتوى في الفصل التالي. وفي هذا السياق، هناك سبعة ضوابط خاصة تتعلق بالمعاملات المالية وهي[١٦٤]:-

١. مصلحة العدل في بناء العقد
٢. مراعاة مقاصد المكلفين
٣. مصلحة سلامة العقد من عيوب الإرادة
٤. مصلحة تطابق نية المتعاقد مع مقصد العقد وآثاره
٥. مصلحة توثيق العقد ووضوحه
٦. مصلحة ثبات المال ووسائله
٧. مصلحة التداول والرواج

يمكن أن يستخدم هذه الضوابط الخاصة في القضايا الحديثة، خاصة تلك المتعلقة بالمعاملات المالية. وإلى جانب الضوابط التي بين الباحث، هناك أيضا قواعد خاصة أن يكون اتباعها. منها وخصوصا في الإفتاء لابد من اعتبار المآل أيضا. وهذا لأن من المهم النظر في أثر تطبيق الفتوى هل تُحقّق المصلحة أم لا؟ هذا لا يراه إلا الواقع للمستفتي. وإن كان فيه ضرر فهو يخالف روح الفتوى نفسها في جلب الخير للمستفتي. وبعد كل ما تم عرضه، تم توضيح الضوابط العامة للمصلحة في الشريعة الإسلامية، وسيتم التركيز لاحقًا على تطبيقها في مجال الإفتاء، خصوصًا في السياق الماليزي.

---

[١٦٣] النووي، يحيى بن شرف، **رياض الصالحين**، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، كتاب العلم، باب فضل العلم تعلما وتعليما لله، ص٣٨٣.

[164] Abdulmajid Obaid Hasan Saleh,Kieren Akbar," The Public Interest and its Regulations in Financial Transactions and Contemporary Banking Applications", *Jurnal Fiqh*, Malaysia:University of Malaya, Vol. 20 No. 2, (2023), p246.

المطلب الخامس: الإفتاء بالمصلحة في ماليزيا

بناء على مقابلة مع موظف مؤسسة الإفتاء في الولايات المختارة في ماليزيا، اعتبار المصلحة في الإفتاء شائع. ولكن المصلحة لا تُقدّم على النصوص الشرعية مثل القرآن والسنة والإجماع والقياس، التي تظل الأساس في الإفتاء. في الولايات الفيدرالية، يُستخدم المصلحة بشكل أكبر لدرء المفسدة. وفي ولاية الفدرالية أيضا يعمل المصلحة بمفهوم الشافعي الذي لم يقبل المصلحة المرسلة قطعيا مثل المذهب الحنفي. غالبا ولاية الفدرالية يركز على المصلحة العامة والمصلحة الضرورية والمصلحة الحاجية فقط وتدعم هذه المصالح عند إصدار الفتاوى. وهذا فقط بعد النظر إلى قول المعتبر. أكد الدكتور سيد شهريزان بأن لجنته وأعضائه لا يتبعون منهج بعض الجماعات التي تدعو إلى تحديد الأحكام بناءً على المصلحة فقط. هؤلاء الذين يتبعون منهج المقاصد يعتمدون على المصلحة في إصدار الأحكام دون فهم شامل للتراث الفقهي. أما لجنة الفتوى، فإنها تنظر في أقوال الفقهاء أولًا، ثم تأخذ المصلحة كداعم لإصدار الفتوى، وليس كسبب رئيسي لذلك. في القضايا التي لا يوجد فيها حكم واضح في مذهب الشافعي، يجوز اتباع مذهب آخر بناءً على المصلحة. فمثلا الفتوى عن زكاة" Kumpulan Wang Simpanan Pekerja" (KWSP) يعني صندوق الادخار الخاصة بالموظفين في ماليزيا، التي يجب إخراج الزكاة عليها بعد الحصول على المال، يرى مذهب الشافعي أن الزكاة واجبة عن الأعوام السابقة، ولكن من خلال الأخذ بالمصلحة، يتبع قول مرجوح لمذهب الشافعي لتخفيف العبء على المجتمع.[١٦٥]

وفي برليس المصلحة هي شيء مهم في الإفتاء. هناك الفتاوى بالمصلحة تصدر عند مؤسسة الإفتاء ولاية برليس يعني فمثلا فتوى إغلاق المساجد وعدم وجوب صلاة الجمعة أثناء جائحة كوفيد-١٩. قال صاحب فضيلة الأستاذ تاج العروس بن عبد الحليم برليس هو من أوائل الولاية في إصدار هذه الفتوى.[١٦٦] وفي النهاية أصدرت ولايات أخرى فتوى مماثلة. في برليس، يُعتبر المصلحة في الإفتاء أمرًا مقيدًا بما يشهد الشرع بقبوله أو رفضه. إن كانت القضية

[١٦٥] الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر،٢٠٢٤.

[١٦٦] صاحب فضيلة الأستاذ تاج العروس بن عبد الحليم، نائب مفتي ولاية برليس المقابلة، ٢١ أكتوبر،٢٠٢٤.

تحكم عليها النصوص بأنها حرام فهو حرام. فلا حاجة للاحتكام إلى المصلحة، حيث إن الأمر المصرح به في النصوص يعكس المصلحة. ومع ذلك يمكن أن تكون المصلحة موجودة بعد ذلك كمؤيد للفتوى. ولكن في مسائل لا توجد نصوص فيها أن يكون اعتبار المصلحة فيها. وهذا يدل على أن المصلحة تُعتبر أمرًا لا بد من أخذه مؤسسة الإفتاء بعين الاعتبار في الفتوى. وخاصة في القضايا الجديدة لأن روح الشريعة نفسها هي رفع المصلحة ودفع المفسدة. فمثلا التلقيح التي أصل حكمها ليس مبنيا على المصلحة، ولكن أساسه هو قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥) الذي يدعو إلى حظر الضرر. من هذا المنطلق، يظهر بوضوح أن هناك مصلحة في التلقيح، وهو جلب المنفعة والحفاظ على السلامة. ولجنة الفتوى ستنظر الاستدلال والحجج أي حجة أقوى ثم تختارها. وكما أكد المشاركون في المقابلة أن الشروط في اعتبار المصلحة يجب أن تتوافق مع أصول الفقه.[١٦٧]

وبالإضافة إلى ذلك تأخذ لجنة الفتوى في بينانج أيضًا المصلحة بعين الاعتبار في عملية الإفتاء. يبين دكتور محمد ذكي بن عبد الحليم من لجنة الفتوى بينانج عن طريقة اعتبار المصلحة في بينانج. في المرحلة الأولى، لجنة الفتوى توازن جوانب مختلفة. في هذه المرحلة، تحديد المشكلة هو الأول. ثم تبحث عن المسألة التي ستظهر بعد أن تسمح أحد حكم وما آثاره. بعد ذلك، يتم النظر في النصوص الشرعية مثل القرآن، الحديث، الإجماع، والقياس أولًا. وفهم النصوص مهم في هذه المرحلة. إذا كانت هناك أحكام قطعية من القرآن، والحديث، والإجماع والقياس يتم اتباع هذه الأحكام مع المصلحة كمؤيد. أما في حالة وجود خلاف، يتم الانتقال إلى اعتبار المصلحة للحفاظ على الأهم من المصالح الحالية. هذه هي المبادئ الأساسية التي تُعتمد في ولاية بينانج.[١٦٨]

اعتبار المصلحة شائع في تحديد الأحكام، ولكنه ليس الأساس مثل القرآن والسنة والإجماع والقياس، بل يُعتبر أمرًا ثانويًا في الإفتاء. ويمكن الباحث أن يستنتج بأن كل مؤسسات

---

[١٦٧] صاحب فضيلة الأستاذ تاج العروس بن عبد الحليم، نائب مفتي ولاية برليس ومحمد عبد القادر بن سحاق، موظف الشؤون الإسلامية مؤسسة الإفتاء ولاية برليس، المقابلة، ٢١ أكتوبر،٢٠٢٤.

[١٦٨] دكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد مفتي أول (البحوث) مؤسسة الإفتاء ولاية بينانج، المقابلة، ٢ديسمبر ٢٠٢٤.

الإفتاء في ماليزيا تتفق على قبول اعتبار المصلحة في الإفتاء إذا كانت مصلحة معتبرة في الشرع. ولكن إذا كان هناك حكم صريح بتحريمه في النصوص، فلا يُعتبر المصلحة في تلك الحالة. تختلف المذاهب في طريقة اتباع المصلحة. في ولاية الفدرالية وبينانج يتم اتباع مذهب الشافعي أولًا، وإذا لم تتوافق المصلحة مع مذهب الشافعي، يمكن الانتقال إلى مذهب آخر. أما في برليس، إذا لم توجد أحكام في القرآن، أو السنة أو الإجماع أو القياس، يتم النظر في الأقوال الأخرى وفقًا لقوة الدليل والمصلحة كالمؤيد. هذا لأن الإفتاء في برليس، يعتمد الإفتاء على قوة الاستدلال من القرآن والسنة وأقوال العلماء دون الالتزام بمذهب معين. من المهم أن نؤكد أن المصلحة في ماليزيا أيضًا تؤدي دورًا في إعطاء استثناءات أو تخفيف الأحكام.

الفصل الرابع
تحليل الفتاوى المتعارضة المبنية على المصلحة في ماليزيا

التماثل والتعارض في الفتاوى شائع في ماليزيا. سواء كان ذلك بين فتاوى الولاية أو بين الفتاوى الوطنية والفتاوى على مستوى الولاية. إن تشابه الفتوى يدل على وجود تعاون بين مؤسسة الإفتاء الوطني ومؤسسة الإفتاء الولاية في مناقشة القضايا التي تتطلب فتوى في ماليزيا. تستخدم لجنة الفتوى الولاية التوجيهات الواردة في البحوث التي أجرتها مؤسسة الإفتاء الوطني لدراستها ومناقشتها على مستوى لجنة الفتوى بالولاية.[١٦٩] وعلى الرغم من ذلك، فإن لمؤسسة الإفتاء في الولاية الحق في قبول أو رفض الفتاوى الصادرة عن مؤسسة الإفتاء الوطني، لأن الشؤون الدينية تخضع لسلطة الولاية. علاوة عن ذلك مؤسسة الإفتاء الولاية هي الأكثر دراية بالعادات والحالات المحلية في كل منطقة، ولذلك هي الأنسب لاتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض أي فتوى بناءً على الواقع المحلي في تلك الولاية. وهذا أيضا أحد من أسباب وجود تعارض الفتاوى. والتعارض هنا ممكن تقسمه إلى:

- اختلاف في الحكم والصيغة[١٧٠]
- اختلاف في الصيغة مع نفس الحكم
- اختلاف في تقيد الشروط في نفس الحكم

في هذا المبحث، سيتم تناول جميع هذه الأقسام المتعلقة بالتعارض. هناك العديد من أسباب لهذا التعارض كما تم الإشارة إليها في الفصل الثاني. في هذا الفصل يركز الباحث على الفتاوى المتعارضة المبنية على المصلحة في ماليزيا. وهذا هو الفصل الأهم، حيث يقدم الباحث تحليل وبيان القضايا التي تتعلق بالمعاملات والقضاء والعبادة التي تثير الارتباك في المجتمع الماليزي.

---

[169] Mamat, Zulfaqar, "Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000–2009", *International Journal of Management Studies,* (Kedah: Universiti Utara Malaysia), Vol. 10, No. 2, (2013), p. 154

[١٧٠] المراد بالصيغة هو النص في الفتوى

في كل مبحث، سيتم عرض قضية محددة، خلفيتها، الفتاوى المتعارضة حولها، ومناقشة حول المصلحة.

المبحث الأول: الفتوى في باب المعاملات المالية (استثمار شركة (ASNB))

في ماليزيا هناك عديد من الهيئات والمؤسسات التي تقدم وحدات ائتمانية للمجتمع، إحداها هي أمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB) وهذه الأمانة تقدمها أمانة الأسهم ناسيونال برهاد (ASNB)وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة بيرمودالان ناسيونال برهاد (PNB). هذه وحدة الائتمان مشهورة بسبب المجموعة المستهدفة من المحليين في ماليزيا يعني الملايو وأدائها التنافسي. المشكلة هنا هي هل يجوز ذلك شرعا أم لا. وقد ذُكرت هذه القضية عدة مرات في لجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (MKI) بشأن حكم هذه الاستثمارات، وقد قُرر جوازها. يتولى المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية كهيئة موثوقة ومسؤولة إصدار الأحكام أو الفتاوى المتعلقة بالقضايا المعاصر. ومع ذلك، يوجد بعض مؤسسات الإفتاء الولاية تصدر الفتاوى بتحريم الاستثمارات وأرباح الأسهم. ويعد اعتبار المصلحة أحد الأسباب الرئيسية لهذه الفتاوى المتعارضة. ولذلك فإن هذا المبحث يناقش المشكلة والفتاوى والأحكام المتعلقة بالاستثمار في أمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB) وأمانة الأسهم الوطني (ASN) مع مراعاة المصلحة وعوامل معينة.

المطلب الأول: خلفية القضية

قبل النقاش عن الأحكام لا بد أن يعرف التصور والخلفية وحدة الائتمانية، شركة بيرمودالان ناسيونال برهاد (PNB) ومنتجاتها مثل أمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB) وأمانة الأسهم الوطني (ASN) تحت أمانة الأسهم ناسيونال برهاد(ASNB) . وحدة الائتمانية أو في الإنجليزي (Unit Trust) هي شكل من أشكال الاستثمار الجماعي الذي يسمح للمستثمرين الذين لديهم أهداف استثمارية مماثلة بتجميع أموالهم لاستثمارها في محفظة من الأوراق المالية أو الممتلكات

الأخرى.[١٧١] تُستخدم الأموال المتراكمة في الاستثمار من قبل مديري الصناديق المحترفين، وفقًا للأهداف وطريقة تخصيص الأصول المنصوص عليها في نشرة الإصدار. يتم جمع الاستثمارات من خلال بيع الوحدات الائتمانية التي تمثل جزءًا من قيمة أصول الصندوق. وعليه، فإن الوحدات الائتمانية تُعد شكلًا من أشكال الاستثمار الذي يتيح للمستثمرين ذوي الأهداف المشتركة تجميع أموالهم في صندوق استثماري، يتم إدارة هذه الأموال فيه من قبل مديري الصناديق المحترفين.

تشمل عملية وحدة الائتمانية عدة أطراف رئيسية. الأول هو المستثمر وهو فرد أو مجموعة تقوم بإصدار رأس المال. والثاني هو مدير الصندوق يعني هو المسؤول عن إدارة واتخاذ القرارات الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هيكل وحدة الائتمان أيضًا طرفًا ثالثًا وهو الوصي الذي يدور ضمان حماية مصالح المستثمرين.[١٧٢]

بيرمودالان ناسيونال برهاد (PNB) هو هيئة استثمارية تابعة لشركة "Yayasan Pelaburan Bumiputera"(YPB) التي إنشاؤها بهدف مساعدة مجتمع المحليين لزيادة حصص الأسهم في قطاع الشركات في البلاد كما هو منصوص عليه في سياسات اقتصادية جديدة "Dasar Ekonomi Baru"(DEB).[١٧٣] أطلقت الحكومة الماليزي سياسات اقتصادية جديدة (DEB) لتحقيق التوازن بين الوضع الاقتصادي لمجتمع المحلي الذي كان يمتلك في ذلك الوقت حوالي ٢,٤٪ فقط من أسهم الشركات في البلاد. وتهدف سياسات اقتصادية جديدة (DEB) إلى زيادة حيازات أسهم مجتمع المحلي في ماليزيا إلى ٣٠٪. يعد إنشاء (PNB) في عام ١٩٧٨ أحد الجهود المبذولة في إطار السياسات الاقتصادية الجديدة لتحقيق هذا الهدف. خصصت الحكومة في ذلك الوقت مبلغ ٢٠٠ مليون رينجيتا ماليزي لشركة (YPB) لهذا الغرض. وكان (PNB) مسؤولاً عن شراء أسهم في الشركات بالإمكانات الارتفاع وفي القطاعات الإستراتيجية في ماليزيا.[١٧٤] الآن تسيطر

---

[171] Federation of Investment Managers Malaysia, "Understanding Unit Trust Schemes:What Are Unit Trusts?",FIMM, <http://www.fimm.com.my/contents.asp?id=100049&sid=100036&cid=100030&zid=100008https://www.fimm.com.my/investors/understanding-investing/understanding-unit-trust-schemes/> (Accessed 18 October, 2024)

[172] Abdul Hadi Md., " Rofiee. Analisis Perbezaan Fatwa Mengenai Unit Amanah Saham Bumiputera (ASB) Di Malaysia.",(Master Thesis, University of Malaya,2014), p.74.

[173] Amanah Saham Nasional Berhad, *Harus:Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, (Kuala Lumpur:Permodalan Nasional Berhad, 1st edition, 2016), p. 11.

[174]Ibid. p.11

(PNB) على الشركات الكبرى والاستراتيجية في البلاد مثلSime Darby ،Maybank ،Prolintas، وما إلى ذلك. وتوفير أيضا فرص العمل لمئات الآلاف من مجتمعات ملايو.

أمانة الأسهم ناسيونال (ASN)هو أول صندوق استئماني قدمته(PNB) خصوصا لمجتمع المحلي. يتم بعد ذلك تنفيذ إدارة وتسويق (ASN) من قبل الشركة التابعة المملوكة بالكامل لـ(PNB) وهي أمانة الأسهم ناسيونال برهاد (ASNB) كان الهدف الرئيسي من إطلاق (ASN) هو التغلب على التخلف الاقتصادي لمحليين ماليزيا الذي في ذلك الوقت في تخلفهم عن الأجناس الأخرى في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف منظمة أمانة سهم الوطنية (ASN) التي إنشاؤها في ٢٠ أبريل ١٩٨١ [١٧٥]إلى تشجيع عادة الادخار بين مجتمع المحلي. وهذا لأن كان يميل في ذلك الوقت إلى الاحتفاظ بأمواله في المنزل. وحتى الآن (ASN) يمكن أن يجذب مشاركة العديد من المحليين بسبب سعر الوحدة الذي لا يتغير، والمبلغ الحد الأدنى المنخفض للاستثمار وجهود (ASNB) المستمرة لتسويقها في جميع أنحاء البلاد.

وأطلقت أمانة سهم بوميبوترا (ASB) في ١ يناير ١٩٩٠.[١٧٦] هذا هو بعد نضوج أمانة الأسهم الوطني(ASN) التي بدأت التداول بمطابقة الشروط إطلاقها. لا يحل(ASB) مخطط (ASN)ولكن تقديمها كصندوق استثماري الذي ميزاتها وهيكلها كا(ASN). ويمنح المستثمرين (ASN) في ذلك الوقت خيار تحويل استثماراتهم إلى(ASB) . يوفر إطلاق(ASB) فرصة لمجتمع المحليين لمواصلة المشاركة في استثمار أسهم الائتمان بأقل محاظرة مع الحفاظ على استثماراتهم في مخطط (ASN).اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، أصبح (ASB) أكبر صندوق وحدة استئماني في ماليزيا مع ٨,٦ مليون مستثمر وإجمالي استثمارات ١٣٧,٢٨٦ مليار رينجيت ماليزي.

تأسست (ASN) مطابقة بالحاجة إلى التعزيز اقتصاد شعب المحليين والمجتمع الإسلامي خاصة في ذلك الوقت متخلفة جدًا إذا يقارن بالجنس الأخرى في هذا البلد. هذا لأن السياسة والنظام فرق وتسد يعني "Divide and Rule" يمارس المستعمرون. تسببت هذه السياسة في أن يعيش معظم المحليين والملايو المسلمون في القرى بدون دخل ثابت، حيث كانت مهنتهم الرئيسية هي الزراعة. الفقراء وأغلبهم من مجتمع المحليين الذين يعيشون في القرى ويعملون كمزارعين ويعانون من الفقر. وفي المقابل، كان العديد من الصينيون والأجانب على قطاعات الصناعة

[175] Amanah Saham Nasional Berhad, *Harus:Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, p. 12
[176] Ibid. p.13

والأعمال والشركات. من أجل تحقيق التوازن في الوضع الاقتصادي لمجتمع المحليين، أطلقت الحكومة الماليزية سياسات اقتصادية جديدة (DEB) كما ذكرنا سابقًا.

وحدد سياسات اقتصادية جديدة (DEB) هدف الهيكلة ٣٠:٤٠:٣٠ بحلول عام ١٩٩٠. ويستهدف زيادة الممتلكات الجنسية إلى ٣٠٪، والماليزيون الآخرون ٤٠٪ والأجانب ٣٠٪.[١٧٧] والنتيجة هي أنها توفر العديد من فرصة العمل للمحلي مما يساعد في اقتصادهم.

وفي عام ١٩٩٠، ارتفعت حصة أسهم المحلي إلى ١٩,٣٪ من المبلغ الإجمالي(كلي) لأسهم الشركات وممتلكات الأفراد وارتفعت النسبة في بقية ماليزيا إلى ٤٦,٨٪ و٣٣,٩٪ للأجانب والمرشحين.[178]

وحتى الآن، لم يتحقق هدف الحكومة بالكامل بعد. ومع ذلك، فقد تم تحقيق تقدم كبير من خلال تعبئة رأس مال المحليين بصندوق (ASN).

كما نرى، أصبح العديد من أطفال المحليين الآن محترفين يشغلون مناصب مهمة في التكتلات الوطنية الكبرى، ويحققون النجاح في مجالات مختلفة. ويأتي هذا الإنجاز نتيجة لفرص العمل التي تم إنشاؤها من خلال زيادة ممتلكات المحلي في ماليزيا. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود، حيث لا يزال أمامنا الكثير لتعزيز الاقتصاد المحلي في هذا البلد.

بناء على هذه حقائق، (PNB) مسؤول في التنمية الاقتصادية لمحليين الماليزي يعني جنس الملايو خصوصا. هذا الأمر مهم جدا لضمان حياة المجتمع المسلم لأن معظم المحليين مسلما. وعلى (PNB) أيضا تفويض من الحكومة وثقتها من خلال (ASNB) لتحقيق هذا الهدف كبير الذي يتعلق بالقضايا الوطنية وموقف المسلمين. لذلك لابد من إعطاء هذه القضية أفضل وأعدل اهتمام حكمي.

[177] Amanah Saham Nasional Berhad, *Harus:Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, p. 10
[178] Ibid. p.10

المطلب الثاني: محل النزاع

سبب النزاع هو الخلط بين المصادر والدخل الحلال وغير الحلال في استثمار القطاع المالي، الذي يمثل ٣٠,٥٪، وخاصة المصارف. ومن هذا المبلغ، تم استثمار ٧٣,٤٪ في Malayan Banking Berhad (Maybank).[١٧٩] واستنادًا إلى تحليل استثمار (PNB) في(Maybank) تجد أن هناك مزيجًا من رأس المال بين (PNB) والمساهمين الآخرين في أعمال مجموعة(Maybank) . والنتيجة لهذا الخلط، هناك الصعوبة في تحديد القيمة الكلي للرينجيت (RM) والنسبة المئوية (٪) من الأرباح التي يتلقاها (PNB) من(Maybank) بناءً على تفاصيل البنك التقليدية المصرفية الإسلامية. هذا لأن إدارة الأعمال والممارسات المحاسبية لدى(Maybank) تجمع جميع مصادر رأس المال في مجموعة واحدة من الأموال بدون النظر عن مصدرها أو قناتها. في الأول، لا يمكن توجيه رأس مال المستثمر على وجه التحديد إلى قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية لأنه كان مجرد قسم أو إدارة ضمن الهيكل التنظيمي ل(Maybank) وليس كائن تجاريًا منفصلاً. وعلى الرغم من قطاع "Sektor Perbankan Islam" (SPI) يعني الخدمات المصرفية الإسلامية لشركة (Maybank) لديه كشف مالي منفصل عن القطاع البنك التقليدي، رأس المال والأرباح لا يزال تجمعهما في نفس مجموعة الأموال.

علاوة على ذلك، إذا كان يعتبر (SPI) كأحد الوحدات في مجموعة(Maybank) ، فلن تأثر كبير في تحديد دخل (PNB) حلال أو الحرام. وذلك لأن مساهمة أرباح (SPI) في مجموعة (Maybank)صغيرة يعني حوالي ١٥,٢٪ فقط. وإن يقارن بالأرباح المكتسبة من الخدمات البنك التقليدية وهو٥١,٧٪. لذلك الدخل الرئيسي ل(Maybank) توجد عنصر الربا يعني بمعدل ٥١,٧٪ وهو أعلى بكثير من المعيار ٥٪ الذي حدده " Shariah Advisory Council Securities Commission" (SACSC) يعني المجلس الاستشاري الشرعي التابع لهيئة الأوراق المالية لتقييم مدى التزام صندوق الأسهم بالشريعة الإسلامية.[١٨٠]

[179] Majid, M. Z. H. A., *Status Halal ASN dan ASB*, (Selangor: Karisma Production Sdn Bhd,1st Edition, 2017) ,p. 21.
[180] Ibid. p.22

المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة

هذه المشكلة لا تزال محل جدل حول الحكم بالحلال أو الحرام لاستثمار أمانة الأسهم بوميبوتيرا (ASB)في ماليزيا خاصة في عام ٢٠١٤. وقد تسبب ذلك في الشك والارتباك بين المستثمرين المسلمين. دفعت هذه المشكلة لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (MKI)إلى إصدار فتوى بجوازه لتهدئة الاضطرابات.[١٨١] يؤكد فيه قرار عام ٢٠٠٨ الذي يقضي باستثمار (ASB) ويوضح الفرق في المنهجية القانونية بين مجلس الإفتاء الوطني و" Securities Commission"(SC) هيئة الأوراق المالية الأوراق المالية.

والفتوى من لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI) كما في التالي:

"إن لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية في اجتماعها الثمانين المنعقد في الفترة من ١ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٨م ناقشت الاستثمار في (ASN) و (ASB)وما في حكمهما وقرر الاجتماع ما يلي:

"وبعد الاستماع إلى الإيجازات والإيضاحات ودراسة الأدلة والحجج والآراء المقدمة، وافق مذاكرة على أن يقرر أنه من أجل حماية مصالح ومشاكل المسلمين وتجنب المزيد من الضرر، يستثمر الحكم في مخطط (ASN) و (ASB) بالإضافة إلى الأرباح أو المكافآت المستلمة.

الشرح/الحجة:

١. حفظ المال هو أحد من المصلحة الضرورية التي تحتاج إلى اهتمام جدي من قبل الحكومة. إن القوة الاقتصادية للمجتمع هي أحد العوامل المهمة لاستمرار تقدم المجتمع المسلم. ويمنع الإسلام أمته من الوقوع في الأذى والفقر الذي يمكن أن يقوض قوة الأمة.

٢. كل حكم يتم إقراره يحتاج إلى تلبية مقتضيات العدالة والمصلحة وتجنب المزيد من الضرر والانهيار. وفي هذه القضية، يعد (Maybank) أحد أكبر المؤسسات المصرفية

[181] Muhammad Haffiz Muhamad Isa, Ahmad Azam Sulaiman" Polemik Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB):Tinjauan Terhadap Perbezaan Pandangan Hukum".*Jurnal Muamalat.* Putrajaya:JAKIM, Vol. 10, No. 10, (2017), p. 188.

الإسلامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إذا تخلى (PNB) عن حصته في (Maybank)، فلن يؤدي ذلك إلى تدمير اقتصاد غالبية المساهمين من الماليزيين المسلمين فقط، بل سيكون له أيضًا تأثير كبير على الوضع الاقتصادي للبلاد والعديد من المنظمات المرتبطة بالمسلمين. وبالمثل، ستتأثر أيضًا فرص العمل التي تشمل ١٦,٥٣١ موظفًا مسلمًا من فئة المحلي.

٣. في تحديد حجة المباح الإسلامية في استثمار (ASN) و(ASB) ليس من الصحيح أن يتم تفسير الحجة بناء على مصالح الأمة على أنها تنحية لمبادئ الإسلام لأن المصالح هي أيضًا مبادئ إسلامية يجب الاهتمام بها في تحديد الحكم.

٤. إن مبدأ الشريعة الإسلامية الذي تم توضيحه، وهو وجوب رعاية خمسة أشياء، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والنسل، وكذلك الممتلكات تحتاج إلى المحافظة عليها لأنها العمود الفقري من حياة جميع المسلمين. فإذا أصاب شيء من هذه الأمور نال المسلمون ذلاً يؤثر في دينهم ودنياهم. وفي هذه القضية، لا يمكن النظر إلى حكم استثمار (ASN) و(ASB) من جوانب معينة فقط، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع الآثار التي سيواجهها الدين والمسلمون.

٥. وفي موضوع الاستثمارات المختلطة بين الحلال والحرام، فمن الواضح أن (PNB) لا يستثمر في القطاعات المتعلقة بالخمر والقمار. يحدث الاختلاط فقط في القطاع المالي حيث ٧٠٪ من الاستثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، و٣٠٪ فقط من الاستثمارات في (Maybank) تعتبر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي هذه الحالة، يعد الاستثمار في قطاع الحلال أكثر من الحرام. وعند أغلب الفقهاء، وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، فإن المنهج الذي يلزم المجتمع المسلم بالاستثمار في أسهم الشركات التي تخلط بين الحلال والحرام أساس. وذلك لأن الفقهاء المعتبرة لم يحرموا مثل هذه الشركات عند تقييم وضع الشركات المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين.

٦. قام (PNB) بتنفيذ أفضل التغييرات خاصة في الجانب الاستثماري لتمكين هيمنة المسلمين. وفي هذا الصدد، فإن قضية المسلمين مهمة ويجب تجنب الضرر الأكبر منها"[١٨٢].[١٨٣]

بناءً على هذه الفتوى، يمكن للباحث أن يلخص بأنه يجوز الاستثمار في (ASB) لحماية مصالح المسلمين وتجنب الضرر الأكبر. ويستند هذا القرار إلى تحقيق المبادئ الفقه الإسلامي التي تؤكد وجوب رعاية الضروريات الخمسة يعني حفظ المال. هذا المبدأ هو أساس لحياة المسلم،

---

[182] Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia Kali Ke-80 yang bersidang pada 1 - 3 Februari 2008 telah membincangkan Pelaburan Dalam ASN, ASB Dan Seumpamanya. Muzakarah telah memutuskan seperti berikut:

'Setelah mendengar taklimat dan penjelasan serta meneliti keterangan, hujahhujah dan pandangan yang dikemukakan, Muzakarah bersetuju memutuskan bahawa bagi menjaga kepentingan dan maslahah umat Islam serta mengelakkan kemudharatan yang lebih besar, hukum melabur dalam skim Amanah Saham Nasional (ASN) dan Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB) serta dividen atau bonus yang diterima adalah harus'.

Keterangan/Hujah:

1. Hifz al-mal merupakan salah satu masalah daruriyah yang perlu diberi perhatian serius oleh pemerintah. Soal kekukuhan ekonomi umat adalah merupakan salah satu faktor penting kepada penerusan kemajuan umat Islam. Islam menegah umatnya menjerumuskan diri dalam kemudharatan dan kefakiran yang boleh menggugat kekuatan ummah.
2. Setiap hukum yang diputuskan perlu memenuhi tuntutan keadilan, maslahah dan menghindar daripada kerosakan dan keruntuhan yang lebih besar. Dalam hal ini, Maybank adalah satu institusi perbankan Islam terbesar di Asia Pasifik. Sekiranya PNB melepaskan pegangan dalam Maybank, ia bukan hanya akan meruntuhkan ekonomi pemegang saham yang majoriti adalah orang Melayu Islam, bahkan ia juga akan memberi kesan besar kepada situasi ekonomi negara dan banyak organisasi berkaitan orang Islam. Begitu juga peluang pekerjaan yang melibatkan 16,531 kakitangan Bumiputera Islam juga akan turut terjejas.
3. Dalam menentukan hujah keharusan Islam dalam pelaburan ASN dan ASB ini, adalah tidak tepat hujah bersandarkan maslahah ummah ditafsirkan sebagai mengenepikan prinsip-prinsip Islam kerana maslahah juga adalah prinsip Islam yang perlu dipegang dalam penentuan sesuatu hukum.
4. Prinsip pensyariatan Islam yang telah digariskan iaitu kewajipan menjaga lima (5) perkara iaitu agama, nyawa, akal, zuriat dan keturunan serta harta benda perlu dipertahankan kerana ia menjadi tunjang kehidupan seluruh umat Islam. Sekiranya terjejas salah satu daripada perkara ini, maka umatIslam akan ditimpa kehinaan yang akan menjejaskan agama dan kehidupan. Dalam hal ini, hukum ke atas pelaburan ASN dan ASB tidak boleh dilihat dari aspek tertentu sahaja, tetapi perlu mengambilkira semua kesan yang akan dihadapi oleh agama dan umat Islam.
5. Dalam isu pelaburan yang bercampur antara halal dan haram, telah jelas bahawa PNB tidak melabur dalam sektor yang berkaitan dengan arak dan judi. Percampuran hanya berlaku dalam sektor kewangan di mana 70% pelaburan menepati syariah, hanya 30% sahaja pelaburan dalam Maybank yang dianggap masih tidak comply dengan syariah. Dalam keadaan ini, pelaburan dalam sektor yang halal lebih banyak daripada yang haram. Menurut sebahagian besar fuqaha' iaitu Hanafi, Maliki, Shafi'i dan Hanbali, pendekatan untuk mengharuskan masyarakat Islam melabur dalam saham syarikat yang bercampur aktiviti halal dan haram adalah berasas. Ini kerana fuqaha' muktabar tidak mengharamkan syarikat sedemikian ketika menilai status syarikat yang dikongsi oleh orang Islam dan bukan Islam.
6. PNB telah melaksanakan perubahan yang terbaik khususnya dalam aspek pelaburan bagi membolehkan penguasaan umat Islam. Dalam hal ini, maslahah umat Islam adalah penting dan kemudharatan yang lebih besar perlu dielakkan.

[183] JAKIM, "Pelaburan Dalam ASN, ASB Dan Seumpamanya", Portal Rasmi Fatwa Malaysia https://web.archive.org/web/20120119045224/http://www.e-fatwa.gov.my/fatwa-kebangsaan/pelaburan-dalam-asn-asb-dan-seumpamanya> (Accessed date 10 October 2024)

وإن وجد شيء يسبب المفاسد في أحدها، فقد يؤدي إلى دمار الدين والدنيا. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أنه لا يمكن النظر إلى تحديد الحكم لاستثمارات (ASN) و(ASB) من جانب معينة فقط. بل يجب أن يعتبر جميع التأثيرات على الدين والمسلمين ككل مثل سياسة الشرعية ومكانة المسلمين في ماليزيا. الباحث سيتناول توضيحات في المطلب التالي يعني مناقشة حول المصلحة.

هناك بعض الولايات التي وافقت على هذه الفتوى الوطنية الصادرة عن لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI) وطبّقتها في ولاياتها مثل **ولاية الفدرالية** في نفس العام[١٨٤]، **كلنتان** في ٢٠٠٩[١٨٥]، **نجري سمبيلان** في ٢٠١٢[١٨٦]، **سراواك** في ٢٠٠٢[١٨٧] و**برليس** في ٢٠١٦. [١٨٨]وهناك أيضا ولايات مثل **باهنج**[١٨٩]، **بينانج**[١٩٠] و**سلانجور**[١٩١] الذين لم تقبل بهذه الفتوى. إذا نظرنا إلى جميع هذه الفتاوى، نجد أن الولايات المانعة استندت في تحريم مخطط(ASB) إلى أسباب مثل الخلط بين الأنشطة التجارية الحلال والحرام، ونتائج مالية مشكوك فيها. ثم عدم الالتزام بالمعايير والمبادئ التوجيهية للوحدات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي وضعها هيئة الأوراق المالية (SC).

يمكن تقسيم الفتاوى إلى قسمين يعني المجيزون والمانعون. **المجيزون** هم المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI)، ولاية الفدرالية، كلنتان، نجري سمبيلان، سراواك

---

184 JAKIM, "Hukum Pelaburan dalam Amanah Saham Nasional(ASN), Amanah Saham Bumiputera (ASB) dan skim yang seumpanaya", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, <https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/08a960f4a06712fe1f17430e98c88278> (Accessed date 10 October 2024).

185 JAKIM, "Hukum Pelaburan Dalam Skim ASB, ASN dan Seumpamanya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=12139> (Accessed date 10 October 2024).

186JAKIM, "Pelaburan Dalam ASN, ASB dan Seumpamanya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11449> (Accessed date 10 October 2024).

187 JAKIM, "Melabur Dalam ASN dan ASB"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15903> (Accessed date 10 October 2024).

188 JAKIM, "Fatwa Pelaburan Amanah Saham Bumiputera (ASB)"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15483, (Accessed date 10 October 2024).

189 Mamat, Zulfaqar, "Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000–2009", *International Journal of Management Studies,* (Kedah: Universiti Utara Malaysia), Vol. 10, No. 2, 2013, p. 159.

190 JAKIM, "Pelaburan Dalam Skim Amanah Saham Nasional (ASN) dan Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB) Serta Dividen atau Bonus Yang Diterima"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15458, (Accessed date 10 October 2024).

191 JAKIM, "Penilaian Semula Hukum Pelaburan Amanah Saham Nasional (ASN) Dan Amanah Saham Bumiputera (ASB) Dan Seumpamanya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11999, (Accessed date 10 October 2024).

وبرليس. أما **المانعون** فمثلا ولاية باهنج، بينانج وسلانجور. هناك أيضا فتاوى من ولايات أخرى، لكن الباحث لم يذكرها لأنها لم تُبيِّن حكم استثمار (ASN) و(ASB) بشكل واضح.

بالإضافة إلى فتاوى مؤسسات الإفتاء، فإن القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية"Securities Commission" (SC) تُعتبر أيضًا موثوقة لأنها أعلى هيئة تنظِّم الأوراق المالية في ماليزيا. تأسست هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) في ١ مارس ١٩٩٣.[١٩٢] وهي هيئة قانونية ممولة ذاتيًا مكلفة بمسؤولية تنظيم وتطوير أسواق المالية الماليزية. تتحمل هيئة الأوراق المالية الماليزية المسؤولية المباشرة عن وضع القواعد، وإنفاذ اللوائح المتعلقة بسوق رأس المال، وضمان النمو المستدام للسوق وتطورها، والإشراف على أنشطة سوق رأس المال ومؤسسات السوق بما في ذلك البورصات ومراكز المقاصة ومشغلي السوق المسجلين. ويدور أيضا في تنظيم جميع الكيانات والأشخاص المرخص لهم.

وتحت هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) هناك لجنة الاستشارية الشرعية أو اسمه "Shariah Advisory Council Security Commission"(SACSC) الذي تأسست في ١٦ مايو ١٩٩٦. فإن المجلس الاستشاري الشرعي التابع لهيئة الأوراق المالية هو السلطة المختصة بتحديد تطبيق مبادئ الشريعة لأغراض أعمال أو معاملات سوق رأس المال الإسلامي. وقد تم تكليفه بضمان امتثال تنفيذ سوق رأس المال الإسلامي لمبادئ الشريعة. ويدور المجلس الاستشاري الشرعي التابع لهيئة الأوراق المالية الماليزية في تقديم المشورة لهيئة الأوراق المالية بشأن أي مسألة شرعية تتعلق بأعمال أو معاملات سوق رأس المال الإسلامي. ويعمل أيضا كمركز مرجعي لجميع المسائل المتعلقة بسوق رأس المال الإسلامي والتي تشمل إصدار الأحكام بشأن أي مسألة تتعلق بسوق رأس المال الإسلامي وتقديم المشورة لأي شخص بشأن أي مسألة شرعية تتعلق بأعمال أو معاملات سوق رأس المال الإسلامي.[١٩٣] باختصار، هيئة يتمثل دورها في اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كانت الورقة المالية مصنفة على أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو غير متوافقة مع الشريعة بناءً على المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة الأوراق المالية.

---

192 Securities Commission,"About The SC", Securities Commission Website, <https://www.sc.com.my/about/about-the-sc> (Accessed date 11 October 2024).

193 Securities Commission," Members Of The Shariah Advisory Council", Securities Commission Website, <https://www.sc.com.my/development/icm/shariah/members-of-the-shariah-advisory-council> (Accessed date 11 October 2024).

في قضية استثمار (ASN) و(ASB)، لجنة الاستشارية الشرعية هيئة الأوراق المالية الماليزية تصدر الرسالة الرسمية بأن مخطط (ASN) و(ASB) لا يتوافق مع المبادئ التوجيهية المحددة للوحدات الائتمانية الإسلامية. "Do not comply with the SC Guidelines on Islamic Unit Trust Fund".[١٩٤]

هذه المبادئ التوجيهية لضمان توافق الاستثمارات مع المبادئ الأساسية للشريعة وفقه المعاملات مع المعايير الرئيسية التالية[١٩٥]:-

- ولا يجوز أن يكون النشاط الرئيسي للشركة قائماً على الربا.
- النشاط الرئيسي للشركة لا يشمل المقامرة.
- لا يقتصر النشاط الرئيسي للشركة على إنتاج أو بيع السلع والخدمات التي يحرمها الإسلام.
- لا يحتوي النشاط الرئيسي للشركة على عنصر الغرر كما هو موجود في أعمال التأمين التقليدي.

إذا لوحظت هذه الرسالة الرسمية يمكن أن يلخص بأن استثمار في (ASN) و(ASB) ليس متوافق بمعايير الاستثمار الإسلامية من لجنة الاستشارية الشرعية هيئة الأوراق المالية الماليزية ويمكن القول أن استثمار في (ASN) و(ASB) غير متوافقة بالشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: ملاحظات

١. فتوى ولاية الفدرالية

تُعد ولاية الفدرالية من بين الجهات التي أجازت الاستثمار في (ASN) و(ASB). الفتوى الصادرة في عام ٢٠٠٨ تبيح هذا الاستثمار بناءً على القاعدة الفقهية"ما لا يمكن الاحتراز عنه فهو معفو عنه"[١٩٦]. ويتصف قضية استثمار (ASN) و(ASB) بمفهوم عموم البلوى. في الماضي، كانت الأصول الاستثمارية الإسلامية في ماليزيا صغيرة جدًا، ونظرًا لندرة البدائل الحلال وصعوبة

[194] Muhammad Haffiz Muhamad Isa, Ahmad Azam Sulaiman" Polemik Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB): Tinjauan Terhadap Perbezaan Pandangan Hukum", *Jurnal Muamalat* (Putrajaya: JAKIM), Vol. 10, No. 10, (2017), p197.

[195] Ibid.

[١٩٦] محمد مصطفى الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ج١، ص٦٥٨.

تجنب العناصر المحرمة، اعتُبر الاستثمار مباحًا. بذلت (PNB) جهودًا كبيرة لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن هناك بعض الجوانب التي يصعب تجنبها بالكامل. ويرتبط هذا بالمصالحة لرفع اقتصاد المحلي ومنافسة غير المسلمين. ومن منظور فقهي، تم الأخذ برأي المذهب الحنفي المعتمد، الذي يجيز الاختلاط بالعناصر المحرمة بقدر قليل عند الضرورة. ومن أجل المصلحة نستخدم المذهب الحنفي الذي يقتضي الاختلاط القليل الذي يصعب تجنبه.[١٩٧] كما تُعد المصلحة في مثل هذه الأمور الجديدة أحد الأسس التي يُبنى عليها تحديد الحكم. ولا تزال هذه الفتوى سارية حتى الآن.

٢. فتوى ولاية بينانج

أما في ولاية **بينانج**، فقد حصلت على مراجعة الفتوى في عام ٢٠٠٩ وتمت إباحة الاستثمار (ASN) و(ASB) رسميًا في عام ٢٠١٧. هذه الفتوى الجديدة أبطلت القرار السابق الذي حرَّم الاستثمار، ما يدل على قبولهم لحجة المصلحة التي استند إليها المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI) في السابق. أكد مساعد المفتي بولاية بينانج، في مقابلة مع الباحث[١٩٨] بأن لم تقم لجنة الفتوى بينانج بجواز (ASN) و(ASB) في المرحلة الأولية بسبب غياب بيان واضح من (PNB) حول كيفية ارتباط هيكل الاستثمار بالعناصر المحرمة. لذلك عندما يكون الأمر واضحًا ونحصل على دليل تأكيد على تنفيذه لا يتم الخلط بعنصر الحرام، فيقال إنه يجوز الاستثمار (ASN) و(ASB). يمر هذا الأمر بعدة عمليات من السنة إلى السنة حيث في يحاول (PNB) لتغيير الهيكل القديم مطابقة بالتحذيرات المقدمة. ثم في وقت التقديم مرة أخرى، شعرت لجنة الفتوى بينانج أن العرض كان مرضيًا وقبلته. وأضاف أن الاختلاف من حيث الحكم والفتوى الصادرة تعتمد بالوقت الذي قدمت العرض فيه. العرض لا يحدث في جميع الولايات في وقت واحد، فبعضها مبكر وبعضها متأخر. وهذا الاختلاف ليس من ناحية الحكم، بل من ناحية العرض واستعداد (PNB) لمتابعة التوصيات التي قدمناها. كما أشار إلى أن مؤسسة الإفتاء

---

[١٩٧] الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر،٢٠٢٤.

[١٩٨] الدكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء بينانج، المقابلة، ٢ دسمبر،٢٠٢٤.

تعمل كمستشار فقهي، وإذا وُجدت أي مخالفة شرعية، تقدم توصيات لحلها. ففي هذه الفترة التي تستهلك الوقت لأن الولاية الأخرى لديها إجراءات مختلفة.

٣. فتوى ولاية برليس

وفي ولاية برليس، أُجيز الاستثمار في (ASN) و(ASB) ولكن بشرط يعني واجب على المستثمرين (ASN) و(ASB) التنظيف عن طريق إصدار نسبة مئوية من عوائد الحرام بناءً على المعلومات الحالية من (PNB). في هذه الفتوى التي تصدر في ٢٠١٦ [١٩٩] وتضمنت قسمين يعني أولا فتوى للمجتمع وثانيا فتوى ل(PNB). فتوى للمجتمع أُجيز فيها الاستثمار في (ASN) و (ASB) لأنها استراتيجية مهمة للمسلمين للسيطرة على الاقتصاد الوطني بشكل جماعي. على الرغم من أن الاستثمار في (ASN) و (ASB)مختلط بين الحلال (الأغلبية) والحرام (الأقلية)، إلا أن العوامل التالية هي الأساس: –

- إن حيازة المسلمين للأسهم الإستراتيجية أمر بالغ الأهمية لتجنب المفسدة.
- غالبية استثمارات (ASN) و (ASB)حلال، ويتم تنفيذ الجهود الرامية إلى الامتثال للشريعة الإسلامية من قبل (PNB).
- يتم اختيار الاستثمار من قبل (ASN) و(ASB)، وليس المستثمرين الأفراد.

والتزامات المستثمر أن تطهير الأرباح غير الشرعية على أساس نسب غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال توجيهها إلى الجمعيات الخيرية.

وفتوى ل(PNB) تؤكد بأن استثمار (PNB) في مؤسسة مخالف الشريعة الإسلامية. يجيب يلتزم (PNB) بتخطيط وتنفيذ الاستثمارات المتوافقة تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي فترة الانتقالية، يجب على بنك (PNB) إبلاغ المستثمرين بأسعار الاستثمار غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لأغراض التنظيف. إلا أن الفتوى الأخيرة لولاية برليس في بخصوص استثمار (ASN) و(ASB) لم تعد توجب التنظيف.[٢٠٠]

---

[199] JAKIM, "Fatwa Pelaburan Amanah Saham Bumiputera (ASB)"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15483, (Accessed date 10 October 2024).

[200]Jabatan Mufti Negeri Perlis, "Fatwa Pelaburan Amanah Saham Bumiputera (ASB)", Fatwa Negeri Perlis, <https://muftiperlis.gov.my/index.php/en/himpunan-fatwa-negeri/115-fatwa-pelaburan-amanah-saham-bumiputera-asb> (Accessed date 13 November 2024).

٤. الرسالة الرسمية عن هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC)

أوضحت هيئة الأوراق المالية الماليزية (PNB) بتوضيح أن لكل من لجنة الفتوى الوطنية وهيئة الأوراق المالية سلطتهما الخاصة في مجالهما ومهامهما.[٢٠١] تحتفظ هيئة الأوراق المالية بالحق في عدم إدراج (ASN) و(ASB) كمتوافقين مع الشريعة الإسلامية بناءً على المبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعتها.

وباعتبارها الهيئة المسؤولة عن تحديد الحكم على المستوى الوطني، تستخدم لجنة الفتوى الوطنية منهج الاجتهاد الجماعي بإجماع أعضائها الذين يتألفون من المفتين والعلماء والخبراء في مختلف المجالات. تحديد الحكم بناءً على دراسة خبراء الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى التوضيحات التفصيلية من بنك (PNB)، الذي لديه أيضًا مجلس استشاري شرعي لضمان فحص الاستثمارات المنفذة من الجانب الشرعي. ولا يرتبط هذا القرار بالمبادئ التوجيهية أو المنهجيات المتبعة في الهيئات الأخرى التي لها وظائف مختلفة. بناء على قانون الإدارة الدينية الإسلامية للولاية، فإن القضايا على المستوى الوطني لا بد من الرجوع إلى آراء أو قرارات لجنة الفتوى الوطنية قبل إصدار الفتوى على مستوى الولاية. وتهدف هذه الخطوة إلى ضمان التنسيق القانوني في جميع أنحاء ماليزيا.

ولذلك يجب احترام قرار اللجنة الوطنية للإفتاء عام ٢٠٠٨ بشأن قانون الاستثمار (ASN) و(ASB) وعدم مقارنته بقرارات الهيئات الأخرى أو تصريحات بعض الأطراف التي تختلف من حيث الوظيفة والسلطة والمنهجية والموجهات.

يتم تعزيز هذه النقطة من خلال مقابلة الباحث مع (PNB)، قال دكتور أحمد بصري[٢٠٢] هذه الرسالة الرسمية من لجنة الاستشارية الشرعية هيئة الأوراق المالية الماليزية بأن كثير من الناس يفهمون هذه الرسالة الرسمية التي تقول إن الاستثمار في (ASN) و(ASB) غير متوافق مع الشريعة الإسلامية بالباطل. ولكن كلمة الصادرة هي "لا يوافق بالمعايير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الصادرة عن الهيئة الأوراق المالية الماليزية ". ويعطي دكتور أحمد بصري تشبيهاً بشهادة الحلال الصادرة في ماليزيا عن مكتب تطوير الشؤون الإسلامية الماليزية (JAKIM). للحصول على هذه

---

[201] Amanah Saham Nasional Berhad, *Harus: Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, (Kuala Lumpur:Permodalan Nasional Berhad, 1st edition, 2016), p. 48-49.

٢٠٢ الدكتور أحمد بصري بن ابراهيم، رئيس إدارة الشريعة في PNB، المقابلة، ٦ دسمبر،٢٠٢٤.

شهادة الحلال، يجب الاتباع معايير الحلال المحددة. ولكن إذا لم نتبع معايير الحلال المحددة، فهل منتجات أصبح حرام؟ بدون شهادة الحلال ليس يكون المنتج حراما مطلقا. وفي هذه الحالة، فإن جميع الأطعمة التي تباع على جانب الطريق أو مطعم على سبيل المثال لن تكون حلالاً. لحصول على شهادة الحلال لها العديد من المعايير الأخرى المطلوبة مثل الخدمات اللوجستية وما إلى ذلك ولا يقتصر الأمر على النظر إلى مسألة الذبح.

وينطبق هذا أيضا على هيئة الأوراق المالية الماليزية التي تختص بتحديد معاييرها للشريعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من عدمه. بالنسبة لـ (ASN) و(ASB)، نحن لا نفي بالمعايير، ولكننا نستوفي معايير هيئات الفتوى الولايات في ماليزيا. وشدّد دكتور أحمد بصري على ضرورة عدم إساءة فهم التصريح الذي أدلى به.

المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة

هناك فريقين في هذه القضية يعني المجيزون والمانعون مثل ذكر من سبق. الفريق الأول يعني المجيزون هم الذين يسمحون استثمار في (ASN) و(ASB) أو يمكن القول هم الذين يوافقون باستثمار (ASN) و(ASB) لأن مئوية الاستثمار الحلال أكثر من الحرام. أما الفريق الثاني يعني هم الذين يرفضون بجواز استثمار (ASN) و(ASB) بسبب وجود خلط بين قطاع الحلال والحرام فيه. هذا كما وصف دكتور محمود زهدي في كتابه.[٢٠٣] ويجمع الباحث حجج المجيزين والمانعين كالتالي:

حجج المجيزين

- يعتبر حفظ المال أولوية لضمان القوة الاقتصادية للمسلمين وتجنب الفقر الذي يضعف الأمة.
- إن إطلاق حصة (PNB) في (Maybank) وهو أكبر مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإسلامي. وأيضا يؤثر على ١٦,٥٣١ عاملًا مسلمًا من فئة المحليين وتأثير كبير على اقتصاد البلاد.

[203] Majid, M. Z. H. A., *Status Halal ASN dan ASB*,(Selangor: Karisma Production Sdn Bhd,1st Edition,2017), p6-7.

- المصلحة العامة مبدأ إسلامي يجب مراعاته عند تحديد الأحكام.
- إن مبدأ الإسلام أولى من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ولا يمكن تقييم استثمار (ASN) و(ASB)من جانب واحد فقط، بل من تأثيره على المسلمين ككل.
- على الرغم من هناك الخلط بين الحلال والحرام في الاستثمارات، إلا أن ٧٠٪ من استثمارات (ASN) و(ASB)متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعند أغلب الفقهاء، وهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، فإن المنهج الذي يلزم المجتمع المسلم بالاستثمار في أسهم الشركات التي تخلط بين الحلال والحرام أساس. وذلك لأن الفقهاء المعتبرة لم يحرموا مثل هذه الشركات عند تقييم وضع الشركات المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين.
- بذل (PNB) جهده لتحسين الالتزام بالشريعة وضمان الهيمنة الاقتصادية للمسلمين.

حجج المانعين

- يوجد الخلط بين استثمار الحلال والحلال في قطاع المال فهو حرام. هذا بناء على قواعد الفقهية أي "إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام".
- تعتبر (ASN) و(ASB) كصناديق ائتمانيه غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المجلس الاستشاري الشرعي التابع لجنة الأوراق المالية بسبب الاستثمارات في الخدمات المصرفية التقليدية من خلال (Maybank) وسوق المال.
- إن مساهمة الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبيرة ومتغيرة. ويجعل الصعوبة على المستثمرين لتنظيف دخل الأرباح.

حجة للمجيزين هو المصلحة. إذن، هل هذه المصلحة تتوافق مع كيفية استخدامها وضوابطها؟

ولتوضيح هذه القضية، يعرض الباحث المعايير الخاصة التي تناولها الأستاذ لقمان الحكيم بالتفصيل في مقالته " Analisis Syariah Terhadap Penggunaan Konsep Maslahah Ammah Dalam Produk Kewangan Islam". ويتناول المؤلف أيضا عن التحليل قضايا في المعاملات المالية التي تشمل قضية استثمار (ASN) و(ASB). وقال بدون شروط واضحة يمكن أن يتعرض هذا المفهوم للاستغلال وقد يؤدي إلى تغيير أحكام الشريعة. والمعايير هي بالتالي[٢٠٤]:

- يجب أن تكون المصلحة على المستوى ضرورية أو حاجية وليس مصلحة على مستوى تحسينية يعني المصلحة الضرورية والمصلحة الحاجية فقط.
- يجب أن تكون المصلحة العامة موجودة حقيقيا إما باليقين أو بالظن
- الاستثناء من الأحكام بسبب المصلحة العامة تطبق في المحرمات بالوسيلة
- تطبيق المصلحة العامة لا بد من القرار بالاجتهاد من أهله يعني المجتهد

المعيار الأول، المؤلف يوافق بالغزالي بأن المصلحة الاعتبارية هي المصلحة الضرورية والمصلحة الحاجية اللتان تأخذان أحكام الضرورية. ولا يقبل مصلحة التحسينية إلا إذا كانت هناك حجة شرعية يستند إليها الحكم. وأكد الغزالي استخدام مصلحة التحسينات دون أساس في الشرع ويعتبرها اختراع شرعي بناء على العقل والاستحسان.[٢٠٥] ويعتبر المؤلف منهج الغزالي أكثر دقة، لأن الحاجة تُعتبر في استثناء الحكم. ولذلك، فإن استخدام المصلحة العامة في استثناء الأحكام يشمل المصلحة على مستوى الضروريات والحاجيات.

المعيار الثاني هو المصلحة العامة أن تكون موجودة حقيقيا إما باليقين أو بالظن. هذا المعيار مبني على قاعدة " **ما جاز للضرورية أو للحاجة قيد بوجودها**".[٢٠٦] هذا بمعنى أي شيء الذي جاز بسبب الضرورة أو الحاجة محدد بوجودها. لذلك مهم على الشيء موجود حقيقيا يعني ضرورة الحاجة لاستثناء الحكم. والقاعدة الآخرى هو "**غلبة الظن منزلة منزلة**

---

[204] Lokmanul Hakim Bin Hussain, "Analisis Syariah Terhadap Penggunaan Konsep_Maslahah Ammah dalam Produk Kewangan Islam".*Jurnal Muamalat,* Putrajaya: JAKIM, Vol. 10, No. 7, (2017), p130-135.

[٢٠٥] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، ص٢٠٨.

[٢٠٦] الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، ج١، ص٢٨١.

اليقين".[٢٠٧] هذه القاعدة تؤكد بالإضافة إلى الوجود باليقين، المصلحة أيضًا يمكن وجود بالظن. لذلك المصلحة التي توجو بالظن مقبول. والمؤلف يقول أيضًا إن العطار أوضح أنه إذا كان هناك ظن بأن حكمًا معينًا يحقق مصلحة تغلب على المفسدة، وكان مفهومًا أن هذه المصلحة معتبرة شرعًا، فيجب افتراض أن المصلحة معتبرة شرعًا. كما أن العمل بالظن واجب.[٢٠٨] أما المصلحة الموجودة وهميًا أو المشكوك فيها، فلا يمكن أن تؤخذ في استثناء الحكم. هذا بناء على القواعد الفقهية "**لا عبرة للتوهم**"[٢٠٩] و"**الرخص لا تناط بالشك**"[٢١٠].

بالنسبة **المعيار الثالث**، أوضح المؤلف أن الأحكام الشرعية، وفقًا لبعض العلماء، تنقسم إلى قسمين يعني الأحكام المقاصدية وهي الأحكام التي ترتبط مباشرة بالنفع أو الضرر الناتج عن الفعل نفسه. الثاني هي الأحكام الوسائل وهي الأحكام المتعلقة بالأشياء التي تكون وسيلة لتحقيق النفع أو الضرر. هذا هو قال القرافي في الفروق.[٢١١] تطبيق المصلحة في استثناء الحكم فقط على المحرمات بالوسيلة. هذا أيضا مبني على القواعد الفقهية وهو "**كل ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للمصلحة الراجحة**"[٢١٢].

والمعيار الرابع أيضا مهم لتجنب تغييرات في الأحكام الشريعة التي تحركها الشهوة والعواطف. كما هو معلوم، فإن للاجتهاد عملية خاصة تتطلب منهجية دقيقة. إن استثناء الحكم مسؤولية يمكن القول ثقيلة مثل تحديد الأحكام. تحديد الأحكام هو وظيفة المجتهد لذلك مسؤولية مثل هذا لا بد إلى أهله. والنتيجة أنه لا يجوز أن تكون هناك تغييرات في الأحكام الشريعة التي تحركها الشهوة والعواطف.

---

[٢٠٧] الشرنبلالي، **حاشية الشرنبلالي على درر الحكم**، (د.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت)، ص ٢٦٤.

[٢٠٨] حسن بن محمد بن محمود العطار، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٣٢٧.

[٢٠٩] الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، ج١، ص١٧٠.

[٢١٠] المرجع نفسه، ج٢، ص٧٢٦.

[٢١١] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، **الفروق**، (د.م: عالم الكتب، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٣٣.

[٢١٢] ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج٢، ص١٠٨.

حسب قراءة الباحث، هذه المعايير المعروضة ضرورية ومهمة للغاية في الفقه اليوم وخاصة في مجال المعاملات المالية. هذا بسبب ظهور القضايا الحديثة والمنتجات خصوصا في المصرفية الإسلامية التي تحتاج إلى اعتبار المصلحة. بالحجج والأدلة والتطبيقات المقدمة، يمكن اعتبار هذه المعايير موثوقة بل ومستخدمة على نطاق واسع. فإذا نظرنا إلى حجة المجيزين المتعلقة بالمصلحة العامة، نجد أن مصلحتهم العامة تتوافق مع معظم هذه المعايير. كما أوضح المؤلف، فإن المصلحة العامة في استثمار (ASN) و(ASB) تقع في مستوى الحاجة وهي موجودة بحق في ماليزيا. والمصلحة العامة هذه قررها اجتهاد المؤهلين يعني لجنة الاستشارية الشرعي التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية (SACSC). ومع ذلك، لا يمكن التأكد بشكل قاطع من أن الاستثمار حرام بالوسيلة أو بالمقاصد، إذ يعتمد ذلك على طبيعة النشاط الذي يتم تنفيذه. ويمكن البحث بشكل أعمق حول هذه المسألة حسب رؤية الباحث. يختلف الباحث مع ما طرحه المؤلف بخصوص أهل الاجتهاد الذي وضع المؤلف في قضية استثمار (ASN) و(ASB). ليس القصد أن لجنة الاستشارية الشرعية التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية (SACSC) ليست مؤهلة للاجتهاد، ولكن في هذا السياق، وبما أن المجيزين يستندون إلى المصلحة العامة، فإن مجلس الإفتاء الوطني هو الأجدر باعتباره أهل الاجتهاد في هذا الشأن. وذلك لأن القرار الصادرة عن لجنة الاستشارية الشرعية التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية (SACSC) لا تُعدّ فتوى. وفي الواقع، فإن السلطة لإصدار الفتوى هي في مؤسسات الإفتاء فقط. إذن الفتاوى الملزِمة للمسلمين في ماليزيا هي تلك الصادرة فقط عن مؤسسات الإفتاء الرسمي المعترف بها.

خلاصة

ويمكن القول إن مشكلة الاستثمار (ASN) و(ASB) هذه قد تم حلها في هذا الوقت، وذلك لأن جميع الولايات يقول بجوازها.[٢١٣] ستصدر هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) القرار بجواز الأوراق المالية إذا استوفت كل معايير بالنسبة المعيار هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC). ويعتبر هذا المعيار مؤشرا عاما للتمييز بين الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وغير المتوافقة

[٢١٣] الدكتور أحمد بصري بن ابراهيم، رئيس إدارة الشريعة في PNB، المقابلة، ٦ دسمبر، ٢٠٢٤.

مع الشريعة. وهذا المعيار مبني على اجتهاد هيئة الأوراق المالية وهو اجتهاد قد يتغير بتغير الزمان والمكان.[٢١٤] وفي الواقع، في عام ٢٠١٣، تمت مراجعة هذا المعيار، ليحل محل المعايير السابقة البالغة ٥٪، و١٠٪، و٢٠٪، و٢٥٪، والتي لم تأخذ في الاعتبار النسب المالية. وتشمل المعايير الأخيرة ٥٪، و٢٠٪، و٣٣٪ للنسب المالية.[215]وباعتبارها هيئة موثوقة في تحديد الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تستخدم هيئة الأوراق المالية منهجًا موضوعيًا يعتمد على المعيار، دون أن تتأثر بعناصر أخرى. ولكن الفتوى عند مؤسسات الإفتاء في ماليزيا لها نطاق أكبر لحل المشكلة الوطنية مثل (ASN) و(ASB). فيجب على مؤسسات الإفتاء أن تعتبر عوامل مثل: المصلحة العامة والسياسة الشرعية. وفي الختام، يرى الباحث، بعد تأمله في جميع العوامل وواقع الاستثمار في ماليزيا، أن اعتبار المصلحة من قِبل مؤسسات الإفتاء في ماليزيا يُعد موثوقًا ومعقولًا جدًا ويتماشى مع ضوابطها، مما يجيز أو يمنع الحكم جواز الاستثمار في (ASN) و(ASB). وذلك لأنه على الرغم من عدم التصريح بكلمة "المصلحة" في حجج الفريق المانع إلا أن الحقيقة تكشف عن وجود مصلحة تقف وراء تلك الحجج وهو حفظ الدين لأنه تتعلق بالحلال والحرام. وحفظ الدين ها تحت المصلحة الضرورية. وهذا ما يؤكد أن المصالح تؤثر تأثيرًا مباشرًا في وقوع تعارض الفتاوى.

المبحث الثاني: الفتوى في باب القضاء (تولي المرأة القضاء)

المطلب الأول: خلفية النظام القضائي في ماليزيا

يعمل النظام القضائي في ماليزيا بوجود نظامين رئيسيين للمحاكم يعني المحكمة المدنية والمحكمة الشرعية. ويميز الفصل بين السلطات بين هاتين المحكمتين أيضًا عملية تعيين القضاة في المحكمة المدنية والمحكمة الشرعية. وفي هذه المحاكم لابد من الوجود قاضي للقيام وظيفة المحكمة. تعريف القاضي هو الشخص الذي يعمل على حل النزاعات أو الخلافات الذي يحدث بين طرفين أو أكثر في المجتمع الذي يتم تعيين القاضي فيه. والقاضي له مكانة عالية ومشرفة في الإسلام.

[214]Amanah Saham Nasional Berhad, *Harus:Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, (Kuala Lumpur:Permodalan Nasional Berhad, 1st edition, 2016),p. 46.

[215] Securities Commission," Shariah-Compliant Securities Screening Methodology", Securities Commission Website, < https://www.sc.com.my/development/icm/shariah-compliant-securities/shariah-compliant-securities-screening-methodology>(Accessed date 11 October 2024)

ويُقاس هذا الموقف من خلال المسؤولية الكبيرة، خاصة في المحكمة الشرعية، لأن هذه المسؤولية مفروضة لضمان حقوق الله وحقوق المتنازعين. كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّوا الأَمٰنٰتِ إِلىٰ أَهلِها وَإِذا حَكَمتُم بَينَ النّاسِ أَن تَحكُموا بِالعَدلِ ۚ إِنَّ اللهَ نِعِمّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللهَ كانَ سَميعًا بَصيرًا ﴾﴿ أَيُّهَا الَّذينَ ءآمَنوا أَطيعُوا اللهَ وَأَطيعُوا الرَّسولَ وَأُولِي الأَمرِ مِنكُم ۖ فَإِن تَنٰزَعتُم في شَيءٍ فَرُدّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسولِ إِن كُنتُم تُؤمِنونَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ ۚ ذٰلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأويلًا﴾(النساء:٥٨-٥٩). فالإسلام يريد إقامة العدل وإزالة الظلم. يجب حماية حقوق ومصالح الأفراد والدفاع عنها، ولا يمكن انتهاكها. إن مشاركة المرأة في مجال القانون والقضاء في ماليزيا مستمرة منذ فترة طويلة خاصة في المحكمة المدنية. يسجل التاريخ أنه تم تعيين النساء في مناصب مهمة ورئيسية في هذا النظام، بما في ذلك منصب النائب العام، والمحامي العام، والمشرع البرلماني، والمستشار القانوني للولاية، ورئيس مسجل المحكمة الفيدرالية، وكذلك مدير محكمة الولاية.[٢١٦]

وينص الدستور الفدرالي الأفراد الذين في التعيين القضاة يجب أن يكونوا مواطنين وأن يتمتعوا بخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في المجال القانوني.[٢١٧] واستناداً على هذه المادة فمن الواضح أن نوع الجنس ليس شرطا في تعيين القاضي في نظام العدالة المدنية. وأي مواطن يستوفي هذه الشروط مؤهل للتعيين، بدون النظر إلى جنسه. وهذا ينسجم بأساس الدستور الاتحادي الذي يدعم مبدأ المساواة كأحد الحريات الأساسية يعني:

"المادة ٨ (٢)

باستثناء ما يسمح به هذا الدستور صراحةً، لا يجوز التمييز على المواطنين على أساس الدين، أو العرق، أو النسب، أو مكان الميلاد، أو الجنس في أي قانون أو في التعيين في أي منصب أو وظيفة في أي سلطة عامة أو في إدارة أي قانون يتعلق بحيازة الممتلكات أو حيازتها أو

[216] YA Noor Huda binti Roslan, "Hakim Wanita Di Mahkamah Syariah: Isu Dan Cabaran",(Malaysia: International Institute of Advanced Islamic Studies(IAIS)),n.d., p. 7. < https://iais.org.my/attach/2017/29AUG2017/YANoorHudabintiRoslan.pdf> (Accessed date 12 November 2024)

[217] Laws of Malaysia, Federal Constitution (Incorporating all amendments up to 15 October 2020) Qualifications of judges of Federal Court, Court of Appeal and High Courts, Article 123.

التصرف فيها أو يتعلق بإنشاء، أو مزاولة أي تجارة، أو عمل، أو مهنة، أو حرفة، أو عمل"[٢١٨]. [٢١٩]

ويضمن هذه المادة عموما حق كل مواطن بفرص متساوية دون أي تمييز، بما في ذلك على أساس الجنس. في تسعينات، هناك المادة في تشريع الإسلام لولاية باهنج الذي يقيد شروط لتعيين القاضي الشرعي بالذكورة، ولكن في الأحدث تمت النسخ هذه المادة.[٢٢٠]

لا يوجد منع قانوني في تعيين المرأة قاضية شرعية، ولكن في المحكمة الشرعية، لم يتطور دور القاضيات كما هو الحال في المحكمة المدنية. بدأت مشاركة المرأة في المحكمة الشرعية في ماليزيا بأدوار إدارية مثل رئيس المسجلين، وأمين السجل، وموظف الصلح، والمحامي الشرعي في مكاتب المحاماة وإدارة المساعدة القانونية. تعمل النساء أيضًا كمدعين عامين شرعيين، ورئيسي نيابات شرعية، ومستشارين قانونيين مساعدين للشريعة في عدة ولايات. وبدأت المشاركة المباشرة للمرأة كقاضية شرعية عندما تم تعيين موظفة شرعية كقاضية في المحكمة الابتدائية الشرعية في ولاية الفدرالية. ثم تعيينات القاضية في ولايات أخرى مثل ملكا، وبرليس، وصباح، وكلانتان، وباهانج، وسيلانجور، وقدح، وترنجانو. ثم تطور هذا الأمر إلى مستوى أعلى بتعيين امرأة قاضية في المحكمة العليا الشرعية في سيلانجور، مما يجعلها أول تعيين في ماليزيا.[٢٢١] وهذا يدل على أن دور المرأة في المجال القضائي خاصة في المحكمة الشرعية كبير جدا. على الرغم من أن التطور بطيء إذا يقارن بالمحكمة المدنية، إلا أنه بمرور الوقت يتطور جيدا. ويقال إن هناك عدة عوامل تؤثر على هذا التطور منها شروط تعيين القضاة الشرعي وقبول المجتمع وغيرها.

---

[218] Article 8 (2)
Except as expressly authorized by this Constitution, there shall be no discrimination against citizens on the ground only of religion, race, descent, place of birth or gender in any law or in the appointment to any office or employment under a public authority or in the administration of any law relating to the acquisition, holding or disposition of property or the establishing or carrying on of any trade, business, profession, vocation or employment.

[219] Laws of Malaysia, Federal Constitution (Incorporating all amendments up to 15 October 2020) Qualifications of judges of Federal Court, Court of Appeal and High Courts,Article 8(2).

[٢٢٠] الأستاذة المساعد الدكتورة رميزة بنت وان محمد، الأستاذة المساعد بقسم القانون الإسلامية في أحمد إبراهيم كلية القانون الجامعة الإسلامية العالمية ماليزياAIKOL IIUM، المقابلة، ٢١نوفمبر،٢٠٢٤.

[221] YA Noor Huda binti Roslan, "Hakim Wanita Di Mahkamah Syariah: Isu Dan Cabaran", (Malaysia: International Institute of Advanced Islamic Studies (IAIS), n.d), p. 7-8

المطلب الثاني: محل النزاع

هناك نقاشات مختلفة حول هذا الموضوع منها شروط لتعيين قاضية شرعية. اختلف العلماء حول هذا الموضوع وكذلك السلطات الدينية في ماليزيا كما أن تأثير الفتاوى الصادرة أيضا مختلف. في كتاب فقه الميسر يقول[٢٢٢]: "يرى جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والمالكية أنه لا يجوز تولية المرأة القضاء مطلقًا لحديث: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"[٢٢٣]. والقضاء نوع من الولاية فلا يجوز توليها إياه. يرى الحنفية جواز أن تتولى المرأة القضاء في الأمور التي تقبل شهادتها فيها، وذلك في غير القصاص والحدود، قال في شرح القدير: "وأما الذكورة فليست بشرط إلا للقضاء في الحدود والدماء فتقضي المرأة في كل شيء إلا فيهما."

من هذا ظهرت قضية أخرى يجب أن يُؤخذ في الاعتبار يعني مجال واختصاص القاضيات الشرعيات كما يقول الحنفية بجواز تولية المرأة القضاء باستثناء قضايا القصاص والحدود.

أما بعض الفقهاء مثل ابن جرير الطبري وابن حزم، جواز تولية المرأة القضاء بشكل مطلق. واستندوا إلى أن المرأة يجوز لها ممارسة الاحتساب كما فعلت الشفاء بنت عبد الله التي عيّنها عمر بن الخطاب رضي الله عنه محتسبة على سوق المدينة حيث إن الحسبة تُعد نوعًا من القضاء .أما الفقهاء المعاصرون فقد اختلفوا في هذه المسألة. فمنهم من تبنّى رأي الجمهور الذي لا يجيز تولية المرأة القضاء، ومنهم من أخذ برأي الحنفية الذين يجيزون ذلك في قضايا محددة، بينما اختار آخرون رأي الطبري وابن حزم، ومن بينهم الدكتور يوسف القرضاوي، مع وضع شروط معينة لذلك.[٢٢٤]

---

[٢٢٢] عبد الله بن محمد الطيّار، **الفقه الميسر**، (الرياض: مَدَارُ الوَطن للنَّشر، د.ط، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ج١٣، ص٩٣.

[٢٢٣] البخاري، **صحيح البخاري**،تحقيق: د. مصطفى ديب البغا،(دمشق: دار ابن كثير،ط٥، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م)، كتاب المغازي، باب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر،ج٤، ص١٦١٠.

[٢٢٤] الطيّار، **الفقه الميسر**، ج١٣، ص٩٣.

المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة

قررت لجنة الفتوى الوطنية إباحة تعيين النساء قاضيات شرعيات في غير قضايا الحدود والقصاص، على أن يتم الاختيار والتعيين بعناية وبشكل منتظم. والفتوى الصادرة من لجنة الفتوى للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI) كما في التالي: "حكم تعيين النساء قاضيات شرعيات ناقشت مذاكرة لجنة الفتوى الثالثة والسبعون التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية الماليزية المنعقدة في الفترة من ٤ إلى ٦ أبريل ٢٠٠٦ قانون تعيين النساء قاضيات شرعيات. وقد قرر مذاكرة جواز تعيين النساء قاضيات شرعيات في غير قضايا الحدود والقصاص. ويجب أن يتم الاختيار والتعيين بعناية وبطريقة منظمة"[٢٢٥].[٢٢٦]

وبعد ذلك أصدرت عدة ولايات فتاوى بجواز تعيين النساء قاضيات مثل ولايات **كلنتان** ف ٢٠٠٨[٢٢٧] و**بهانج** في ٢٠١٢[٢٢٨] و**ساراواك** في ٢٠٠٦[٢٢٩] و**سلانجور** في ٢٠١٦[٢٣٠] و**قدح** في ٢٠١٠[٢٣١] و**ولاية الفدرالية** في ٢٠٠٧[٢٣٢] و**ترنجانو** في ٢٠١٦[٢٣٣].

ولكن في نفس الوقت رفضت ولاية **بينانج**، من خلال اجتماع لجنة الفتوى بولاية بينانج رقم ٢٠١٢/٤، تعيين قاضيات شرعي[٢٣٤] وأيضا ولاية **صباح** من خلال مذاكرة مجلس

---

[225] Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syar'ie Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia Kali Ke-73 yang bersidang pada 4-6 April 2006 telah membincangkan Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syar'ie. Muzakarah telah memutuskan bahawa wanita harus dilantik menjadi Hakim Syar'ie dalam kes-kes selain kes hudud dan qisas. Pemilihan dan pelantikan hendaklah dibuat dengan penuh teliti dan teratur.

[226] JAKIM,*Kompilasi Pandangan Hukum Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia,*(Selangor: JAKIM,5th Edition,2015),p.212.

[227]JAKIM, "Hukum Perlantikan Hakim Syarie Wanita"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10807> (Accessed date 13 November 2024).

[228] Ibid.

[229] Ibid.

[230] Jabatan Mufti Negeri Selangor, "Fatwa Hukum Pelantikan Hakim Syar'ie Wanita", Fatwa Negeri Selangor, <https://www.muftiselangor.gov.my/2023/10/27/fatwa-hukum-pelantikan-hakim-syarie-wanita/> (Accessed date 13 November 2024).

[231] JAKIM, "Pelantikan Hakim Syarie Wanita"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=12201> (Accessed date 13 November 2024).

[232] JAKIM, "Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syarie", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/58f12a7f42a9ee0593b5f81b1bb017c9.

[233] JAKIM, "Pelantikan Hakim Syarie Wanita"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15693> (Accessed date 13 November 2024).

[234] JAKIM," Cadangan Perlantikan Hakim Syar'ie Wanita di Mahkamah Syariah Negeri Sabah",e-Sumber Maklumat Fatwa,< http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/12182> (Accessed date 13 November 2024)

الإفتاء ولاية صباح رقم ٢٠١٠/٢ عدم تعيين المرأة قاضية شرعية لعدم توافر الشروط التي وضعها فقهاء الجمهور.[٢٣٥]

هناك تعارض في الفتاوى الصادرة ويمكن أن تقسيمه إلى قسمين يعني المجيزون والمانعون. **المجيزون** هم مجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا (MKI)، ولاية الفدرالية، كلنتان، سراواك، سلانجور،قدح وترنجانو. أما **المانعون** مثل ولاية بينانج وصباح. هناك أيضا فتاوى من ولايات أخرى، ولكن الباحث لم يذكرها لأنها لم توضح حكم تعيين النساء قاضيات شرعيات.

المطلب الرابع: ملاحظات

١. فتوى ولاية الفدرالية

فتوى **ولاية الفدرالية** في ٢٠٠٧ تبيح أن تعيين النساء كقضاة شرعيين في غير قضايا الحدود والقصاص. ويجب أن تتم التعيينات بعناية وبطريقة منظمة. يبيّن رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية من خلال المقابلة مع الباحث بأن من حديث «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ:لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيّ»[٢٣٦]. فإذا نظرت إليها من وجهة الحجة، فهي غير صحيحة إذا أردت مقارنتها بتعيين القاضي. هذا لأن سبب الورود هو القيادة الوطنية. وإذا نظرت إلى القيادة بشكل عام، فهذا يعني أن النساء لا يمكن أن يصبحن وزيرات أو مديرات أو عميدات حيث يكون ذلك غير مناسب. بالإضافة إلى هذا يمكن أن ينظر إلى قصة سيدنا عمر الذي عين امرأة على رأس السوق. معنى هذا الحديث ليس القيادة المطلقة، بل القيادة العليا للبلاد. في هذه القضية، القاضي الشرعي ليس الزعيم المطلق أو

---

[235]JAKIM," Cadangan Perlantikan Hakim Syar'ie Wanita di Mahkamah Syariah Negeri Sabah",e-Sumber Maklumat Fatwa,< http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/12182> (Accessed date 13 November 2024)

[٢٣٦] البخاري، **صحيح البخاري**،تحقيق: د. مصطفى ديب البغا،(دمشق: دار ابن كثير،ط٥، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م)، كتاب المغازي، باب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر،ج٤، ص١٦١٠.

زعيم البلاد، بل هو مسؤول فقط عن الأمور المتعلقة بالعدالة في المحكمة. ومع ذلك، ينبغي أن يقتصر اختصاصه على مجالات غير الحدود والقصاص. وهذا يشبه شروط الشهادة يعني ولا يجوز للمرأة أن تكون شاهدة في قضايا الحدود والقصاص، ولا يجوز للمرأة أن تكون قاضية في الحدود والقصاص. يعتقد العديد من العلماء المعاصرين أنه يجوز ذلك بسبب النظام القضائي لم يعد كما كان من قبل. وكان القاضي في الماضي قاضياً وكان أيضاً مفتياً، لذلك لم يكن مناسباً للنساء. وأضاف أننا في إصدار هذه الفتوى ننظر أيضًا إلى قاعدة "المعروف عرفا كالمشروط شرطا"[٢٣٧] بمعنى أن العروف يمكن أن يكون شرطا. وفقًا لعرف العالم، بما في ذلك ماليزيا، فإن صلاحيات الهيئة المحكمة صغيرة وليست كبيرة كما كانت في الماضي وذلك لأنها ملتزمة بالتشريع المحلي. فتعيين القاضي الشرعي هذا على أساس اختلاف أعرف باختلاف الزمان. لكن يجب أن يقتصر القضايا على غير الحدود والقصاص لأن هذا الأمر واضح في النص.[٢٣٨]

٢. فتوى ولاية بينانج

بالنسبة فتوى ولاية **بينانج**، في عام ٢٠١٦، رفض التعيين المقترح لقاضية شرعية، وأبقى على قرار اجتماع ٢٠١٢، وذكر أنه ليس ضروريًا بعد. وتوصي وزارة العدل الشرعية الماليزية بزيادة عدد الموظفين الذكور من القضاة الشرعيين وزيادة ساعات تكليف القضاة إلى الحد الأقصى، بما في ذلك عقد جلسات الاستماع في الليل. في الحقيقة، تم عقد خمس اجتماعات للفتوى بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩. في ٢٠١٠ تم اتخاذ قرار بعدم جواز تعيين النساء قاضيات لأنه لم يكن هناك حالة يائسة تستدعي ذلك، مع الاقتراح بالرجوع إلى كتاب الرسالة الأحكام في تعيين القاضيات ثم كانت هناك مراجعة أخرى في عام ٢٠١٢ لنفس السبب، حيث تم التأكيد على أنه لا يمكن للمرأة أن تكون قاضية مهما كانت قدراتها عالية. في عام ٢٠١٦، تم التوصية باستيفاء الشروط الخاصة لذلك. وفي النهاية، رفضت ولاية بينانج الفتوى الوطنية بسبب مسألة فنية تتعلق بمدى ملاءمة الاشتراطات في ولاية بينانج. وأخيرًا، في عام ٢٠١٩، تم الموافقة على

---

[٢٣٧] الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، ج١، ص٣٤٩.

[٢٣٨] الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر،٢٠٢٤.

جواز حكم القاضيات الشرعيات في غير قضايا الحدود والقصاص.[٢٣٩] أما أسباب تعارض الفتوى، فهي أسباب فنية. ويقول أيضا قبل صدور الفتوى، ننظر أولا مدى جاهزية المحكمة الشرعية من حيث عدد موظفيها وعدد القضايا ونحو ذلك. ظهر المشكلة في الوضع الحالي للمحاكم الشرعية في بينانج على عكس الولايات الأخرى التي لديها ما يكفي من المتطلبات اللازمة لذلك. وبعد استيفاء جميع الشروط والمتطلبات، تصدر الفتوى بذلك.[٢٤٠]

المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة

بغض النظر عن وقت الفتوى تصدر عند المؤسسات الإفتاء في ماليزيا، هناك فتاوى كثيرة حول هذه القضية يعني تعيين القاضيات الشرعي. ينقسم الباحث إلى فريقين يعني المجيزون والمانعون. عموما المجيزون هم الذين يبيح أن تعيين النساء قاضيات شرعي في قضايا المال وغير قضايا الحدود والقصاص. أما المانعون هم الذين لم يبيح تعيين النساء قاضيات شرعي بسبب التالية:

- لا يستوفي الشروط التي وضعها جمهور الفقهاء.
- تعيين قاضية شرعية ليس حلاً للتعامل مع القضايا المطروحة ولم يصل بعد إلى مستوى الحاجة.

الباحث يريد أن ينتقد هذه الآراء الموجودة خاصة أولئك الذين يقولون ليس هناك حاجة. وذلك لأنه من الواضح بالنسبة للباحثين أن النظام القضائي الإسلامي في ماليزيا يحتاج إلى مناصب مثل القضاة الشرعيين لاستيعاب العديد من القضايا. ولا ينكر الباحث أنه ربما في بعض الأماكن لا تكون هناك حاجة إلى عدد كبير من القضاة الشرعيين، ولكن القضايا الموجودة هناك لا تنقص، بل تتزايد.[٢٤١] لذلك، ليس من الصحيح القول بأنه لا توجد حاجة.

الباحث ليس من المؤيدين لتعيين المرأة على أساس النوع، ولكن يرى ضرورة وجود من يسد احتياج الحكم في نزاعات المسلمين دون تأجيل ودون مبررات غير مقبولة. وعلى الرغم

---

[239] JAKIM, "Kertas Cadangan Hukum Pelantikan Hakim Syarie Wanita Di Negeri Pulau Pinang (4)"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=16245> (Accessed date 13 November 2024)

[٢٤٠] الدكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء بينانج، المقابلة، ٢ دسمبر، ٢٠٢٤.

[241]Suhaizad bin Saifuddin,"Hakim Syarie Wanita Di Malaysia: Pelantikan, Bidangkuasa Dan Cabaran",*Jurnal Hukum*, Vol. 48, No. 2, (2019), p. 11.

من أنها قد لا تشكل مشكلة بالنسبة لبعض الناس، إلا أنها تصبح عبئا على الأشخاص الذين يصعب عليهم الأمر وغير القادرين. على سبيل المثال، فرد بالدخل المنخفض مثل المزارعين الذين يعيشون في القرية. وإذا كانوا متورطين في محاكمة تتطلب أتعاب محاماة مرتفعة، فعليهم أيضًا انتظار إسقاط القضية قبل أن يحين دورهم في المحاكمة. سيؤدي ذلك إلى تكاليفهم ووقتهم ومن الواضح أن هذا يمثل عبئًا ثقيلًا عليهم. إذا كان هناك عدد كافٍ من القضاة الشرعيين، فلن تحدث مشكلة كهذه.

إلى جانب ذلك، هناك أيضًا أسباب أخرى يمكن اعتبارها مشكلة مثل مصلحة النساء المضطهدات. لا يقول الباحث إن النساء فقط هن من يفهمن النساء، ولكن من المنطقي أن النساء يفهمن المواقف التي تواجهها النساء بشكل أفضل. وهذا الأمر موجود في ماليزيا حيث تُوجَّه أحيانًا اتهامات بالتحيز. غالبًا ما تكون قضية التمييز ضد المرأة في المحكمة الشرعية محطة اهتمام وسائل الإعلام. ولا تزال الانتقادات مثل "التحيز ضد المرأة يجب أن يتوقف" والاتهامات بالتحيز ضد الرجال مستمرة على الرغم من تعيين النساء كقاضيات شرعيات. تدعي مقالات مثل "Sukarnya mendapat keadilan di Mahkamah Syariah" [٢٤٢] أن مجموعة دعم الأمهات العازبات،"Kelab Sokongan Ibu Tunggal" (KSIT) خلصت إلى أن المحكمة الشرعية والمسؤولين الدينيين وموظف الصلح يفتقرون إلى التعاطف مع مشاكل النساء المطلقات. وتتعرض المحاكم الشرعية أيضًا للانتقاد، حيث يُقال إنها غالبًا ما تميل لصالح الزوج السابق الذي يرفض دفع النفقة. إن كان القاضي امرأة وكانت القضية تتعلق بإساءة معاملة المرأة، فإن المرأة هي التي يمكنها أن تتفهم الوضع بشكل أفضل ومن ثم تعطي عقوبة عادلة. ويرى الباحث هنا أن مصلحة مثل هذه القضايا النسائية مهمة جدًا ويجب الاهتمام بها.

خلاصة

بناء على هذه الحقائق، يرى الباحث أن هناك المصلحة في فض نزعات الناس في محاكم شرعية بدون تأجيل القضايا ويحفظ الحق للمرأة المضطهدة. على الرغم من وجود المصلحة، إلا أن هاتين المصلحتين لا تتبعان شروط المصلحة. وذلك لأن المصلحة هنا تقتصر على فئة معينة

[242] Utusan Melayu, "*Sukarnya Mencari Keadilan Di Mahkamah Syariah*", (Ruangan Rona, 9 September 2018).

من الناس فقط، وهذه المصلحة لا تتجاوز مستوى التحسينيات. والمصلحة هنا أيضا ليست مصلحة عامة. على الرغم من أن تعيين القاضيات قد يسهم في فهم أعمق لقضايا النساء، إلا أن ذلك لا يجعل وجودهن ضرورة شرعية أو واقعية. فالأحكام القضائية تُبنى في الأصل على الأدلة والبراهين لا على النوع الاجتماعي. والقول بأن القضاة الذكور سيتحيزون في أحكامهم هو ادعاء يفتقر إلى الدليل ولا يستند إلى أساس علمي راسخ. ويُقال إن تعيين المرأة في منصب القضاء الشرعي يقع في مصلحة التحسينيات ويُعد من المكملات لا من الأساسيات. فوجوده يُستحسن ولكن غيابه لا يُعد إشكالًا يُخل بالنظام القضائي.

وفي الحجج التي قدمها المجيزون، لم يتم ذكر المصلحة كحجة رئيسية. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن المصلحة الموجودة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لاعتبار المصلحة شرعًا. ومع ذلك، فإن النظر في حجج المجيزين والمانعين يكشف أن كلا الفريقين لم يُصرّح بالمصلحة صراحة، إلا أن مضمون حججهم ينبني في حقيقته على اعتبار المصلحة. وهذا يدل على أن المصلحة وإن لم تُذكر بصيغة مباشرة هي العامل المؤثر في نشوء التعارض بين الفتاوى الصادرة في ماليزيا.

المبحث الثالث: الفتوى من باب العبادات (الزكاة الراتب)

المطلب الأول: خلفية زكاة الراتب في ماليزيا

الزكاة هي أحد أركان الإسلام التي تجب على كل مكلَّف. تلعب الزكاة دورًا مهمًا في المعاملات والاقتصاد الإسلامية وليس فقط العبادة. هدف الزكاة واضحا يحفظ رفاهية الأصناف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. لذلك الزكاة تشمل جوانب العبادة والمعاملة وبسبب ذلك أصبح النقاش واسعًا جدًا. ومع ذلك، فإن القضايا المتعلقة بالزكاة لا تزال موضوعا للنقاش والجدل. ومن بين القضايا المتعلقة بالزكاة التي لا تزال موضوعًا للنقاش والجدل هي زكاة الراتب.

وفي سياق ماليزيا، تنظيم الجهود المبذولة لتعزيز النقاش حول زكاة الراتب من خلال الندوات والمذاكرات وورش العمل والأبحاث النشطة التي تقوم بها الهيئات الدينية الإسلامية. وبدأت الخطة الأولى لزكاة الراتب في ماليزيا بكتابات الدكتور عبد الرشيد دائل والدكتور هيلاني

موج طاهر في الثمانينيات، ثم قام الدكتور مجيني تاريمين بتطويرها. هؤلاء هم من أطلقوا فكرة زكاة الراتب في ماليزيا. [٢٤٣] وبعد ذلك، صدرت الفتوى الوطنية الأولى بشأنها في ١٩٩٢ تلتها فتاوى الولايات.

الدليل من القرآن كما قوله تعالى ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَنْفِقُوْا مِنْ طَيِّبٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ اَخْرَجْنَا لَكُمْ مِّنَ الْاَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُوْنَ وَلَسْتُمْ بِاٰخِذِيْهِ اِلَّآ اَنْ تُغْمِضُوْا فِيْهِ ۭ وَاعْلَمُوْٓا اَنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ حَمِيْدٌ﴾(البقرة:٢٦٧). وفي الحديث « حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ،عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ). فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ). قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ). قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: (فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ) ".»[٢٤٤]

وتكييف الزكاة الفقهي في الراتب يأتي من باب مال المستفاد. زكاة المال المستفاد تشير إلى الزكاة على الدخل المكتسب من خلال العمل. الدخل بمعنى الرواتب والأجور والمكافآت المهنية مثل الأطباء والمحامين والاستشاريين وإيرادات التحويل الأخرى. اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه القضية. وفي ندوة الزكاة التي عُقدت بالكويت عام ١٤١٤هـ أُطلق على زكاة الدخل اسم المال المستفاد. ويرى بعض العلماء أن هذه الزكاة تجب دون انتظار سنة. والبعض الآخر يجب زكاة الدخل بشرط الحول. وهذا الرأي الثاني يجعل زكاة الدخل مماثلة لزكاة الادخار السنوية[245].

في ماليزيا، أوجب الفقهاء الزكاة في الدخل والرواتب. وذلك لأن الدخل يُعتبر مالًا ينمو ويمكن أن يحقق أرباحًا جيدة خاصة للشخص الذي يشغل مناصب مهنية أو رفيعة المستوى في المنظمة. كما أنها واحدة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في هذا اليوم وهذا العصر، خاصة

---

[٢٤٣] حسن بن عبد الرحمن، مدير الشرعية بالمركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٧ نوفمبر،٢٠٢٤.

[٢٤٤] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (دمشق: دار ابن كثير، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكفر، ج٢، ص٥٢٤.

[245] Razali Md Jani, Muhsin Nor Paizin, *Zakat Pendapatan Konsep Hawaij Asliyah Mendasari Pembelanjaan Isi Rumah*, (Kuala Lumpur: (PPZ-MAIWP)Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan,2017) ,p. 2.

مع انتشار المهن المدفوعة الأجر في الحياة اليومية.[٢٤٦] وتتبع مؤسسات الزكاة في الغالب الرأي الأول، وهو أن زكاة الدخل لا تتطلب الحول كما تم ذكره سابقًا.

المطلب الثاني: محل النزاع

رأى الباحث وجود اختلافات في إدارة زكاة الراتب بين الولايات من ناحية عملية التحصيل. هناك بعض الولايات التي تنفذها بنفس الطريقة التي تنفذ بها ولاية أخرى بينما هناك ولايات أخرى تعتمد طريقة مختلفة في التحصيل. فمثلاً تطبق بعض الولايات خصم الزكاة من الراتب الشهري للمكلف. هذا يتعلق بشرط للمال المستفاد وفي هذه القضية، هناك الاختلاف عند العلماء. ذكر القرضاوي في فقه الزكاة اختلاف العلماء كما التالي[٢٤٧]:

"وقد اختلف أئمة المذاهب الأربعة في المال المستفاد، اختلافاً متفاوتاً. ذكره ابن حزم في المحلى فقال: قال **أبو حنيفة**: لا يزكى المال المستفاد إلا إذا تم له حول في ملك مالكه إلا إذا كان عنده مال من جنسه تجب فيه الزكاة في أول الحول، بأن بلغ نصاباً. فإنه ان اكتسب بعد ذلك – ولو قبل تمام الحول بساعة – شيئاً، قل أو كثر، من جنس ما عنده، فإنه يزكى المكتسب مع الأصل، سواء عنده الذهب والفضة والماشية والأولاد (أي أولاد الماشية) وغيرها.

وقال **مالك**: لا يزكى المال المستفاد حتى يتم حولاً، وسواء كان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أم لم يكن إلا الماشية، فإن من استفاد منها شيئاً بغير ولادة منها، فإن كان الذي عنده منها نصاباً زكي الجميع عند إتمام الحول، وإن كان أقل من النصاب فلا زكاة عليه. وإن كانت الماشية المستفادة من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات، سواء كانت الأمهات نصاباً أم لم تكن.

وقال **الشافعي**: لا يزكى مال مستفاد إلا أن يحول عليه الحول، ولو كان عند الذي استفاده نصاب من جنسه، واستثنى من ذلك أولاد الماشية مع أمهاتها فقط إذا كانت الأمهات نصاباً وإلا فلا.

---

[246] PPZ-MAIWP," Apa Itu Zakat Pendapatan",Zakat Pendapatan, <https://www.zakat.com.my/info-zakat/jenis-jenis-zakat/zakat-pendapatan/>

[٢٤٧] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، ج١، ص٥٠٤.

وقد عقب **ابن حزم** – على طريقته العنيفة المستنكرة – بأن هذه الأقوال كلها فاسدة، قال: ويكفي من فسادها أنها كلها مختلفة، وكلها دعاو مجردة وتقاسيم فاسدة متناقضة، ولا دليل على صحة شيء منها، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا من رواية سقيمة، ولا من اجماع ولا من قياس، ولا من رأي له وجه. وقد تفادى ابن حزم هذه التقاسيم الفاسدة — على حد قوله – باشتراط الحول لكل مال، مستفاد أو غير مستفاد، حتى أولاد الماشية، مخالفاً بذلك صاحبه داود الظاهري، الذي خرج عن هذه التقاسيم بإيجابه الزكاة في كل مستفاد بلا اشتراط حول. ولم ينج هو نفسه مما عاب غيره به."

وعند **الحنابلة** أنه لا حاجة إلى شرط الغلة في زكاة مال المستفاد وهذا أيضا يوافق القرضاوي. هذا هو الراجح عند القرضاوي بناء على قياس نصاب زكاة الذهب بدون حول.

المطلب الثالث: الفتاوى المتعلقة

هناك ثلاثة فتاوى مجلس الإفتاء الوطني حول زكاة الراتب. الفتوى الأول في ١٩٩٢:

١. "زكاة الراتب والدخل المهني–١

ناقشت المذاكرة الحادية والثلاثون لجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (لجنة المذاكرة MKI) والمذاكرة الخاصة التي انعقدت في ٩ ديسمبر ١٩٩٢ زكاة الرواتب والدخل المهني. وقد قرر مذاكرة ما يلي:

١. يمكن للمسلمين سحب الزكاة من دخل الراتب ويجب على إدارة الإيرادات الداخلية (Jabatan Hasil Dalam Negeri) تقديم خصم الزكاة على المبلغ المدفوع.

٢. تجب الزكاة على الدخل المهني لأنه داخل في زكاة الأعمال."[٢٤٨]. [٢٤٩]

والفتوى الثاني في ١٩٩٧ كما في التالي:

---

[248] Zakat Gaji & Pendapatan Professional-1
Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia (Jawatankuasa Muzakarah MKI) Kali Ke-31 dan Muzakarah Khas yang bersidang pada 9 Dec 1992 telah membincangkan Zakat Gaji & Pendapatan Professional. Muzakarah telah memutuskan bahawa:
1.Umat Islam boleh mengeluarkan zakat daripada pendapatan gaji dan Jabatan Hasil Dalam Negeri hendaklah memberi rebet zakat ke atas jumlah yang dibayar itu.
2.Pendapatan profesional diwajibkan zakat kerana ia termasuk dalam zakat perniagaan.

[249] JAKIM, "Zakat Gaji & Pendapatan Professional-1"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10104> (Accessed date 28 November 2024).

٢. "زكاة الراتب والدخل المهني –٢

المذاكرة الخاصة لجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (لجنة المذاكرة MKI) التي انعقدت في ٢٢ يونيو ١٩٩٧ ناقشت زكاة الرواتب والدخل المهني. قررت مذاكرة أن الزكاة على دخل العمل واجبة على الأشخاص المؤهلين لدفع الزكاة"[٢٥٠].[٢٥١]

والثالث في ٢٠٠٣. الفتاوى كما في التالي:

٣. "زكاة الراتب مع مقدارها

ناقشت لجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (لجنة المذاكرة MKI) للدورة السادسة والخمسين التي انعقدت في ٧ مايو ٢٠٠٣ زكاة الرواتب ومقدارها. وقررت المذاكرة أن أساس احتساب الزكاة على الراتب والدخل يكون على أساس إجمالي الدخل السنوي وأن مقدار الزكاة هي ٢,٥٪ من إجمالي الدخل"[٢٥٢].[٢٥٣]

الفتوى الأولى يجوز للمسلمين دفع الزكاة من دخل الراتب. يتعين على إدارة الإيرادات الداخلية (Jabatan Hasil Dalam Negeri) تقديم إبراء ضريبي على مبلغ الزكاة المدفوعة. الدخل المهني واجب للزكاة لأنه يعتبر جزءا من زكاة الأعمال. والفتوى الثاني تقول الزكاة على دخل الراتب واجبة على الأفراد المستحقين لدفع الزكاة بناء على متطلبات استحقاق الزكاة. والفتوى الأخير يبين أساس حساب زكاة الراتب والدخل هو إجمالي الدخل السنوي ويبلغ معدل الزكاة ٢,٥٪ من إجمالي الدخل. ويمكن على الباحث أن يخلص أن الفتوى الوطنية في الأول لم يحدد مقدار الزكاة فقط تحدث سبب لوجوب زكاة الراتب. السنوات بعد ذلك يقيد مؤسسة الإفتاء

---

[250] Zakat Gaji & Pendapatan Professional-2
Muzakarah Khas Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia (Jawatankuasa Muzakarah MKI) yang bersidang pada 22 Jun 1997 telah membincangkan Zakat Gaji & Pendapatan Professional. Muzakarah telah memutuskan bahawa zakat ke atas pendapatan penggajian adalah wajib bagi orang yang layak mengeluarkan zakat.

[251] JAKIM, "Zakat Gaji & Pendapatan Professional-2"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10116> (Accessed date 28 November 2024).

[252] Zakat Gaji Beserta Kadarnya Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia (Jawatankuasa Muzakarah MKI) Kali Ke-56 yang bersidang pada 7 May 2003 telah membincangkan Zakat Gaji Beserta Kadarnya. Muzakarah telah memutuskan bahawa asas pengiraan zakat gaji dan pendapatan adalah berdasarkan kepada pendapatan kasar setahun dan kadar zakat yang dikenakan ialah sebanyak 2.5% daripada jumlah pendapatan tersebut.

[253] JAKIM, "Zakat Gaji Beserta Kadarnya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10126> (Accessed date 28 November 2024)

الوطني وجوب الزكاة بالشروط الخاصة وأخيرا تحديد مقدار الزكاة يعني ٢,٥٪. في الفتاوى الوطنية، ليس أحد يذكر الحول فقط يوجد أساس حساب زكاة الراتب والدخل هو إجمالي الدخل السنوي في الفتوى الثالث.

الفتوى عند ولاية **كلنتان** أوجب زكاة الراتب مع تحديد مقدار الزكاة، ويقيد بشروط الحول والنصاب. الفتوى في ١٩٩٩[٢٥٤] هذا تجب الزكاة على الراتب أو الدخل بعد خصم نفقات الضروريات، وهي من أبسط الضروريات للفرد وللأسرة تحت رعايته حسب الشريعة. وفتوى من الولاية **فيراق** قررت بأن واجب زكاة الراتب بشرط يحول الحول والنصاب في ٢٠٠٤.[٢٥٥]

بالنسبة ولاية **سراواك** في ١٩٩٦[٢٥٦] أوجب زكاة الراتب بعد خصم الاحتياجات الأساسية وتمويل العمل والديون وأي تمويل. وبالإضافة إلى ذلك الزكاة الراتب مقيد بالنصاب. والفتوى من ولاية **ترنجانو** في ١٩٩٢[٢٥٧] قررت بجواز زكاة الراتب بشرط تحقيق النصاب، مع الإشارة إلى المصلحة في الفتوى. وقرر فتوى ولاية **جوهور** في ٢٠٠٠[٢٥٨] بوجوب زكاة الراتب بحساب نقص إجمالي الدخل للعام الحالي من الاحتياجات الأساسية الفعلية في العام الحالي مع تحديد مقدار الزكاة بنسبة ٢,٥٪. فتوى الولاية الأخرى مثل **بينانج** في ٢٠٠١[٢٥٩]،**ملاكا** في ٢٠٠٠[٢٦٠]، **نجري سمبلان** في ١٩٩٨[٢٦١]،**سلانجور** في ٢٠٠٢[٢٦٢]، **ولاية الفدرالية** في

---

254 JAKIM, "Fatwa Mengenai Zakat Penggajian"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10768> (Accessed date 28 November 2024)

255Jabatan Mufti Negeri Perak,"Fatwa Mengenai Zakat Atas Pendapatan(Gaji)",Warta Kerajaan Negeri Perak, <https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/zakat.pdf> (Accessed date 28 November 2024).

256JAKIM, "Zakat Gaji"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11401>. (Accessed date 28 November 2024)

257JAKIM, "Zakat Gaji"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11577> (Accessed date 28 November 2024).

258 JAKIM, "Zakat Gaji Dan Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10518> (Accessed date 28 November 2024).

259 JAKIM, "Fatwa Mengenai Zakat Penggajian"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=16074> (Accessed date 28 November 2024).

260 JAKIM, "Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10600> (Accessed date 28 November 2024).

261 JAKIM, "Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10828> (Accessed date 28 November 2024).

262 JAKIM, "Fatwa Tentang Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11783> (Accessed date 28 November 2024).

١٩٩٩[٢٦٣]، **صباح** في ٢٠٠٣[٢٦٤] و**بهانج** في ٢٠٠١[٢٦٥] قررت بوجوب زكاة الراتب بدون التقيد بالحول والنصاب. أما الفتوى ولاية **برليس** في ١٩٧٠[٢٦٦] قرر بوجوب زكاة الراتب بالقياس على زكاة الذهب والفضة أو زكاة الزراعة ومقداره يتبع الزكاة على التوالي يعني ٢,٥٪ و٥٪. ويجب أيضا أن ينقص الاحتياجات الأساسية. كما تذكر الفتوى وجوب الزكاة في كل مرة يحصل فيها الشخص على راتب. على الرغم هذه الفتوى قديم الطراز، يذكرها الباحث لأنها كانت الفتوى الوحيدة بشأن زكاة الراتب في ولاية برليس. وقررت لجنة الفتوى ولاية **قدح** جمع الدخل مثل الرواتب والبدلات والهدايا وغيرها من المصادر مع الأموال المجمعة، وتجب الزكاة عندما يتحقق النصاب من تاريخ بدء جمع الأموال.[٢٦٧]

قرر كل الولايات بوجوب زكاة الراتب. ولكن يوجد الاختلاف في شروط الحول. ويمكن التقسيم إلى بقسمين يعني يقول واجب بالحول وواجب بدون الحول. كل الولايات تقول **وجوب زكاة الراتب بدون الحول** أما ولاية فيراق وكلنتان **يشترط زكاة الراتب بالحول**. ولاية ترنجانو لا تشمل في هذين فريقين لأنه لم تحدد أو بعدم وجوب زكاة الراتب.

المطلب الرابع: ملاحظات

١. ولاية الفدرالية

بالنسبة ولاية الفدرالية، الفتوى تصدر في ١٩٩٩ تبقى قرارها إلى الآن.[٢٦٨]

٢. ولاية برليس

---

[263] JAKIM, “Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syarie”, E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/9246d5481ca938393743c5b45c1ace54. (Accessed date 28 November 2024).

[264] Pusat Wakaf dan Zakat USIM,”Fatwa Zakat Pendapatan Negeri Sabah”,Fatwa Zakat Pendapatan,https://pwz.usim.edu.my/fatwa-zakat-pendapatan/, (Accessed date 28 November 2024)

[265]Pusat Kutipan Zakat Pahang, “Bilakah fatwa wajib Zakat Pendapatan telah diputuskan?”, Soalan Lazim,Zakat Pendapatan,< https://zakatpahang.my/bilakah-fatwa-wajib-zakat-pendapatan-telah-diputuskan/> (Accessed date 28 November 2024)

[266] JAKIM, “Fatwa Negeri Perlis Mengenai Zakat Gaji”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11081> (Accessed date 28 November 2024).

[267] Pusat Wakaf dan Zakat USIM,”Fatwa Zakat Pendapatan Negeri Kedah”,Fatwa Zakat Pendapatan,https://pwz.usim.edu.my/fatwa-zakat-pendapatan/. (Accessed date 28 November 2024)

[٢٦٨] الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر، ٢٠٢٤.

ولاية برليس على استقراء الباحث لم يتم الفتوى إلا فتوى في ١٩٧٠ مثل ذكر أعلاه. وزكاة الراتب لا يزال قيد التنفيذ في برليس.

٣. ولاية بينانج

لجنة الفتوى بينانج الأخيرة تبين تطبيق زكاة الراتب في بينانج من خلال مقابلة مع الباحث. زكاة الراتب في بينانج لا تقيد بالحول. نحن يتمسك بمفهوم مقدار الممتلكات التي من المتوقع أن تتراكم في السنة. وتقسيم المبلغ السنوي لكل شهر بعد خصم الاحتياجات الأساسية. وذلك لتسهيل إخراج الزكاة. وتحسب هذه الزكاة على أنها تأجيل الزكاة تكفي لمدة سنة واحدة. وذلك لأنه يخشى إذا انتظرت حتى نهاية العام أن يتم استخدام جميع الممتلكات دون بقاء شيء. وبهذه الطريقة يمكن أيضًا تزكية المال بالحصول على البركات. وأضاف أن القرضاوي يبيح زكاة الراتب بدون شرط الحول، وهو قياس على زكاة التأجيل. ولذلك تجب الزكاة من النصاب الكافي حتى نهاية سنة معينة، ويبدأ نصاب جديد في السنة التالية. هذا بالنسبة إلى فتوى التي لم تنشر رسميًا في عام ١٩٩٣ وما زالت بنانج تلتزم بهذه الفتوى. [٢٦٩] وفي ٢٠٠٩ هناك الفتوى تصدر من لجنة الفتوى بينانج عن كيفية حساب زكاة المال المستفاد.[٢٧٠]

٤. ولاية فيراق

وفي ولاية **فيراق** تم بتنفيذ زكاة الراتب. في الحقيقة كان هناك زكاة على الدخل من قبل، ولكن الراتب لم يشملها في وجوب الزكاة، وذلك لأن فتوى ولاية فيراق كانت تشترط الحول.[٢٧١] ولكن في أحدث فتوى، قررت لجنة الفتوى في ولاية فيراق بوجوب زكاة الراتب

[٢٦٩] الدكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء بينانج، المقابلة، ٢ دسمبر، ٢٠٢٤.

[270] Jabatan Mufti Negeri Pulau Pinang,"Fatwa Mengenai Zakat Al-Mal Al-Mustafad", Warta Kerajaan Negeri Pulau Pinang,https://mufti.penang.gov.my/index.php/2014-11-12-02-48-39/fatwa/warta/507-fatwa-mengenai-zakat-al-mal-al-mustafad/file. (Accessed date 28 November 2024).

[271] Jabatan Mufti Negeri Perak,"Fatwa Mengenai Zakat Atas Pendapatan(Gaji)",Warta Kerajaan Negeri Perak, <https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/zakat.pdf> (Accessed date 28 November 2024).

ضمن المال المستفاد.[٢٧٢] ويوجد فتوى جديدة في ٢٠٢٤ تبطل الفتوى السابقة التي كانت تختص بالزكاة على الدخل.[٢٧٣]

وطريقة حساب زكاة الراتب في ولاية الفدرالية تعتمد على أساس[٢٧٤]: –

١. الطريقة الأولى (بدون النقص): الدخل x ٢,٥٪

٢. طريقة الثانية (مع النقص): (الدخل – احتياجات) x ٢,٥٪

ويمكن الحساب زكاة الراتب شهريا أو سنويا. إن كان سنويا يجب أن تكون قابلة للقسمة على ١٢. الدخل هنا يشمل[٢٧٥]: –

١. العمالة العقارية والأجور

- الرواتب والأجور والمكافآت ومطالبات العمل الإضافي والمكافآت والتعويضات والمعاشات التقاعدية والهدايا والجوائز والحوافز و ESOS(نظام خيار مشاركة الموظف) وأي شيء آخر يأتي من الخدمة أو التوظيف.

٢. نتائج العمل الحر

- رسوم الخدمات الاستشارية المهنية
- الدفع أو ربح المشروع المستلم من المقاول
- العمولة و"الدخل المتبقي" مثل مبيعات التأمين والتكافل والوحدة الائتمانية والوساطة وما شابه ذلك
- الإتاوات أو العمولات من الكتابة والنشر والأنشطة الفنية ونحوها

٣. الممتلكات المدرة للدخل (المستغلات)

- الدخل من تأجير الأصول مثل المنازل والمباني والمركبات والمباني والمعدات وما إلى ذلك

---

[272] Jabatan Mufti Negeri Perak,"Fatwa Zakat Atas Harta Perolehan",Warta Kerajaan Negeri Perak,<https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/fatwazakatharta perolehan.pdf> (Accessed date 8 January 2025)

[273] Jabatan Mufti Negeri Perak,"Pembatalan Fatwa Mengenai Fatwa Zakat Atas Pendapatan(Gaji)",Warta Kerajaan Negeri Perak, <https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/btlzakatataspendapatan.pdf> (Accessed date 8 January 2025)

[٢٧٤] حسن بن عبد الرحمن، مدير الشرعية بالمركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٧ نوفمبر، ٢٠٢٤

[275] PPZ-MAIWP," Kalkulator Zakat Pendapatan",<https://www.zakat2u.com.my/kiraan/zakat/pendapatan> (Accessed date 8 January 2025)

- منتجات الثروة الحيوانية مثل الحليب والبيض والعسل وغيرها

٤. الدخل الذي لا يلزم أخذه في الاعتبار لحساب الزكاة: مطالبات السكن، ومطالبات الخارج، ومطالبات الترفيه، ومطالبات الأميال وغيرها من المطالبات

واحتياجات هنا يمكن أن تشمل النفقات الشخصية والزوجة والأبناء والوالدين وخصم "Kumpulan Wang Simpanan Pekerja" (KWSP) يعني صندوق الادخار الخاصة بالموظفين والدراسة الشخصي.[٢٧٦] وإن كان يوجد مساهمات الزكاة في الجهات التي تخرج الزكاة فيجيب أن ينقص هذه أولا أيضا. "Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan" (PPZ-MAIWP) يعني المركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية هو هيئة التي تنظيم إدارة الزكاة في ولاية الفدرالية. و(PPZ-MAIWP) هو أول الطرف يستخدم هذا النموذج الحسابي. ويذكر هذا النموذج الحسابي لأن على حسب استقراء الباحث تستخدم ولايات أخرى نفس النموذج الحسابي تقريبا في ولاياتهم.

المطلب الخامس: مناقشة حول المصلحة

بغض النظر عن توقيت إصدار الفتوى من قبل مؤسسات الإفتاء في ماليزيا، هناك فتاوى كثيرة حول هذه القضية يعني زكاة الراتب. من بين هذه الفتاوى، هناك فريقان: الأول يقبل وجوب زكاة الراتب دون شرط الحول، والثاني يشترط الحول في وجوب زكاة الراتب. ليس هناك حجة واضحة في للفريق الأول عن المصلحة، فقط يوجد التقليد لرأي القرضاوي الذي لم يشترط الحول في زكاة المال المستفاد. في الحقيقة، في زكاة الراتب هناك أيضا مصلحة تتعلق بحفظ النفس من خلال مساعدة احتياجات الأصناف الشهرية، وحفظ المال عبر تزكيته عن طريق إعطاء الزكاة دون انتظار نهاية السنة، مما قد يؤدي إلى استنفاد المال قبل وقت الزكاة. الحجة المتعلقة بالمصلحة موجودة في فتوى ولاية ترنجانو، ولكن لم تُقرر ولاية ترنجانو بوجوب أو بعدم وجوب زكاة الراتب. أما الفريق الثاني، فحجته تقوم على رأي جمهور العلماء الذين يشترطون الحول في زكاة المال، كما ذكر في فتوى ولاية فيراق.

276 PPZ-MAIWP," Kalkulator Zakat Pendapatan",<https://www.zakat2u.com.my/kiraan/zakat/pendapatan> (Accessed date 8 January 2025)

قد تكون المصلحة أحد العوامل التي تدعم القول بوجوب زكاة المال المستفاد. وتتمثل الأسباب الرئيسية في ذلك في ثلاثة أمور:

أولا من الواضح أن زكاة المال المستفاد دون شرط الحول تحمل فوائد كثيرة.

ثانيا، بحسب استقراء الباحث المصلحة في زكاة المال المستفاد ليست مصلحة ملغاة، بل هي من ضمن المصلحة المرسلة والمعتبرة. ذلك لأننا نعلم أن الزكاة مفروضة في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث. ولكن زكاة المال المستفاد، خصوصًا الراتب، لم يتم النص عليها بشكل صريح فأصبح المصلحة المرسلة.

ثالثا، زكاة المال المستفاد تم تنفيذها في زمان الصحابة. في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، تمت إدارة المال المستفاد مثل الدخل مثل الرواتب والعلاوات منهجيا. أمر عمر أصحاب الأراضي في العراق وسوريا بدفع الخراج كمصدر دخل للبلاد لدعم احتياجات جيش المسلمين. وتوزيع الغنائم على أساس الأولوية، بدءًا من التبرعات لآل النبي صلى الله عليه وسلم. وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان، تم تطبيق زكاة الدخل مباشرة على الأفراد الأثرياء. والممتلكات التي تبلغ نصابها تخضع لخصم الزكاة من المال المستفاد قبل تسليمها. قدم الخليفة معاوية بن أبي سفيان نظامًا لجمع زكاة المال المستفاد بشكل منهجي للموظفين. وهذا أصبح سياسة أكثر تنظيمًا. وقد تم توسيع هذا النظام في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.[٢٧٧]

زكاة الراتب أيضًا تحمل فوائد اجتماعية واقتصادية مثل الزكاة الأخرى. كلما يزيد جمع الزكاة، يزيد أيضا توزيع الأموال ويمكن أن تساعد الأصناف وخاصة الفقراء. يعد جمع الزكاة في بعض الولايات من خلال زكاة الراتب مساهمة كبيرة.[٢٧٨] وبالتالي، فإن هذا الارتفاع في مال الزكاة سيؤدي في نهاية المطاف إلى نشوء مجتمع يهتم بعضه ببعض، خاصة بالنسبة للأسر المسلمة التي تعاني من الفقر المدقع.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر القرضاوي في فقه الزكاة هذا الارتفاع في مال الزكاة [٢٧٩]:

---

[277]Mujaini Tarimin, *Zakat Al-Mal Al-Mustafad:Amalan dan Pengalaman di Malaysia,*(Kuala Lumpur: :(PPZ-MAIWP)Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan,2017),p. 44-46.

[278] Hairunnizam Wahid, Sanep Ahmad,Mohd Ali Mohd Noor,"Kesedaran Membayar Zakat Pendapatan di Malaysia", *Jurnal Islamiyyat,*(Bangi:Universiti Kebangsaan Malaysia),p. 17-18.

[٢٧٩] القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج١، ص٥١٠.

" ان عدم اشتراط الحول للمال المستفاد اعون على ضبط أموال الزكاة وتنظيم شأنها بالنظر

للمكلف الذي تجب عليه الزكاة، وبالنظر للإدارة التي تتولى جباية الزكاة..."

بدون اشتراط الحول، لا يؤدي ذلك فقط إلى زيادة تحصيل الزكاة، بل إنه مفيد أيضًا لإدارة المزكي، حيث يمكنه تنظيم وتخطيط الشؤون المالية الشهرية مقدمًا. ويقول القرضاوي أيضا الرأي الذي اشتراط الحول سيجعل كل فرد يحدد فترة متساوية مدتها سنة واحدة لكل مصدر دخل، مثل الراتب أو الأتعاب أو دخل الممتلكات. وهذا يسبب صعوبات في حساب الزكاة وصرفها خاصة عندما يكون لدى الشخص حول مختلفة. ونتيجة لذلك، يصبح تنفيذ الزكاة وإدارتها معقدًا ثم مما يجعل من الصعب على الحكومة جمع الزكاة وإدارتها، وأخيرا لا يتم تنفيذ الزكاة فعالية.

يتماشى واجب زكاة الدخل مع القيمة الإسلامية التي تحث التضحية والرحمة والمحبة بين المسلمين. ويدعم القيم الإنسانية من خلال الاهتمام بحياة الآخرين يعني صعوباتهم. وقال الله تعالى: ﴿الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيْمُوْنَ الصَّلٰوةَ وَمِمَّا رَزَقْنٰهُمْ يُنْفِقُوْنَ﴾(البقرة:٣) و ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَنْفِقُوْا مِمَّا رَزَقْنٰكُمْ مِّنْ قَبْلِ اَنْ يَّأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيْهِ وَلَا خُلَّةٌ وَّلَا شَفَاعَةٌ ۗوَالْكٰفِرُوْنَ هُمُ الظّٰلِمُوْنَ ﴾(البقرة:٢٥٤).

هتين آيتين تؤكدان على أهمية التضحية ببعض الممتلكات من أجل خير المجتمع. إن تحرير الدخل من الزكاة عن طريق انتظار الحول يمكن أن يؤدي إلى موقف مهمل حيث يركز الأفراد فقط على العمل والاستمتاع دون التفكير في مسؤولياتهم تجاه الآخرين مثل الفقراء. وهذا يتعارض مع روح الزكاة باعتبارها عبادة اجتماعية لرفاهية المجتمع.[٢٨٠]

وبالإضافة إلى ذلك إن فرض شروط الحول في نظام الزكاة يمكن الفتح فرصة على المزكي خصوصا الأغنياء لتجنب هذا الالتزام. على سبيل المثال، قد يستنتج أولئك الذين يستخدمون أموالهم بإسراف أنهم ليس لديهم باقايا كافية لمدة عام ثم يتهربون من التزام دفع الزكاة. من ناحية أخرى، فإن الأفراد المقتصدين يخضعون للزكاة. وفي نفس الوقت يحصل المسرفون الذين يعتبر

[٢٨٠] القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج١، ص٥٠٩-٥١٠.

إخوان الشيطان على الراحة. وهذا الوضع يظهر خللاً واضحاً لأن المعتدلين في الإنفاق مثقلون أيضاً بوجوب الزكاة.[٢٨١]

ويعطي مجيني تارمين قياساً على عبادة الصلاة الواجبة بحسب وقتها، لكن في حالة المسافر يمكن أن يسبق أداء الصلاة لأن وجود صلاة الجمع التقديم. وبالمثل، فإن الزكاة، باعتبارها العبادة التي تنطوي على حق الله والمال والحق البشرية. لذلك من الأهمية بمكان دفعها مبكرًا دون الحاجة إلى انتظار الحول. وهذا مطابق بزكاة المال المستفاد وهو فعالية إذا لم تكن مشروطة بشروط الحول. هذه النقطة تدل على قيمة العدالة في الإسلام. وهذه النقطة أيضا ذكرها أستاذ حسن عبد الرحمن من خلال مقابلة مع الباحث. يقول الأستاذ لا يوجد عدالة في الإسلام إذا كان الفلاحون واجبًا عليهم دفع الزكاة، بينما لا يُطلب ذلك من المهنيين والعاملين بأجر، رغم أن أجورهم أعلى. علاوة على ذلك، يحتاج الفلاحون إلى تحمل تكاليف الزراعة. [٢٨٢] إذا لإقامة العدالة في الإسلام، يعد تنفيذ زكاة مال المستفاد دون الحول من خلال قطع الراتب الشهري أمرًا متلائمًا جدًا.

من خلال مقابلة الباحث مع مدير الشريعة في المركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية، تم الإشارة إلى أن الحاجة المستحقة ليست مرة واحدة في السنة، إذ إن مصاريفهم ليست سنوية، ولذلك من الضروري دفع الزكاة شهريًا. وإذا لم تُدفع زكاة الدخل بالطريقة الشهرية، فإنها لن تحل مسألة الأصناف. ويضاف أنه إذا قيل إن الاهتمام باقتصاد المسلمين هو على المستوى الكلي، وهو توزيع الثروة والأموال. فإن الحديث عن الأصناف يتعلق بالمستوى الجزئي، والذي يركز على الاحتياجات الأساسية للأصناف التي يجب تحديد أولوياتها. وبالإضافة إلى ذلك، يضاف أيضًا أن الزكاة على الراتب الشهري بدون الحول تتوافق مع مقاصد الشريعة التي تشمل حفظ المال وحفظ النفس. حفظ المال هنا يعني حماية حقوق الملكية ومنع الثروة من التركز بين الأغنياء فقط، بينما حفظ النفس يتعلق بمساعدة الأصناف الفقراء.[٢٨٣]

---

[281] Mujaini Tarimin, Zakat *Al-Mal Al-Mustafad:Amalan dan Pengalaman di Malaysia,*(Kuala Lumpur: :(PPZ-MAIWP)Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan,2017),p. 178-179.

[٢٨٢] حسن بن عبد الرحمن، مدير الشرعية بالمركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٧ نوفمبر،٢٠٢٤.

[٢٨٣] المرجع نفسه.

من خلال مقابلة الباحث مع لجنة الفتوى ولاية الفدرالية تقول الفتوى تصدر في ١٩٩٩ ما زالت سارية حتى الآن. وعندما سُئل عن المصلحة في زكاة الراتب، قال إن مصلحة الزكاة تكمن في مساعدة الفقراء وتوسيع دائرة المساعدة للأصناف. [٢٨٤] ويأخذ رأي القرضاوي في هذه القضية في الاعتبار زكاة المال المستفاد التي يُقاس عليها زكاة الزراعة، أي يجب الزكاة في يوم الحصاد، حيث يشبه الراتب الشهري الحصاد الزراعي. على الرغم من الانتقادات الكثيرة، فإن هذا الرأي مقبول في ماليزيا استنادًا إلى المصلحة لأصناف. [٢٨٥]

فإذا نظرنا إلى الأحكام السابقة، فلا زكاة على هذا الدخل الشهري. زكاة الأموال تدخل في مفهوم زكاة الادخار. وهناك أيضا زكاة الزرع. زكاة الراتب الشهري هو اجتهاد مبني على الوضع الحالي حيث يعمل الكثير من الناس في الوقت الحاضر ويحصل الراتب الشهري بينما لا يزرع كثير من الناس المحاصيل. فإذا لم تُنفذ هذه الزكاة، سيتم تخفيض تحصيل الزكاة. مما قد يؤثر سلبًا على مصلحة الأصناف. [٢٨٦]

خلاصة

ويمكن القول إن زكاة المال المستفاد قد تم حلها في هذا الوقت. وذلك لأن كل ولاية في ماليزيا يقول بوجوبها. وعلى الرغم من أن الجمهور يشترطون زكاة المال المستفاد بالحول[٢٨٧]، في سياق الراتب يمكن تطبيقها وتنفيذها دون اشتراط الحول. هذا بناء على الحجج المعروضة خصوصا العرف الحالي في ماليزيا وأيضا المصلحة الأصناف. يريد الباحث أن يذكر قول القرضاوي يعني "وإذا كان في ذلك خروج على المذاهب الأربعة المعتمدة فلم يجيء نص عن الله تعالى ورسوله – ولا عن أئمة المذاهب أنفسهم – رضي الله عنهم بوجوب اتباعهم وتقليدهم وتحريم الخروج عن اجتهادهم. بل هم قد نهوا عن تقليدهم." تتصف الشريعة الإسلامية لجلب المصلحة لذلك،

---

[٢٨٤] الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر،٢٠٢٤.

[٢٨٥] المرجع نفسه.

[٢٨٦] الدكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء بينانج، المقابلة، ٢ دسمبر،٢٠٢٤.

[287] Razali Md Jani, Muhsin Nor Paizin, *Zakat Pendapatan Konsep Hawaij Asliyah Mendasari Pembelanjaan Isi Rumah*, (Kuala Lumpur: (PPZ-MAIWP) Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan, 2017), p7.

وما دام الأمر غير واضح في النص ولا يخالف مبادئ الإسلام، فيجوز لنا أن نختلف، بل وتقدم أفضل الرأي على أساس التبادل الحالي للأعراف والمصالح.

وبالإضافة إلى ذلك، الفتاوى الصادرة عن مؤسسات الإفتاء تسببت وعيا عند المجتمع لدفع زكاة المال المستفاد. ويدرك المجتمع أهمية البركة في المال وأهمية مساعدة الفقراء. شهدت مدفوعات زكاة الراتب ارتفاعًا ملحوظًا في الفترة من٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢، كانت هناك زيادة كبيرة في مدفوعات زكاة الراتب. هذه الزيادة في التحصيل كان لها تأثير إيجابي غير مباشر على تحصيل زكاة الراتب والفطرة في عدة ولايات مثل جوهور وكلنتان وسيلانجور وولاية الفيدرالي. وتُظهر اتجاهات التحصيل وعدد دافعي الزكاة اختلافات بين الولايات. وشهدت جوهور وكلنتان تقلبات سنوية. وزيادة في ملاكا بعد الانخفاض الأولي. سجلت ولاية الفدرالية وبهانج زيادة في عام ٢٠٠٩ قبل أن تنخفض. وفي نفس الوقت أظهرت برليس وبينانج وسيلانجور وترنجانو زيادة ثابتة[288]. ويرجع هذا الاختلاف إلى الجهود التي يبذلها مجلس الزكاة في كل ولاية. وتؤثر أيضًا عوامل أخرى مثل الاختلافات في الفتاوى، والنمو الاقتصادي، ودور مؤسسات الزكاة الحكومية. وبشكل عام، هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لزيادة الوعي ودفع الزكاة للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ومن الواضح زكاة الراتب فوائد تنفيذها كثيرة. وفي الواقع، لقد ثبت ذلك من خلال المصلحة التي يحتويها. على الرغم عن ذلك، لا تظهر المصلحة كالحجة في الفتاوى الصادرة. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن المصلحة الموجودة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لاعتبار المصلحة شرعًا. ومع ذلك، فإن النظر في حجج المجيزين والمانعين يكشف أن كلا الفريقين لم يُصرّح بالمصلحة صراحة، إلا أن مضمون حججهم ينبني في حقيقته على اعتبار المصلحة. وهذا يدل على أن المصلحة وإن لم تُذكر بصيغة مباشرة هي العامل المؤثر في نشوء التعارض بين الفتاوى الصادرة في ماليزيا.

[288] Norlela bt Zaman, Hairunnizam Wahid,"Pewartaan Zakat Pendapatan dan Trend Kutipan Zakat Pendapatan: Kajian di Malaysia", *Persidangan Kebangsaan Ekonomi Malaysia ke-9 (PERKEM ke-9) "Urus Tadbir Ekonomi yang Adil : Ke Arah Ekonomi Berpendapatan Tinggi*, Kuala Terengganu,Terengganu (17 – 19 Oktober 2014), p203.

المبحث الرابع: حلول لعلاج قضية التعارض

التعارض هنا هو بين مؤسسات الإفتاء يعني التعارض بين فتاوى عن مؤسسات الإفتاء الوطني وفتوى عن مؤسسة الإفتاء الولاية أو التعارض بين فتوى عن مؤسسة الإفتاء الولاية وفتوى عن مؤسسات الإفتاء الولاية الأخرى. والتعارض هذا له عوامل كثيرة مثل مقيد بالدستور والقانون، دور المجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (MKI) محدود، عضو لجنة الفتوى عدم التوازن، اختلاف في منهج الفتوى وخلفية أكاديمية لعضو لجنة الفتوى. الباحث تم يناقش هذه العوامل في الفصل الثاني. ويناقش أيضا في الفصل الثاني عن أثار تعارض الفتاوى يعني الارتباك الذي يحدث في المجتمع، والضعف الذي يصيب هيئة الفتوى، وتنازع القوانين وتنفيذها، مما يؤدي إلى تتبع الرخص وإضعاف قيمة الفتوى.

في هذا المبحث، سيركز الباحث على الحلول لمعالجة قضية التعارض.

الحل الأول، من أبرز الحلول في معالجة تعارض الفتاوى هو الترجيح بين الفتاوى المختلفة واختيار القول الراجح بحسب ما يتوفر من أدوات علمية، أو بحسب الثقة بالعلماء وسماتهم، في حال عدم القدرة على الترجيح العلمي. إذا كان أهل العلم أو من طلاب الشريعة، فإن الواجب عليه هو النظر في الأدلة الشرعية والموازنة بينها للوصول إلى القول الراجح. ذلك أن طالب العلم قد يمتلك القدرة على الاطلاع على أدلة الأقوال ومعرفة الراجح منها، وهذا ما يميز موقعه عن غيره من عامة الناس. هذا كما عندما سئل العلامة ابن عثيمين[٢٨٩]:

"سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: أنا طالب في السنوات الأولى من كلية الشريعة، وكثيرًا ما يرد علينا مسائل مختلف فيها، وقد يكون الراجح في بعض هذه المسائل مخالفًا لبعض أقوال العلماء الآن، أو نأخذ المسائل ولكن لا شيء يرجح بينها، فنصبح في حيرة من أمرنا، فماذا نفعل في حكم المسألة المختلف فيها أو عندما نسأل من عامة الناس؟ جزاكم الله خيرًا.

فأجاب بقوله :هذا السؤال الذي أورده السائل لا يحصل لطالب الشريعة فقط بل هو عام لكل أحد، إذا رأى اختلاف العلماء حول فتوى فإنه يقف حيران، ولكن الحقيقة ألا حيرة

---

[٢٨٩] العثيمين، محمد بن صالح ، **مجموع فتاوى ورسائل العثيمين**، (د.م.:دار الوطن – دار الثريا، ط١ ، ١٤٠٧ – ١٤٣٨ هـ)، ص٣٩٥.

في ذلك؛ لأن الإنسان إذا اختلفت عليه الفتوى فإنه يتبع من يراه أقرب إلى الحق، لغزارة علمه، وقوة إيمانه، كما أن الإنسان إذا كان مريضًا ثم اختلف عليه طبيبان فإنه يأخذ بقول من يرى أنه أرجح لما وصفه له من دواء.

وإن تساوى عنده الأمران، أي لم يرجح أحد العالمين المختلفين .فقال بعض العلماء :إنه يتبع القول الأشد لأنه أحوط. وقال بعض العلماء :يتبع الأيسر؛ لأنه الأصل في الشريعة الإسلامية، وقيل :يخيَّر بين هذا وهذا. والراجح :أنه يتبع الأيسر؛ لأن هذا موافق ليسر الدين الإسلامي لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾(البقرة: ١٨٥) وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج:٧٨). ولقول النبي صلى الله عليه وسلم « حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ:قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنَفِّرُوا) »[٢٩٠]، ولأن الأصل براءة الذمة حتى يثبت ما يرفع هذا الأصل، وهذه القاعدة لمن لا يستطيع أنه يتوصل إلى معرفة الحق بنفسه، فإن كان يستطيع ذلك كطالب العلم الذي يستطيع أن يقرأ ما قيل في هذه المسألة فيرجح ما يراه راجحًا بالأدلة الشرعية عنده، فإنه في هذه الحال لابد أن يبحث ويقرأ ليعرف ما هو أصح من هذه الأقوال التي اختلف فيها العلماء."

يفهم من هذا النص أن طالب العلم في حال واجه مسألة فيها خلاف، عليه أن يبحث في أقوال العلماء، ويجتهد في الترجيح بينها مستندا إلى قواعد الأصول وأدلة الشرع. كما أن الأصل في التشريع هو اليسر ورفع الحرج، ما يجعل الترجيح للقول الأيسر في بعض الأحيان مرجحا إذا لم يتبين وجه الترجيح العلمي بين الأقوال. أما العامي الذي لا يملك أدوات النظر والاجتهاد، فإنه يتبع المفتي الأعلم والأوثق في دينه وورعه قياسا على رجوع المريض للطبيب الأوثق علما وخبرة.

كما يجب على المفتي نفسه ألا يكتفي بذكر وجود الخلاف في المسألة، بل عليه أن يفتي بما يراه راجحا ولا يوكل الأمر للمستفتي ليختار بنفسه دون علم. وذلك لأن طلب الفتوى

---

[٢٩٠] البخاري، **صحيح البخاري**،تحقيق: د. مصطفى ديب البغا،(دمشق: دار ابن كثير،ط٥، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م)، كتاب الآداب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ،ج٥، ص٢٢٦٩.

هو سؤال عن حكم الله في المسألة، لا مجرد عرض لأقوال الفقهاء دون ترجيح. كما قال النووي "فِي الْمَسْأَلَة خلاف أَو قَولَانِ أَو وَجْهَان أَو رِوَايَتَانِ أَو يرجع إِلَى رَأْي القَاضِي وَنَحْو ذَلِك فَهَذَا لَيْسَ بِجَوَاب ومقصود المستفتي بَيَان مَا يعْمل بِهِ فَيَنْبَغِي أَن يجْزم لَهُ بِمَا هُوَ الرَّاجِح فَإِن لم يعرفهُ توقَّف حَتَّى يظْهر أَو يتْرك الْإِفْتَاء كَمَا كَانَ جمَاعَة من كبار أَصْحَابنَا يمتنعون من الْإِفْتَاء فِي حنث النَّاسِي."[٢٩١]

ويفهم من هذا أن المفتي الذي لا يعرف الراجح يجب عليه التوقف وعدم الإفتاء حتى يتبين له القول الصحيح. هذا لأن مهمة الإفتاء تقتضي الجزم بما يغلب على الظن أنه حكم الله تعالى في المسألة، لا الحيرة أو التخلي عن المسؤولية.

يتبين مما سبق أن اختيار الفتوى الراجحة يمثل حلا مهما لمعالجة تعارض الفتاوى، وهو يختلف باختلاف حال المستفتي. فإن كان طالب علم مجتهدا وجب عليه البحث والترجيح، وإن كان عاميا وجب عليه تقليد المفتي الموثوق. أما المفتي نفسه فعليه أن يبحث الحق ويفتي بالراجح، لا أن يترك المستفتي في حيرة بين الأقوال.

الحل الثاني هو توعية المجتمع حول فتاوى المتعارضة. وهذا الأمر يشمل أصول التعارض، والقضايا التي يمكن أن ينشأ التعارض حولها، والآداب المتعلقة بالتعامل مع التعارض. بداية يجب أن نعلم أن الفتوى في ماليزيا يصعب توحيدها. يجب أن نكون واقعيين إذ إن السلطة الدينية في ماليزيا تخضع لإدارة الولايات، وهي محكومة من قِبل جهات متعددة. لذلك، أصبح من المعتاد وجود تعارض بين الفتاوى. وهذا التعود ليس غريباً على هذا العالم. فالتعارض موجود في كل مكان في العالم تقريباً. هذا لأن التعود من طبيعة الإنسان. ففي الحقيقة أن التعارض موجود منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ولا ينبغي النظر إلى التعارض في الدين كأمر سلبي دائماً. ومن فضائل التعارض يجعل الشريعة مرنة. وهذا يعطي الاتساع والكمال للحياة.

التعارض المقبول هو الاختلاف المحمود[292]:-

---

[٢٩١] النووي، يحيى بن شرف **آداب الفتوى والمفتي والمستفتي**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٤٤.

[292] Muhammad Fahmi Rusli, "Irsyad Usul Al-Fiqh Siri Ke-18 : Pembahagian Ikhtilaf", Pejabat Mufti Wilayah Persekutuan, <https://www.muftiwp.gov.my/ms/artikel/irsyad-usul-fiqh/683-irsyad-usul-al-fiqh-siri-ke-18-pembahagian-ikhtilaf> Accessed on 30 December 2024.

- اختلاف تنوع: اختلافات في الرأي الفقهي لا تتعارض ولا تنفي بعضها بعضا. المثال قراءة أدعية استفهام مختلفة في الصلاة، كل منها مبني على دليل صحيح.
- اختلاف تضاد: اختلافات في الآراء الفقهية المتناقضة، ولكنها مبنية على حجج صحيحة غير مؤكدة. والمثال الخلاف في أي جزء من الرأس يجب المسح عليه أثناء الوضوء.

والتعارض المرفوض فهو الاختلاف المذموم: –

- ضد الأدلة الصحيحة وقطعية الدلالة مثل رفض وجوب الصلاة والزكاة.
- خلافاً لإجماع العلماء مثل رفض الإجماع على وجوب الركوع في الصلاة على القادرين.

ومن **آداب التعامل مع مسائل التعارُض** كما التالي: –

١. تجنب التعصب الأعمى بشأن مذهب الشخص أو وجهة نظره.
٢. احترام القرارات التي يتخذها الأشخاص الذين يحملون الرأي المعاكس.
٣. عدم إجبار الآخرين على قبول وجهة نظرنا في المسائل الخلافية.
٤. التأدب والتحضر مع العلماء الذين يخالفوننا في الرأي.
٥. تجنب اتهام المخالفين بالبدعة أو الضلال أو الخرافات، لأن لكل رأي حججه وأسبابه التي يجب احترامها.

وهذا الأمر مهم للرد على الادعاء بأن التعارض يمكن أن يفرق الناس. وهذا مهم أيضًا لتصحيح فكرة المجتمع الذي كان يعتقد سابقًا أن التعارض يؤدي إلى مثل هذه الأمور السلبية. في الواقع، يمكن أن تنشأ مثل هذه السلبيات إذا لم يتم التعامل مع التعارض بشكل صحيح. وينبغي بذل هذا الجهد من قبل السلطات الدينية في ماليزيا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلطات الدينية في ماليزيا أيضًا إصدار إرشادات وتوفير مصادر موثوقة تُستخدم لفهم الفتاوى الاختلافية. ولا داعي للقلق والخوف من السلطات الدينية لتقديم تفسيرات حول قضية اختلافية خوفاً من ألا يفهم المجتمع. وذلك لأن العصر الحديث اليوم يوفر منصات مختلفة للعثور على المعلومات والتعلم. إذا كانت هناك مشكلة، يمكنهم الحصول على معلومات موثوقة في أي مكان. بهذه الطريقة إن شاء الله سوف يفهمون.

الحل الثالث هو أن مؤسسات الإفتاء في الولايات الماليزية تبذل قصارى جهدها لاتخاذ القرار الأفضل أو تحقيق الوحدة لتقليل فرصة إساءة استخدام الفتاوى. إن إساءة استخدام الفتاوى من قبل المجتمع هو أمر خارج عن قدرة على السيطرة عليه. بطرق متعددة، يمكن أن يلجأ البعض لاستخدام فتاوى صادرة في ولاية أخرى كحيلة لتبرير أفعالهم. على سبيل المثال، قد تكون هناك فتوى في ولاية ما تقرر تحريم فعل معين، ولكن في ولاية أخرى تعتبره مباحاً. في مثل هذه الحالة، قد ينتقل بعض الأفراد إلى الولاية التي تسمح بالفعل فقط للاستفادة من الفتوى اللازمة. وكما نعلم فإننا ملزمون باتباع الفتوى في الولاية التي نعيش فيها، وذلك على أساس طاعة الحكومة. وهذا الأمر لن يحدث إذا اتفقت لجان الفتوى بالولايات الماليزية على إصدار الفتاوى. وذلك لأنه سيغلق بشكل كبير الفرصة أمام أفراد المجتمع لتقنين تصرفاتهم بناءً على فتاوى صادرة من ولايات أخرى.

الحل الرابع الذي أقترح هو تحسين مجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا (MKI) وهذا الأمر مهم للغاية في أيامنا هذه لأن لجنة (MKI) نفسها تهدف إلى تنسيق الفتاوى في ماليزيا. ومن وجهة نظر الباحث فإن دور لجنة (MKI) محدود للغاية لأن الفتاوى الصادرة عنها غير ملزمة. ويتوقف إصدار الفتوى على لجنة الفتوى بالولاية في قبولها أو رفضها. وذلك لأن الإدارة الدينية في ماليزيا تخضع لسلطة الولاية والسلطان هو رأس الدين.

وبالنظر إلى الوضع الذي تكون فيه سلطة لجنة الفتوى في (MKI) محدودة ودور السلطان ليس له تأثير يذكر على التوحيد، يقترح الباحث تغيير نظام الفتوى في ماليزيا. يعد هذا النظام بمثابة تحسين لجنة (MKI) السابقة التي سيرأسها المفتي الرئيسي الذي يعمل أيضًا كمفتي وطني. ويوجد تحت قيادته مفتون من ولايات أخرى وسيتناوبون ليصبحوا المفتين الرئيسيين كل خمسة سنوات. وبهذه الطريقة، يحصل جميع المفتين على فرصة عادلة ليصبحوا مفتين وطنيين. أما الشروط الأخرى التي يجب توافرها في هذه اللجنة الجديدة فهي كما يلي- :

١. يجب أن يتكون أعضاء لجنة الفتوى (MKI) من مفتي الدولة وأعضاء لجنة الفتوى التابعين لهم. ويكون فيه المفتي الرئيسي أي مفتي الوطن، ونائب المفتي، ورؤساء كل مجال. تلك المجالات هي الشريعة، أصول الدين، العقيدة والدعوة. ويجب أن يتولى رؤساء كل مجال مفتي الولاية ويساعدهم اثنان من الخبراء في المجال المعين.

أعضاء اللجنة الآخرون مفتوحون لأعضاء لجنة الفتوى الولاية الذين ليس لديهم مناصب بعد.

٢. الفتاوى التي تتعلق بقضية الوطنية في ماليزيا تحددها لجنة (MKI) ويتم تطبيقها في جميع أنحاء ماليزيا. ولا خيار أمام الولاية لقبوله أو رفضه. وذلك لأنه على الرغم من أن الدول الأخرى لديها اختلافات من وجهة نظر العرف بشكل عام، إلا أن الفرق ليس كبيرًا جدًا. كلهم تحت مظلة واحدة وهي نوسنترا وأغلبهم من مجموعات الملايو.

٣. لا تزال لجنة الفتوى الولاية تحتفظ بخصوصية فتاوى الولاية، حيث يمكن تحديدها من قبل لجنة الفتوى الولاية كما في السابق.

وهذا الأمر مهم جدًا لتوحيد الفتاوى التي تمس المصلحة العامة. وهذا النهج أكثر عملية لأن الفتوى الصادرة مثل الفتاوى تتعلق بقضايا وطنية تُعتبر شاملة ولا حاجة إلى إصدار فتاوى مكررة أو متضاربة، مما يساعد في تجنب الارتباك العام. ومع ذلك، لتحقيق ذلك، يجب تنفيذ الأمور التالية-:

- يجب أن يكون هناك استعداد كامل لتنفيذ جميع الفتاوى الصادرة التي تتعلق بالقضايا الوطنية
- الحصول على موافقة ملوك الملايو الذين هم السلاطين في ولاياتهم لأنهم زعماء دينيون. ذلك جهوداً قوية وروحاً عالية لإقناع ملوك الملايو بقبول قرارات المفتي الوطني من أجل تنسيق الفتاوى في ماليزيا.

إلى جانب ذلك، يرى الباحث أهمية دور المجتمع في التعامل مع فتاوى التعارض. وتشمل هذه الممارسات ما يلي:

١. اتباع الفتاوى المحلية: إذا كنا نعيش في ولاية معينة، فإن الواجب هو اتباع الفتوى الصادرة في تلك الولاية، لأن المبدأ هو أن مذهبنا يتبع مذهب المفتي في تلك الولاية. ليس من الضروري أن ينشغل المجتمع بالتعارض الموجود، لأن الفتاوى المنشورة في الولاية لها قوة قانونية وملزمة لكل سكانها. وبالتالي، يجب علينا الامتثال لهذه الفتاوى استناداً إلى مبدأ طاعة الحكومة.

٢. ممارسة الاجتهاد الفردي لمن يمتلك العلم: إذا كان بيننا من لديه فهم عميق في الشريعة والنصوص وأصول الفقه وقادر على اختيار الرأي والفتوى الأقوى بناءً على علمه، فيمكنه ممارسة ذلك لنفسه فقط. وعند التواجد بين عامة الناس، ينبغي مراعاة مشاعرهم والقيام بالأعمال العامة المشتركة احتراماً للسياق الاجتماعي حتى لا يحدث ارتباك. ومع ذلك، يجب الحرص على عدم الوقوع في التلفيق الذي يهدف فقط إلى تسهيل الأمور بشكل مفرط.

٣. الاحترام في الاختلاف: لا ينبغي التمسك المفرط والمتشدد بالآراء والفتاوى التي نتبعها. بدلاً من ذلك، يجب أن نكون منصفين ونحترم آراء الفتاوى في أماكن أخرى. ذلك لأن مسائل الخلاف لا ينبغي أن يُبالغ فيها، لأنها تدخل ضمن الأمور التي يُسمح فيها بالاختلاف.

الخاتمة

بناء على هذا البحث، يريد الباحث أن يختم بتسجيل أهم النتائج التي توصل إليها. أولا حول **الإفتاء في ماليزيا**. الإسلام هو دين الاتحاد، لكن كل ولاية تدير شؤونها الدينية بشكل مستقل. والهيئات الدينية الوطنية والولائية تعمل لضمان توافق الفتاوى مع الشريعة. الاختلافات بين الولايات تتطلب تنسيقاً مستمراً لتجنب التعارض. والباحث يركز على ثلاثة نقاط لتطوير الإفتاء في ماليزيا. النقاط هي: –

- تعزيز التعاون بين المفتين من خلال اجتماعات مشتركة.
- إنشاء مؤسسة مركزية للإفتاء لتوحيد القرارات الشرعية.
- مراجعة إجراءات الفتوى بشكل يواكب تطورات العصر.

من خلال **التعارض الفتاوى**، يذكر الباحث أهم النتائج بثلاثة نقاط.

النقطة الأول: أسباب التعارض هو تقييد الفتوى بالدستور والقوانين، دور محدود للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية، اختلاف عدد ومهارات أعضاء لجان الفتوى، اختلاف منهج الفتوى بين الولايات، خلفية المفتي الأكاديمية وأسباب فنية.

النقطة الثانية: الاختلاف في منهج الفتوى هو أهم أسباب التعارض. على الرغم من أن لكل ولاية حرية في تحديد منهجها، إلا أن هذا التنوع قد يؤدي إلى اختلافات جوهرية. يمكن للمفتين استخدام آراء من مذاهب أخرى لتحقيق المصلحة العامة أو تجنب الضرر إذا لزم الأمر. وهذا الاختلاف في منهج أيضا يؤدي إلى مدى اعتبار المصلحة في الإفتاء.

النقطة الثالثة: على الرغم من أن التعارض الحقيقي في علم الأصول يقع بين الأدلة، إلا أن استخدام مصطلح "التعارض" في سياق الفتوى أيضًا يُعد سائغًا، إذ يُعد هذا المصطلح جامعًا يُستخدم لتصوير اختلاف الفتاوى وتباينها في بعض المسائل. والمفهوم لتعارض الفتاوى هو حدوث الأقوال المتعارضة أو المختلفة من المفتين حول مسألة معينة. وكما هناك الترجيح لحل الأدلة المتعارضة، هناك أيضا طريقة لحل الفتاوى المتعارضة يعني باختيار القول المعتمد أو المشهور أو الراجح بحسب ما يراه المجتهد الأعلم.

ثم حصل الباحث **المصلحة وأقسامها وحجيتها وشروطها وضوابطها في الإفتاء.** يلخص الباحث النقاط التالية:

النقطة الأول: المصلحة تساعد في تحقيق أهداف الشريعة بما يلبي حاجات الناس ويحفظ النظام العام، وتُرتب الأولويات فيها حسب أهميتها وشمولها. المصلحة تُستخدم في تحديد الأحكام في الإفتاء، ولكنها ليست الأساس الأول مثل القرآن والسنة والإجماع والقياس. وكل مؤسسات الإفتاء في ماليزيا تم اعتبار المصلحة هكذا. كما تتبع مؤسسات الإفتاء في الولايات المختلفة منهجًا متشابهًا، إلا أن الخلاف في اتباع المذاهب. في ماليزيا، المصلحة تُستخدم أيضا لاستثناء أو تخفيف الأحكام.

النقطة الثانية: العلماء يختلفون حول قبول المصلحة كمصدر للتشريع، فبعضهم يقبل بها بشرط ألا تتعارض مع النصوص الشرعية (القرآن والسنة والإجماع والقياس)، وآخرون يرفضونها. الإمام الشافعي رفض التوسع في استخدام المصلحة ولكنه لم ينكرها تمامًا. المصلحة يجب أن تكون متوافقة مع مقاصد الشريعة مثل حفظ الدين والنفس والعقل والمال.

النقطة الثالثة: الضوابط التي حددها العلماء لاستخدام المصلحة تشمل أولا أن تكون متوافقة مع مقاصد الشريعة. ثانيا، ألا تتعارض مع القرآن والسنة والإجماع والقياس. ثالثا، ألا تؤدي إلى تفويت مصلحة أهم منها. رابعا، أن تكون معقولة ومتوافقة مع العقل السليم. وخامسا، أن تكون مصلحة عامة وليست خاصة.

النقطة الرابعة: الفتوى بالمصلحة، هناك مؤيدون ومعارضون. المؤيدون يعتبرونها وسيلة مرنة للتعامل مع القضايا المستجدة، بينما المعارضون يخشون من أن تؤدي إلى تغيير الأحكام الشرعية. في النهاية، يتم السماح بالفتوى بالمصلحة في بعض المجالات التي تتعلق بالعادات والمعاملات، ولكن لا يجوز في مجالات العقيدة والعبادة.

النقطة الخامس: ويجب أن يُؤخذ في الاعتبار مآل الفتوى، أي النظر في الواقع، للتأكد من أن الفتوى التي ستصدر لا تزال منسجمة مع تحقيق المصلحة، ولا تؤدي إلى نتائج سلبية التي تتعارض مع مقاصد الشريعة. وجميع الجوانب التي تناولها الباحث مثل المجال والضوابط الزائدة والضوابط الخاصة تُعد عناصر مهمة ينبغي مراعاتها عند اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى.

أهم النتائج التالية حول **تحليل الفتوى المتعارضة المبنية على المصلحة في ماليزيا**. النتائج كما يلي:

النقطة الأول: نظرًا لظهور قضايا جديدة مثل استثمار (ASN) و(ASB)، فإن المصلحة العامة تعتبر من العوامل المهمة في اتخاذ الأحكام الشرعية. المصلحة العامة في استثمار (ASN) و (ASB) تعتبر ضرورية في ماليزيا، وقد قررتها لجنة الاستشارية الشرعية التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية (SACSC). ومع ذلك، لا يمكن التأكد إذا كان هذا الاستثمار حلالًا أو حرامًا بناءً على نوع النشاط الذي يتم تنفيذه.

النقطة الثانية: الاستثمار في (ASN) و(ASB) أصبح مقبولًا في جميع الولايات الماليزية، لكن الباحث يرى أنه لا بد من مواصلة النقاش حول هذه القضية التي أصبحت محورية منذ عام ٢٠٠٨. رغم أن الهيئة المالية في ماليزيا تصدر معايير واضحة لتحديد الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أن الفتوى من المؤسسات الدينية في ماليزيا تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل المصلحة العامة والسياسة الشرعية. يرى الباحث أن اعتبار المصلحة العامة من قبل مؤسسات الإفتاء في ماليزيا أمر معقول ومناسب للحفاظ على الاقتصاد المحلي.

النقطة الثالثة: في قضية تعيين القاضيات الشرعيات وجود مصلحة في هذه القضية، إلا أن هذه المصلحة لا تستوفي شروط المصلحة الشرعية. ويعترف الباحث بوجود تحديات تواجه تعيين النساء كقاضيات، مثل الصورة النمطية عن القاضي الذي كان يهيمن عليه الرجال، وعدم وجود فرص كافية لاكتساب الخبرة في المناصب القضائية الدنيا، وكذلك التوقعات المجتمعية حول دور المرأة في المنزل.

النقطة الرابعة: العديد من العلماء يرفضون تعيين النساء قاضيات بسبب اعتبارات مثل الحفاظ على شرف المرأة وقدرتها البدنية، خاصة أثناء فترات الحيض والولادة. كما أن المرأة تواجه عبئًا مزدوجًا بسبب دورها كزوجة وأم وعاملة. من جانب آخر، القضايا الشرعية المعقدة مثل تلك المتعلقة بالمال وحقوق حضانة الأطفال تتطلب خبرة ومهارات كبيرة في التحليل والحكم، مما قد يصعب على القاضيات الشرعيات التعامل معها بشكل جيد. رغم ذلك، مع تطور الأمور في ماليزيا وزيادة عدد القاضيات الشرعيات بعد تغيير النظرة المجتمعية، يعتقد الباحث أن هذا التغيير مناسب ويجب تحسينه لضمان العدالة للمسلمين في البلاد.

النقطة الخامسة: في موضوع زكاة المال المستفاد أن المصلحة ليست الحجة الرئيسية في هذا الأمر إلا في ولاية ترنجانو، حيث يمكن اتباع المذاهب الأخرى إذا كانت هناك مصلحة. الزكاة على المال المستفاد يمكن أن تكون فتوى بوجوبها استنادًا إلى ثلاثة أسباب أولا، المصلحة في الزكاة كبيرة، خصوصًا إذا كانت على المال المستفاد. ثانيا، الزكاة على المال المستفاد تعتبر مصلحة مرسلة ومعتبرة، لأن النصوص القرآنية والحديث تدل على وجوب الزكاة، رغم أنه لا يوجد نص صريح على الرواتب. ثالثا، الزكاة على المال المستفاد كانت تُطبق في زمن الصحابة، مثلما فعل الخليفة عمر بن الخطاب وأبو سفيان، حيث كان يتم جمع الزكاة على الدخل بطريقة منظمة. وبناءً على ذلك، الباحث يرى أن المصلحة يمكن أن تكون سببًا لوجوب الزكاة على المال المستفاد، وأن هذا الحكم كان معمولًا به في زمن الصحابة.

النقطة السادسة: بعد التحليل كل القضايا والفتاوى المختارة الباحث إلى أن اعتبار المصلحة في إصدار الفتاوى عن مؤسسات الإفتاء في ماليزيا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يثبت أن المصلحة تؤثر إلى تعارض الفتوى. هذا لأن مع أن الفتوى لا تتضمن ذكر المصلحة صراحة، إلا أن هناك مصلحة حقيقية وراءها.

والأخير **حلول لتحسين التعامل مع تعارض الفتاوى في ماليزيا** يعني: –

- الترجيح بين الفتاوى المختلفة واختيار القول الراجح بحسب ما يتوفر من أدوات علمية أو بحسب الثقة بالعلماء وسماتهم، في حال عدم القدرة على الترجيح العلمي. ويمكن للمستفتي أن يختار أي فتوى تعود عليه بالمصلحة يعني أي سهل به. وهذا يثبت أن المصالح التي هي سبب التعارض يمكن أن تكون حلاً للمستفتي أيضاً.
- التثقيف حول الفتاوى والاختلاف: يجب تعليم المجتمع كيفية التعامل مع الفتاوى المتعارضة واحترام الآراء المختلفة. هذا يشمل معرفة القواعد الإسلامية حول الاختلافات، مثل اختلافات الرأي المحمود (المقبول) والخلاف المذموم (المرفوض)، وآداب التعامل مع الخلافات، مثل احترام رأي الآخرين وعدم إجبارهم على قبول وجهة نظرنا.

- اتحاد دوائر الإفتاء: يجب أن تتوحد لجان الفتوى في الولايات الماليزية لتوحيد القرارات وتجنب إساءة استخدام الفتاوى من قبل المجتمع للبحث عن فتاوى تناسب مواقفهم.
- تحسين لجنة (MKI): يقترح الباحث تحسين دور لجنة الفتوى الوطنية (MKI) من خلال جعلها أكثر تأثيرًا وقوة. يجب أن يكون للمفتي الوطني دور أكبر في تحديد الفتاوى التي تخص المصلحة العامة في ماليزيا، بحيث يتم تطبيقها في جميع الولايات.
- ممارسة الفتاوى المحلية: يجب على المجتمع الالتزام بالفتاوى المحلية في بلدهم وتجنب الارتباك الناتج عن الفتاوى المختلفة من دول أخرى.
- الاعتدال في التعامل مع الاختلافات: يجب تجنب التشدد في الآراء الفقهية والاحترام المتبادل بين الناس، حيث أن الاختلاف في الآراء الفقهية مسألة طبيعية ومقبولة في الإسلام.

والخلاصة القول لا بد من الدراسة والنقاش حول المصلحة حتى يتم تقديم إرشاد واضح في الإفتاء يأخذ بعين الاعتبار أهميتها ومكانتها. وذلك لأنه إذا لم يهتد فإنه حتما سيستخدم على نحو خاطئ كالفتوى على المصلحة حسب الشهوة. وينبغي التأكيد أيضًا على أن المصلحة ليست حجة أو سببًا رئيسيا لإصدار الفتوى، بل الركن الأساسي هو الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وينبغي النظر إلى مدى إمكانية استخدامه كمؤيد لإصدار الفتوى. وبصرف اعتبارها من خلال أقسامها وحجيتها وشروطها وضوابطها لابد من اعتبار هذه الأشياء الثلاثة وهي؛ استثناء الحكم، إضافة التزامات، تثبيت شيء بشروط. ولا ينكر الباحث حالة الفتوى في ماليزيا وهي جيدة بالفعل. إن وجود (MKI) مناسب ويعمل على تنسيق الفتاوى. عندما يصدر (MKI) فتوى وطنية، ستقبل الولاية أو ترفض ممارستها في ولاياتها. إن القوانين الدينية في ماليزيا الآن، والتي تأثرت بالإدارة البريطانية في الماضي، تتمتع بالحكمة في جعل المسلمين يطيعون ما وضعته السلطات الدينية في الولاية.

فإذا كان هناك مرجع ديني واحد فقط، وهو المرجع الاتحادي، فقد يكون هناك عدم تطابق بين الفتاوى الصادرة وبين الولايات الأخرى. ومع ذلك، يرى الباحثون أن نظام الفتوى في ماليزيا يحتاج إلى تحسين لضمان وحدة المسلمين في ماليزيا. ومن ناحية أخرى، يجب على

المجتمع أن يكون منفتحاً ويتقبل قرار المفتي، لأن المذهب العامة هو المذهب المفتي. ولا داعي للمبالغة في الأمور الخاطئة من أجل إثارة الارتباك، لأن التعارض التي تحدث هي التعارض أباحه الشرع.

وفي النهاية، يجب علينا كمسلمين أن نسعى إلى فهم الدين قدر الإمكان لفهم الدين ولا داعي التكبير هذا التعارض إلى الحياة اليومية. وأخشى أن نشتغل بالتعارض ونترك أشياء مهم آخر. وذلك لأن هذا التعارض ليس أمراً جديداً في الفقه، بل يجب أن نركز على العديد من المسائل الفقهية التي لم يتم حلها بعد، خاصة تلك المتعلقة بالأمور المستجدة. كما ينبغي أن نولي اهتماماً بالقضايا الكبرى في العالم مثل شؤون الدول والمجتمعات التي تعاني من أزمات. على سبيل المثال، الاضطرابات في الدول العربية. ما هي أفضل الطرق التي يمكننا من خلالها مساعدة إخواننا المظلومين والمضطهدين؟ وهذه الأمور مهمة جدًا وأهم لضمان بقاء المسلمين في هذا العالم.

توصيات

١. توصيات إلى مؤسسات الإفتاء: –

- تحسين تنظيم دفاتر الفتوى.

ترتيب الفتاوى في المواقع الإلكترونية بشكل أفضل، مع توضيح الفتاوى الملغاة أو المستبدلة وغيرها. وعلى الأقل تضمين الحجة الرئيسية في إصدار الفتوى.

- ضوابط واضحة للفتاوى المتعلقة بالمصلحة.

يجب أن تكون للفتاوى التي تتعلق بالمصلحة ضوابط واضحة بشكل دقيق.

٢. توصيات للباحثين في المستقبل

- انظر إلى ورقة الفتوى مباشرة لفهم حجج وأدلة المستخدمة
- تقسيم أنواع الفتاوى التي تصدر من حيث استثناء الحكم، إضافة التزامات، تثبيت شيء بشروط.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الحفناوى، محمد. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) .**التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي** .(ط٤). القاهرة: دار الوفاء.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) .**مقاصد الشريعة الإسلامية**.(د.ط). تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **مقاصد الشريعة الإسلامية**. (ط٢). تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. الأردن: دار النفائس.

العثيمين، محمد بن صالح. (١٤٠٧–١٤٣٨هـ) .**مجموع فتاوى ورسائل العثيمين** .(ط١). د.م.: دار الوطن – دار الثريا.

ابن عبد السلام، عز الدين. (١٤١٤هـ/١٩٩١م). **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**. (د.ط). القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن فارس، أحمد. (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**. (د.ط). د.م: دار الفكر.

ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

أبو جيب، سعدي. (٢٠٠٣م). **القاموس الفقهي**. (ط٣). دمشق: دار الفكر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. (د.ت). **سنن أبي داود**. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.

إظهار عارف، محمد ومحمود، عبد المهيمن. (٢٠١١م). كتابة الفتوى وإسهاماتها في تطور علم الفقه. **مجلة البحوث الإسلامية**. العدد (٢٤)، وزارة التنمية الإسلامية الماليزية، ماليزيا.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **صحيح البخاري**. تحقيق: مصطفى ديب البغا. (ط٥). دمشق: دار ابن كثير.

بناي، عبد الكريم. (٢٠١٣م). الفتوى ورعاية مقاصد الشريعة الإسلامية. **مجلة الفتوى واستشراف المستقبل**. القانون المدني في قسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية.

البوطي، محمد سعيد رمضان. (١٩٧٣م). **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**. (د.ط). القاهرة: مؤسسة الرسالة.

جمعة، عدنان محمد. (١٩٩٣م). **رفع الحراج في الشريعة الإسلامية**. (ط٣). دمشق: دار العلوم الإنسانية.

جوهري عباس، محمد خير. (٢٠١٨م). **استخدام مفهوم المصلحة عند العلماء المعاصرين دراسة استقصائية**. قسم الدراسات العامة ببوليتكنك سلطان أزلان شاه، ماليزيا.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **البرهان**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

حسن، حسين حامد. (١٩٨١م). **نظريات المصالحة في الفقه الإسلامي**. (د.ط). القاهرة: مكتبة المنابي.

خليل، أسامة محمد عثمان. (٢٠١٣م). المصلحة العامة وأثرها على تغير الفتوى في المعاملات المالية في الحال والمآل (المستقبل)"، **مجلة الفتوى واستشراف المستقبل**، القانون المدني في قسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية.

رميز الدين غزالي، محمد. (٢٠١٥م). أهمية مقاصد الشريعة في الإفتاء في ماليزيا. **مجلة إدارة الفتوى والبحوث**.

الزحيلي، محمد مصطفى. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**. (ط١). دمشق: دار الفكر.

الزحيلي، وهبة. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **أصول الفقه الإسلامي**. (ط١). دمشق: دار الفكر.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **البحر المحيط في أصول الفقه**. (ط١). د.م: دار الكتبي.

زيدان، عبد الكريم. (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). **أصول الدعوة**، (ط٩).د.م: مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **الاعتصام**. (ط١). تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. السعودية: دار ابن عفان.

الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **الموافقات**. (ط١). المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان.

الشاطبي، أبو إسحاق. (١٩٩٦). **الموافقات في أصول الشريعة**. بيروت: دار المعرفة.

الشرنبلالي. (د.ت). **حاشية الشرنبلالي على درر الحكم**. (د.ط). د.م: دار إحياء الكتب العربية.

شمام، محمود. (١٤٠٨هـ). "انتزاع الملك للمصلحة العامة"، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**. جدة: منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، العدد ٤، المجلد ٢.

الطيّار، عَبد الله بن محمد. (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). **الفقه الميسر**. (د.ط). الرياض: مَدَارُ الوَطن للنَّشر.

عبد المنان. (٢٠١٣م). **مجلس الإفتاء الوطني الماليزي وضوابط الفتوى فيه: دراسة وصفية نقدية**. رسالة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ماليزيا.

العطار، حسن بن محمد بن محمود. (د.ت). **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

علي الصياد، علي محمد وعزب موسي، أحمد محمد. (٢٠١٨م). أثـر تغـير المصالح في تغير الفتوى. **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**. المجلد ٣٤، العدد (٣)، جامعة الأزهار، مصر.

العمار، عبدالعزيز عبدالله بن عبد العزيز. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **المصالح المرسلة وأثرها في المعاملات**. (ط١). المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيليا.

الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). **المستصفى**. (ط١). د.م: دار الكتب العلمية.

الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد. (د.ت). **المصطفى من علم الأصول**. القاهرة: دار الكتب العلمية.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (١٣٩٠هـ/١٩٧١م). **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**. (ط١). بغداد: مطبعة الإرشاد.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **المنخول من تعليقات الأصول**. (ط٣). بيروت: دار الفكر المعاصر.

الفقير، عبد الله علي مصطفى. (٢٠١٣م). "مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة"، **الفتوى واستشراف المستقبل**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية.

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن. (د.ت). **الفروق**. (د.ط). د.م: عالم الكتب.

القرضاوي، يوسف. (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م). **فقه الزكاة**. (ط٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المالية في الحال والمآل (المستقبل). (د.ت). **مجلة الفتوى واستشراف المستقبل**. الجزء١. القانون المدني في قسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية.

مان، سعدان. (٢٠٢٠م). **الفقه الحالي: مفهومه وتطبيقه**. جامعة مارا للتكنولوجيا، ماليزيا.

مجموعة من المؤلفين. (١٤٢٧هـ). **الموسوعة الفقهية الكويتية**. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

محمد، عطا الله السيد عطا الله. (٢٠١٩م). **"المصلحة العامة وأثرها في تغير الفتوى"**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، طنطا، ٢١ – ٢٢ أكتوبر.

المرداوي، أبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

مصطفى الفقير، عبد الله علي. (٢٠١٣م). مراعاة المصلحة في الفتوى وتطبيقاتها المعاصرة. **مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل**. الجزء١. القانون المدني في قسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم، السعودية.

المنور، سيد أكيل حسين. (١٩٩٨م). مفهوم المصلحة كأحد مصادر الفقه الإسلامي. **إسلاميات: المجلة الدولية للدراسات الإسلامية**. العدد (١٨)، جامعة ماليزيا الوطنية، ماليزيا.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) .**آداب الفتوى والمفتي والمستفتي** .(ط١). دمشق: دار الفكر.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **رياض الصالحين**. (ط١). بيروت: دار ابن كثير.

المراجع الأجنبية

Abdul Hadi Md. (2014). *"Rofiee. Analisis Perbezaan Fatwa Mengenai Unit Amanah Saham Bumiputera (ASB) Di Malaysia.",* Master Thesis, University of Malaya.

Abdul Monir Yaacob, (1998). "Perkembangan Institusi Mufti Di Malaysia", *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia:Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.6.

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh,Kieren Akbar, (2023). " The Public Interest and its Regulations in Financial Transactions and Contemporary Banking Applications", *Jurnal Fiqh*, Malaysia:University of Malaya, Vol. 20 No. 2.

Akta Pentadbiran Undang-undang Islam. Wilayah-Wilayah Persekutuan. (1993).

Amanah Saham Nasional Berhad, (2016). *Harus:Kompilasi Panduan Hukum Pelaburan ASB & ASN*, Kuala Lumpur:Permodalan Nasional Berhad, 1st edition.

Eldersevi, S. and Haron, R. (2020). *An analysis of maṣlaḥah based resolutions issued by Bank Negara Malaysia*, ISRA International Journal of Islamic Finance, 12(1,).

Enakmen Pentadbiran Hal Ehwal Agama Islam Negeri Terengganu (2001).

Ghazali Abdul Rahman, (2012). "Proses Penyediaan Fatwa di Malaysia: Peraturan dan Amalan", *Muzakarah Pakar Garis Panduan dan Piawaian Pengeluaran Fatwa Peringkat Kebangsaan,*Negeri Sembilan:Institut Pengurusan dan Penyelidikan Fatwa Sedunia(INFAD).

Hairunnizam Wahid, Sanep Ahmad,Mohd Ali Mohd Noor, (N.d). "Kesedaran Membayar Zakat Pendapatan di Malaysia", *Jurnal Islamiyyat,* Bangi:Universiti Kebangsaan Malaysia.

Hasnan Kasan. (2001). Institusi fatwa dalam perundangan negara: Satu penilaian menurut siasah syar'iyyah. MALIM: *Jurnal Pengajian Umum Asia Tenggara*, 2. pp. 37-64. ISSN 1511-8393.

Ikhlas Rosele, Muhammad Ikhlas. (2018). "Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Di Malaysia: Peranan Dan Relevansi Penubuhannya: Muzakarah of The Fatwa Committee of The National Council in Malaysia: Its Establishment Role and Relevancy". *Journal of Fatwa Management and Research* 10 (1).

Ismail, Faisal Husen. (2011). *Penggunaan Fiqh Al-Maslahah Wa Al-Maqasid Dalam Fatwa-Fatwa Terpilih Negeri Perlis Dari Tahun 1998-2008*. Kajian Tesis PhD, Universiti Sains Malaysia.

Laws of Malaysia, (2009). *Federal Constitution*, Incorporating all amendments up to P.U.(A) 164.

Lembaga Tabung Haji, (2005). "Resolusi Muzakarah Haji Peringkat Kebangsaan Kali Ke 21 Musim Haji 1426h 5 – 7 Jun 2005",*Resolusi Muzakarah Haji Peringkat Kebangsaan Kali ke 20 hingga 27 (2004 hingga 2011)*, Kertas Kerja Pertama, June.

Lokmanul Hakim Bin Hussain, (2017). "Analisis Syariah Terhadap Penggunaan Konsep_Maslahah Ammah dalam Produk Kewangan Islam".*Jurnal Muamalat* (Putrajaya:JAKIM), Vol. 10, No. 7.

M.Aiman & S.Noorul Madihah. (2022). Application of Maslahah Consumerism Concept In Islamic Malay Wedding Expenses Management. *QALAM International Journal of Islamic and Humanities Research*, 2(3).

Mahmad Robbi, Ahmad Akram & Nasir, Naimah & Mohd Subri, Irwan. (2019). Pendekatan Maslahah Dalam Pemfatwaan Di Malaysia: Kajian Terhadap Fatwa Terpilih The Maslahah (Approach In Ruling An Appoint Of Islamic Law In Malaysia : A Study On Several Fatwas). *Journal of Fatwa Management and Research*. 15. 1-21. 10.33102/jfatwa.vol15no1.

Mahmood Zuhdi Abd Majid. (2004). "Fatwa dan Isu Semasa: Masalah dan Cabaran di Malaysia.", *Jurnal Syariah*, Kuala Lumpur: Universiti Malaya, Vol. 12, No. 2.

Majid, M. Z. H. A., (2017). *Status Halal ASN dan ASB*, Selangor: Karisma Production Sdn Bhd,1st Edition.

Mamat, Z., Mohamad, M. N., & Omar, H. H. (2013). Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000-2009. *International Journal of Management Studies, 20*(2).

Mamat, Zulfaqar, (2013). "Pengurusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan dan Jawatankuasa Fatwa Negeri: Satu Analisis Persamaan dan Perbezaan Fatwa Tahun 2000–2009", *International Journal of Management Studies,* Kedah: Universiti Utara Malaysia, Vol. 10, No. 2.

Marina,Ahmad and Che Zuina, (2021). The Application Of Maslahah In Islamic Finance And Banking Products & Fatwa Resolutions In Malaysia. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government* 27(1).

Mat Jubri Shamsuddin, Mustafa & Sitiris, Miszairi, (2018). ”Pengamalan Talfiq (Percampuran Mazhab) Di Kalangan Masyarakat Islam Di Malaysia.” *Journal of Education and Social Sciences*, Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia, Vol. 10, No. 2, June.

Mohamad Zaidi Abdul Rahman, (2015). “Aplikasi Maqasid al-Shari’ah dalam Pentadbiran Negara: Satu Tinjauan Sejarah Islam,” *Jurnal Fiqh*,Vol. 12, No. 1.

Mohammad Saedon Awang Othman, (1998). ”Etika Mufti: Tugas dan Peranan dalam Menghadapi Alaf Baru”, *Mufti dan Fatwa du Neara-negara ASEAN,* Malaysia:Institut Kefahaman Islam Malaysia, No.4.

Mohd Akram Dahaman, (2005). “*Metode Fatwa Jawatankuasa Syariah Negeri Perlis: Kajian Berasaskan Fatwa-fatwa Tahun 1990-2000*”. Master Thesis, University of Malaya.

Mohd, M.H.S., Wan Chik, W.M.Y. Ibrahim, B. And Md Ali, A.W. (2021). Khilaf Fiqhi In Fatwa Council In Malaysia: A Preliminary Study. *International Journal of Al-Quran and Knowledge*, 1(2).

Mohd.Khir Johari bin Abas, (N.d). ”*Penggunaan Konsep Maslahah Dalam Kalangan Ulamakontemporari Suatu Tinjauan*.” Perak:Politeknik Sultan Azlan Shah.

Muhammad Haffiz Muhamad Isa, Ahmad Azam Sulaiman, (2017). ”Polemik Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB) :Tinjauan Terhadap Perbezaan Pandangan Hukum”.*Jurnal Muamalat,* Putrajaya:JAKIM, Vol. 10, No. 10.

Mujaini Tarimin, (2017). *Zakat Al-Mal Al-Mustafad:Amalan dan Pengalaman di Malaysia,* Kuala Lumpur: (PPZ-MAIWP)Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan.

Nasohah, Z., (2005). Undang-undang penguatkuasaan fatwa di Malaysia. *Islamiyyat*, *27*(1).

Nazri Asiabu, (2004). *Penggunaan Maslahah Dalam Fatwa-Fatwa Yang Dikeluarkan Oleh Majlis Fatwa Kebangsaan Malaysia*, Kajian Tesis Sarjana, Universiti Malaya.

Norlela bt Zaman, Hairunnizam Wahid, (2014). ”Pewartaan Zakat Pendapatan dan Trend Kutipan Zakat Pendapatan: Kajian di Malaysia”, *Persidangan Kebangsaan Ekonomi Malaysia ke-9 (PERKEM ke-9) “Urus Tadbir Ekonomi yang Adil: Ke Arah Ekonomi Berpendapatan Tinggi,* Kuala Terengganu,Terengganu 17 – 19 Oktober**.**

Othman Ishak. (N.d). *Fatwa Dalam Perundangan Islam*, Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd, 1st edition.

Pauzi, Norhidayah,& Saadan Man. (2017). Maslahah Dalam Vaksinasi: Analisis Fatwa Malaysia Dan Indonesia, *Jurnal Fiqh*, Universiti Malaya.

Peraturan Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Agama Islam MKI (1980).

Razali Md Jani, Muhsin Nor Paizin, (2017). *Zakat Pendapatan Konsep Hawaij Asliyah Mendasari Pembelanjaan Isi Rumah*, Kuala Lumpur: (PPZ-MAIWP) Pusat Pungutan Zakat Wilayah Persekutuan.

Rosele, M. I., Hj Abdullah, L., Hj Ismail, P., & Ramli, M. A. (2017). Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal. *Jurnal Fiqh*, Universiti Malaya.

Rosele, Muhammad Ikhlas, Luqman Hj Abdullah, Paizah Hj Ismail, and Mohd Anuar Ramli. (2013). "Konflik Fatwa Di Malaysia: Satu Kajian Awal". *Jurnal Fiqh* 10 (July):31-56. https://doi.org/10.22452/fiqh.vol10no1.

S.Zainab Abd Rashid. (2020). *The Application Of Maslahah In The Formulation Of Fatwa In Malaysia*. PhD Thesis, International Islamic University Malaysia,2020.

Saad, Mohd Nazril. (2021). *Analisis Kepelbagaian Fatwa Masyarakat di Malaysia: Tumpuan Fatwa Terpilih*,Kajian Tesis Sarjana, Universiti Teknologi MARA

Suhaizad bin Saifuddin, (2019). "Hakim Syarie Wanita Di Malaysia: Pelantikan, Bidangkuasa Dan Cabaran",*Jurnal Hukum*, Vol. 48, No. 2.

Suwaid Tapah, (2004). "Perundangan dan Penguatkuasaan Fatwa dalam Fatwa di Malaysia.", Kuala Lumpur: Jabatan Syariah dan Undang-undang.

Utusan Melayu, (2018). "*Sukarnya Mencari Keadilan Di Mahkamah Syariah*", Ruangan Rona, 9 September.

Wan Mohd Khairul Firdaus Wan Khairuldin (1987). (2020). *Pengurusan fatwa di Malaysia*. Terengganu, Malaysia: Penerbit Universiti Sultan Zainal Abidin.

Wan Zulkifli Wan Hassan, Nasruddin Yunos et al., (2014). "Peranan Fatwa Sebagai Medium Penyebaran Maklumat dalam Menangani Permasalahan Agama Masyarakat Islam di Terengganu." *Kuala Lumpur: International Research Management and Innovation Conference,*Kuala Lumpur,.

Wan Zulkifli Wan Hassan, Nasruddin Yunos et al., (2016). "Maqasid Syariah Dalam Pembinaan Fatwa Berkaitan Amalan Rentas Agama dan Rentas Budaya Di Malaysia." *Jurnal al-Hikmah,* Bangi:Universiti Kebangsaan Malaysia, Vol. 8, No. 2.

Wan Zulkifli Wan Hassan, Nasruddin Yunos, Azizi Umar, Nazri Muslim dan Jamsari Alias. (2016). Maqasid Syariah Dalam Pembinaan Fatwa Berkaitan Amalan Rentas Agama dan Rentas Budaya Di Malaysia. *Jurnal al-Hikmah*, 8.

موقع الإلكتروني

مرضي بن مشوح العنزي، "المصلحة في الفقه الإسلامي"، Alukah.net، https://www.alukah.net/sharia/0/118623/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B

5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/#_ftn13. تاريخ التصفح: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤.

Federation of Investment Managers Malaysia, "Understanding Unit Trust Schemes:What Are Unit Trusts?",FIMM, http://www.fimm.com.my/contents.asp?id=100049&sid=100036&cid=100030&zid=100008https://www.fimm.com.my/investors/understanding-investing/understanding-unit-trust-schemes/. (Accessed 18 October, 2024)

Irwan Shafrizan Ismail. "Penukaran agama Islam tiga kanak-kanak terbatal". Berita Harian Online. https://www.bharian.com.my/berita/kes/2018/01/381955/penukaran-agama-islam-tiga-kanak-kanak-terbatal (Accessed date: 21 May 2025).

Jabatan Mufti Negeri Perak,"Fatwa Mengenai Zakat Atas Pendapatan(Gaji)",Warta Kerajaan Negeri Perak, <https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/zakat.pdf>, (Accessed date 28 November 2024)

Jabatan Mufti Negeri Perak,"Fatwa Zakat Atas Harta Perolehan",Warta Kerajaan Negeri Perak,<https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/fatwazakathartaperolehan.pdf> (Accessed date 8 January 2025)

Jabatan Mufti Negeri Perak,"Garis Panduan Pengukuran Kategori "Maslahah Ammah".n.d. https://mufti.perak.gov.my/images/garis_panduan/ammah.pdf. (Accessed Date: 30 June 2024)

Jabatan Mufti Negeri Perak,"Pembatalan Fatwa Mengenai Fatwa Zakat Atas Pendapatan(Gaji)",Warta Kerajaan Negeri Perak<https://mufti.perak.gov.my/images/perkhidmatan/koleksi_umum/warta_kerajaan/btlzakatataspendapatan.pdf> (Accessed date 8 January 2025)

Jabatan Mufti Negeri Perlis, "Fatwa Pelaburan Amanah Saham Bumiputera (ASB)", Fatwa Negeri Perlis, <https://muftiperlis.gov.my/index.php/en/himpunan-fatwa-negeri/115-fatwa-pelaburan-amanah-saham-bumiputera-asb>(Accessed date 13 November 2024).

Jabatan Mufti Negeri Pulau Pinang,"Fatwa Mengenai Zakat Al-Mal Al-Mustafad", Warta Kerajaan Negeri Pulau Pinang,https://mufti.penang.gov.my/index.php/2014-11-12-02-48-39/fatwa/warta/507-fatwa-mengenai-zakat-al-mal-al-mustafad/file. (Accessed date 28 November 2024).

Jabatan Mufti Negeri Selangor, "Fatwa Hukum Pelantikan Hakim Syar'ie Wanita", Fatwa Negeri Selangor, <https://www.muftiselangor.gov.my/2023/10/27/fatwa-hukum-pelantikan-hakim-syarie-wanita/> (Accessed date 13 November 2024)

JAKIM (2015). *Kompilasi Pandangan Hukum Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia,* Selangor: JAKIM,5th Edition.

JAKIM. "Status Agama Anak Bawah Umur Selepas Salah Seorang Pasangan Memeluk Islam". e-Sumber Maklumat Fatwa. http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/15587 (Accessed date: 21 May 2025).

JAKIM, "Fatwa Mengenai Zakat Penggajian"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10768> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Fatwa Mengenai Zakat Penggajian"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=16074>. (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Fatwa Negeri Perlis Mengenai Zakat Gaji"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11081> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Fatwa Pelaburan Amanah Saham Bumiputera (ASB)"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15483. (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, "Fatwa Tentang Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum,< https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11783> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syarie", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/58f12a7f42a9ee0593b5f81b1bb017c9.

JAKIM, "Hukum Melantik Wanita Sebagai Hakim Syarie", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan,https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/9246d5481ca938393743c5b45c1ace54. (Accessed date 28 November 2024)

JAKIM, "Hukum Pelaburan dalam Amanah Saham Nasional(ASN), Amanah Saham Bumiputera (ASB) dan skim yang seumpanaya", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, <https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/08a960f4a06712fe1f17430e98c88278> (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, "Hukum Pelaburan dalam Amanah Saham Nasional(ASN), Amanah Saham Bumiputera (ASB) dan skim yang seumpanaya", E-fatwa Mufti Wilayah Persekutuan, <https://efatwa.muftiwp.gov.my/fatwa/08a960f4a06712fe1f17430e98c88278> (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, "Hukum Pelaburan Dalam Skim ASB, ASN dan Seumpamanya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=12139> (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, “Hukum Pelantikan Hakim Syarie Wanita”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11409> (Accessed date 13 November 2024).

JAKIM, “Hukum Perlantikan Hakim Syarie Wanita”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10807> (Accessed date 13 November 2024)

JAKIM, “Hukum Perlantikan Hakim Syarie Wanita”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=12479> (Accessed date 13 November 2024)

JAKIM, “Kertas Cadangan Hukum Pelantikan Hakim Syarie Wanita Di Negeri Pulau Pinang (4)”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=16245> (Accessed date 13 November 2024).

JAKIM, “Melabur Dalam ASN dan ASB”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15903> (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, “Pelaburan Dalam ASN, ASB Dan Seumpamanya”, Portal Rasmi Fatwa Malaysia https://web.archive.org/web/20120119045224/http://www.e-fatwa.gov.my/fatwa-kebangsaan/pelaburan-dalam-asn-asb-dan-seumpamanya (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, “Pelaburan Dalam ASN, ASB dan Seumpamanya”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11449> (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, “Pelaburan Dalam Skim Amanah Saham Nasional (ASN) dan Skim Amanah Saham Bumiputera (ASB) Serta Dividen atau Bonus Yang Diterima”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15458. (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, “Pelantikan Hakim Syarie Wanita”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=12201> (Accessed date 13 November 2024)

JAKIM, “Pelantikan Hakim Syarie Wanita”i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, <https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=15693> (Accessed date 13 November 2024).

JAKIM, “Pembayaran Zakat Fitrah Dengan Wang”,e-Sumber Maklumat Fatwa,http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/index.php/main/mainv1/fatwa/pr/10632. (Accessed 20 July, 2024)

JAKIM, “Penilaian Semula Hukum Pelaburan Amanah Saham Nasional (ASN) Dan Amanah Saham Bumiputera (ASB) Dan Seumpamanya”i-fiqh JAKIM-

Fatwa/Pandangan Hukum, https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11999. (Accessed date 10 October 2024)

JAKIM, "Zakat Gaji & Pendapatan Professional-1"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10104> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Gaji & Pendapatan Professional-2"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10116> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Gaji Beserta Kadarnya"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10126> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Gaji Dan Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10518>. (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Gaji"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11401> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Gaji"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=11577>, (Accessed date 28 November 2024)

JAKIM, "Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10600> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM, "Zakat Pendapatan"i-fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum, < https://i-fiqh.islam.gov.my/portal/view.php?id=10828> (Accessed date 28 November 2024).

JAKIM," Cadangan Perlantikan Hakim Syar'ie Wanita di Mahkamah Syariah Negeri Sabah",e-Sumber Maklumat Fatwa,< http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/12182>(Accessed date 13 November 2024).

JAKIM," Perlantikan Hakim Syarie Wanita",e-Sumber Maklumat Fatwa,< http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/10526> (Accessed date 13 November 2024).

JAKIM,"Hukum Rujuk Dengan Persetubuhan",e-Sumber Maklumat Fatwa,<http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/11917> (Accessed 20 July, 2024).

JAKIM,Garis Panduan Pengeluaran Fatwa Di Malaysia,2017, Diperaku oleh Muzakarah Jawatankuasa Fatwa MKI Kali Ke-111 pada 9-10 November 2017 di Putra Sunway, Kuala Lumpur. http://e-smaf.islam.gov.my/e-

smaf/assets/files/garis_panduan/a7e239efb5ffed79171b923ee948c010.pdf (Accessed: 30 March 2024)

JAKIM"Ahli Jawatankuasa Muzakarah Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia," i-Fiqh JAKIM-Fatwa/Pandangan Hukum,<https://i-fiqh.islam.gov.my/index.php?ef=d2VifCRONGszIQ==&id=NTl8JE40azMh>. (accessed 30 December, 2024).

JAKIM"Penubuhan Jawatankuasa Muzakarah Majlis Kebangsaan Bagi Hal Ehwal Ugama Islam Malaysia," e-smaf JAKIM,<http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/latar_belakang/penubuhan> (accessed 30 December, 2024).

Mohd Asri Bin Zainul Abidin. "Masalah Nasab Anak Kurang Daripada Enam Bulan Perkahwinan". Jabatan Mufti Negeri Perlis. https://muftiperlis.gov.my/index.php/en/minda-mufti/150-masalah-nasab-anak-kurang-daripada-enam-bulan-perkahwinan (Accessed date: 21 May 2025).

Muhammad Fahmi Rusli, "Irsyad Usul Al-Fiqh Siri Ke-18 : Pembahagian Ikhtilaf", Pejabat Mufti Wilayah Persekutuan, <https://www.muftiwp.gov.my/ms/artikel/irsyad-usul-fiqh/683-irsyad-usul-al-fiqh-siri-ke-18-pembahagian-ikhtilaf> Accessed on 30 December 2024.

PPZ-MAIWP," Apa Itu Zakat Pendapatan",Zakat Pendapatan, <https://www.zakat.com.my/info-zakat/jenis-jenis-zakat/zakat-pendapatan/> (Accessed date 28 November 2024).

PPZ-MAIWP," Kalkulator Zakat Pendapatan",<https://www.zakat2u.com.my/kiraan/zakat/pendapatan> (Accessed date 8 January 2025)

Pusat Kutipan Zakat Pahang, "Bilakah fatwa wajib Zakat Pendapatan telah diputuskan?", Soalan Lazim,Zakat Pendapatan,< https://zakatpahang.my/bilakah-fatwa-wajib-zakat-pendapatan-telah-diputuskan/> (Accessed date 28 November 2024).

Pusat Wakaf dan Zakat USIM,"Fatwa Zakat Pendapatan Negeri Kedah",Fatwa Zakat Pendapatan,https://pwz.usim.edu.my/fatwa-zakat-pendapatan/ (Accessed date 28 November 2024).

Pusat Wakaf dan Zakat USIM,"Fatwa Zakat Pendapatan Negeri Sabah",Fatwa Zakat Pendapatan,https://pwz.usim.edu.my/fatwa-zakat-pendapatan/ (Accessed date 28 November 2024)

Securities Commission," Members Of The Shariah Advisory Council", Securities Commission Website, <https://www.sc.com.my/development/icm/shariah/members-of-the-shariah-advisory-council> (Accessed date 11 October 2024)

Securities Commission," Shariah-Compliant Securities Screening Methodology", Securities Commission Website, <https://www.sc.com.my/development/icm/shariah-compliant-

securities/shariah-compliant-securities-screening-methodology> (Accessed date 11 October 2024)

Securities Commission,"About The SC", Securities Commission Website, <https://www.sc.com.my/about/about-the-sc> (Accessed date 11 October 2024)

YA Noor Huda binti Roslan, "Hakim Wanita Di Mahkamah Syariah: Isu Dan Cabaran",(Malaysia: International Institute of Advanced Islamic Studies(IAIS)),n.d., p. 7. < https://iais.org.my/attach/2017/29AUG2017/YANoorHudabintiRoslan.pdf> (Accessed date 12 November 2024)

المقابلات

الأستاذة المساعد الدكتورة رميزة بنت وان محمد، الأستاذة المساعد بقسم القانون الإسلامية في أحمد إبراهيم كلية القانون الجامعة الإسلامية العالمية ماليزياAIKOL IIUM، المقابلة، ٢١نوفمبر،٢٠٢٤.

حسن بن عبد الرحمن، مدير الشرعية بالمركز التحصيل الزكاة لولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٧ نوفمبر،٢٠٢٤

الدكتور أحمد بصري بن ابراهيم، رئيس إدارة الشريعة في PNB، المقابلة، ٦ دسمبر،٢٠٢٤.

الدكتور سيد شهريزان بن سيد محمد، رئيس مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء ولاية الفدرالية، المقابلة، ٢٠ نوفمبر،٢٠٢٤.

الدكتور محمد ذكي بن عبد الحليم، مساعد المفتي بمؤسسة الإفتاء بينانج، المقابلة، ٢ دسمبر،٢٠٢٤.

صاحب الفضيلة الأستاذ تاج العروس بن عبد الحليم، نائب مفتي ولاية برليس ومحمد عبد القادر بن سحاق، موظف الشؤون الإسلامية مؤسسة الإفتاء ولاية برليس، المقابلة، ٢١ أكتوبر،٢٠٢٤.

الملاحق

الأسئلة لمقابلة (الدراسة الميدانية)

١. كيف تأسست مؤسسات الإفتاء في ماليزيا؟
٢. ما عملية الإفتاء في ماليزيا؟
٣. هل تقتصر الفتاوى في ماليزيا على مذهب الشافعي فقط؟
٤. هل حدثت حالات تعارض في الفتاوى حول قضية واحدة في ماليزيا، وما هي أشهر هذه الحالات؟
٥. ما موقف العلماء عن حجية المصلحة في الإفتاء؟
٦. ما ضوابط إصدار الفتاوى المبنية على المصلحة وكيف تطبيقها في الإفتاء في ماليزيا، وما أمثلتها؟
٧. وما هي الآثار تعارض الفتاوى؟
٨. كيف يحلل تعارض الفتاوى لعلاج ارتباك المجتمع؟
٩. ما هي الخلفية هذا الفتوى؟
١٠. ما هو وجه التعارض في هذه القضية خصوصا في نتيجة الفتوى؟
١١. ما هي الحجج والأدلة المستخدمة في هذه القضية؟
١٢. هل هذا نتيجة الفتوى صدرت باعتبار المصلحة؟
١٣. هل يتبع الضوابط المصلحة في الإفتاء؟
١٤. كيف يعمل المجتمع بالأحكام المختلفة في قضية واحدة؟